

الأقباط الكنيسة أم الوطن؟



عبد اللطيف المناوي

الأقباط الكنيسة أم الوطن؟

من أشد الأمور قسوة وتعذيبا على رب الأسرة أن يرى أبناءه مختلفين، متناحرين، تحركهم الضغائن، ويسودهم التوتر، ولا يعترف الفرد بحقوق الآخرين، ولا يقرّ بواجبه نحو الباقيين.

هذا هو حال الأمة المصرية فى الآونة الأخيرة، فأصبح الوطن يشكو ظلم أبنائه له، ومحاولتهم الإساءة إليه!

إن المجتمع المصرى بما يضمه بين جنباته من مواطنين مسلمين ومسيحيين، ظل لفترة من الزمن ينعم بالحياة المستقرة التى يظللها العدل والإنصاف .. فكان الحب هو عنوانه، ولا يعرف للشقاق سبيلا. إلا أن الأيادى الخفية ما لبثت أن زرعت بذور الفتنة بين أبناء هذا الشعب الواحد فولدت بينهم البغضاء والشحناء. وعلى مدار التاريخ ظهر كثير من العقلاء فى الطائفتين فتوحدت الكلمة، وظهر الجميع على قلب رجل واحد، فكانت النتائج الإيجابية التى أعادت للوطن حقوقه المسلوقة، ورفرت رايته عالية خفاقة. وفى فترات أخرى تبرز المصالح الشخصية والآراء الانفرادية فيتزعزع أمن الوطن، وتتشتت قوته، فتتجه الجهود المضنية لإصلاح الاستقرار الداخلى بدلا من مواجهة الهجمات الخارجية المؤلة، التى تلوى الأعناق وتذل النفوس!

وفى محاولة من المؤلف لأن يفتح باباً لفهم الحقائق وإدراك النتائج قام بعمل هذا البحث الموسع بين القيادتين المسلمة والمسيحية، لعله يصيب كبد الحقيقة، ويضع يد أبناء هذا الوطن على المفتاح الذى يمكن بواسطته افتتاح هذا المعترك أملا فى نبذ الخلافات والاختلافات.. وينعم الجميع بالسكينة لتتفرغ جميعا لرفعة شأن الوطن وازدهاره..

الناشر



الأقباط الكنيسة أم الوطن؟

عبد اللطيف المناوي



رئيس مجلس الإدارة
عادل المصري

مضو مجلس الإدارة المنتخب
حسام حسين

مستشار النشر
أحمد جمال الدين

رقم الإيداع
٢٠٠٥ / ١٠٢٣٤

الترقيم الدولي
٩٧٧ - ٣٣٩ - ٠٢٦ - ٥

الطبعة الأولى

الجمع والإخراج الفني
مكتبة ابن سينا،
ت : ٦٣٧٩٨٣٣ ف : ٤٨٣٠٦٣٨
مطابع العبور الحديثة

الكتاب : الأقباط (الكنيسة أم الوطن؟)
المؤلف : **عبد اللطيف المناوي**
الغلاف : الفنان **إلهامى عزت**
الناشر : **أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي ش.م.م**
٢٥ ش وادى النيل - المهندسين - القاهرة
E-mail: atlas@innovations-co.com

تليفون : ٣٠٢٧٩٦٥ - ٣٠٣٩٥٣٩ - ٣٤٦٥٨٥٠
فاكس : ٣٠٢٨٣٢٨

تطلب جميع مطبوعاتنا من
وكيلنا الوحيد بالملكة العربية السعودية

مكتبة الساعي للنشر والتوزيع

ص.ب ٥٠٦٤٩ الرياض ١١٥٣٣ - هاتف : ٤٢٥٢٣٣٨ - ٤٢٥١٩٦٦
فاكس : ٤٢٥٥٩٤٥ - جلة - تليفون وفاكس : ٦٢٩٤٣٦٧

الحدث.. وظروفه

فهمي هويدي

تظل التمايزات الدينية والقومية والعرقية والسياسية من السمات البارزة للزمن الذي نعيشه. بعدما صارت الخصوصية قيمة تحتل مكان الصدارة في خرائط القيم الاجتماعية الراهنة. ورغم أن ثورة السود في لوس انجيلوس (٢ مايو ١٩٩٢) هي بمثابة إعلان عن أنه حتى الدول المتقدمة- بل العظمى- لم تنجح تماما في حل مشكلة جماعاتها العرقية، إلا أننا ينبغي أن نقر بأن المسألة أكثر حدة في العالم الثالث. حيث باتت إحدى الإشكاليات التي تضغط بشدة علي مجتمعات ذلك العالم وتمثل أحد أهم تحدياتها هي تلك التمايزات والخصوصيات التي برزت في العقد الأخير، وكيفية إقامة نوع من الوفاق والتعايش السلمي بين أصحابها. وهي مفارقة جديرة بالملاحظة حقا، أنه في حين رفرفت علي العالم رايات الوفاق والتعايش بين معسكريه اللذين اختصما منذ الحرب العالمية الثانية، فإن ما أمكن حسمه علي المستوي الدولي- الأكبر- لا يزال يستعصي حله علي المستوي الوطني، الذي يفترض أنه الأصغر والأكثر محدودية وتواضعا.

عندما يقف المرء أمام هذه الإشكالية، ويطل عليها من خصوصية الزاوية الإسلامية، فإنه يجد نفسه علي الفور وقد اتخذ منها موقفا سويا لا تشوبه حساسية من أي نوع، فأمثال تلك التمايزات والخصوصيات لا تمثل مفاجأة أو صدمة لوعي المسلم المدرك لحقيقة موقف التعاليم من القضية. فإدراك المسلم تشكله التعاليم القرآنية مبني علي حقيقة إن الناس جميعا خلقوا من نفس واحدة وأن الله سبحانه وتعالى خلق الناس مختلفين، ولو شاء لجعلهم

أمة واحدة، ولكنه أراد أن يجعلهم شعوبا وقبائل ليتآلفوا فيما بينهم ويتعاونوا.. أي أن ثمة حكمة ارتآها الله سبحانه وتعالى بمشيئته تلك.

تتضافر نصوص عديدة، قرآنية ونبوية، لكي تحفر في وعي المسلم قيمة شرعية الآخر مهما كان قدر ومدي الاختلاف معه، في الدين أو في الفكر أو في العرق. فهو قبل هذا كله وبعده إنسان له كرامته التي ينبغي أن تصان، إذ الإنسان في المفهوم الإسلامي الصحيح هو مخلوق الله المختار، الأمر الذي يختلف كلية عن اليهودية، التي تعتبر أبناءها هم شعب الله المختار.

من حق المرء أن يغتبط عندما يقف علي ذلك الأصل، لكنه لا يستطيع أن يكتم دهشته وهو يري الصورة كما انطبعت علي صحائف الواقع. فشتان بين الاثنين، حتى لا يكاد أحد يصدق أن هذه الصورة من ذلك الأصل. الأمر الذي يثير قضية حيوية أخرى. هي أنه ليس بالتعاليم وحدها تنصلح أحوال الناس، ويحل بينهم السلام والوئام. فالبذرة أيا كانت درجة جودتها ورقى سالتها، لا تؤتي الثمرة المرجوة إلا إذا غرست في تربة خصبة ومواتية، ثم تعهدتها بالرعاية يد أهل الاختصاص والخبرة.

ومن أسف أن تلك البديهية البسيطة تغيب عن كثيرين، ممن صاروا يقرنون بين التدين والتعصب مثلاً، أو يذهبون إلى أن تقدم الظاهرة الإسلامية علي إطلاقها من شأنه أن يهدر الآخر ويضيق عليه الخناق. هكذا دونما تحقق من صدق البذرة أو زيفها. ومن سلامة التربة أو فسادها، ودونما نظر إلى أوجه الكفاية والنقصان أو الاستقامة. العوج فيمن يناط بهم شأن الرعاية، علي افتراض أن هناك من ينهض بتلك الرعاية.

لقد علمتنا تجارب التاريخ أن تلك العناصر كلها تتألق وتتوهج في ظروف المد ومناخ النهضة، يطفو الفكر الصحيح علي السطح، وتمتلئ الأرض بالخصوبة والعافية، وتتضافر السواعد والأنفاس لكي تذود عن النبت الصاعد وتصد عنه مختلف الآفات والغوائل.

في أطوار الانحسار والانكسار يحدث العكس تماما، حيث يتسرب الخلل إلى مختلف تلك الحلقات. ويصاب النسيج العام بالاهتراء والتفسخ. الأمر الذي لا تسلم منه كافة خلايا جسم الأمة. وهذا المناخ هو المناخ الذي تستيقظ في ظله بدرجات متفاوتة؛ كافة القيم السلبية التي تكدست في الشقوق والشروخ في الجسم الكبير.

بوجه أخص فإنه عندما ينكسر الوطن وتصاب أجنحته بالهزال والضمور، فإن من بين النتائج التي تترتب على ذلك تسارع الاحتماء بالخلايا الأصغر، القبيلة أو الطائفة أو المذهب أو الحزب. ودارس التاريخ، إذا ما دقق في صورة بعض مراحلها التي من ذلك القبيل فسوف يلاحظ علي الفور أن مؤشرات تصاعد المرات والحساسيات يمكن رصدها في مختلف الاتجاهات، حيث تسوء علاقات العرب بالعجم حيناً، وعلاقات السنة بالشيعة في حين آخر، وعلاقات أتباع مذاهب السنة من شافعية ومالكية وحنابلة فيما بين بعضهم البعض في حين ثالثة، وعلاقات المسلمين بالمسيحيين في حين رابعة. من الثابت تاريخياً- مثلاً- أن علاقات المسلمين بالمسيحيين شابتها عناصر التوتر والتعصب ابتداء من منتصف القرن الرابع الهجري، وأن ذلك التوتر امتد إلى علاقة الحنابلة بغيرهم من أصحاب المذاهب الإسلامية الأخرى، وأن هذه التوترات وتلك أصابت الأمن بالاختلال والاضطراب في بغداد، عاصمة الدولة العباسية، وأصبحت ميدانا للفوضى والسلب والنهب، وكلما ازدادت الحالة السياسية والاقتصادية

والثقافية سوءاً، ازدادت البلية، حتى كان ذلك من أسباب خراب بغداد، وكان خرابها مقدمة لسقوطها هذه شهادة أثبتها أحد شيوخ أساتذة التاريخ الإسلامي في مصر، هو الدكتور حسين مؤنس، ضمن تعقيباته علي كتاب جو رجي زيدان تاريخ التمدن الإسلامي وهي شهادة تبرز المعني الذي نريد التنبيه إليه هنا، حيث كانت سنوات الضعف والانحسار التي خيمت علي العصر العباسي الثاني، هي المناخ الذي ظهرت فيه التصدعات التي أدت إلى اشتباك المسلمين والمسيحيين، واشتباك الحنابلة مع غيرهم من أتباع مذاهب أهل السنة.



ثمة عنصر آخر ينبغي ألا يفوتنا التنبيه إليه في هذا السياق وهو يتمثل في الدور الذي تلعبه محاولات الاختراق في إذكاء الخصومات والعداوات بين الفئات المختلفة في المجتمع. وقد كانت ورقة العصبيات العرقية والدينية، وما زالت هي أكثر ما يغري القوي الثالثة صاحبة المصلحة في اختراق الأمة وتفتيتها.

منذ ظهور الإسلام ودأب المنافسين والكائدين له والخائفين منه، هو الإلحاح علي اختراق قاعدته، من الروم في العصر النبوي، إلى الصليبيين في العصر الوسيط، ومن بعدهم دول العالم الغربي في العصر العثماني الذي طبق نظام الملك، إلى الفرنسيين ثم الإنجليز في مصر في القرنين الثامن والتاسع عشر، إلى الأمريكيين والإسرائيليين في القرن العشرين.

امتدت محاولات الاختراق إلى محاولة استمالة الأقليات العرقية، وهو ما نلمسه الآن من محاولة بعض القوي الغربية استمالة الزنوج في جنوب السودان والبربر في الجزائر، ومحاولة القوي الكبرى استخدام الورقة الكردية في العراق وإيران حاضرة في الذاكرة ومعلومة لدي كافة.

والأمر كذلك فإنه يصبح من قبيل التبسيط المخل أن نقرأ صفحات الاشتباك بين الجماعات الدينية والمذهبية والعرقية دون أن نمعن النظر في سياقها الاجتماعي، ودون أن نفتش جيدا عن أدوار وأصابع مختلف القوي صاحبة المصلحة في إثارة ذلك الاشتباك وتأجيج أسبابه وعناصره. ودون أن نتحرى تلك الجوانب، فإننا سنقع حتما في محذور التشخيص الغلط، الذي قد يورطنا في الإقدام علي العلاج الغلط، وليس ذلك أسوأ ما في الأمر، لأن الأسوأ هو أن مثل ذلك التوجه سيصرفنا عن إدراك مكمّن الداء، ومن شأن ذلك أن يبقي علي المرض كما هو، وأن يوفر له ظروف التمكّن والاستفحال في غفلة من الجميع.

ليست هذه دعوة إلى تجاهل الوقائع وإخلاء مسؤولية الأطراف المباشرة أو أن يظن أن المسؤولية تقع علي الظروف في كل الأحوال. فذلك تغليط لا نقره وتسويف لا يقبل به عدل فضلا عن عقل، إنما دعوتنا تنصب أساسا علي التنبيه إلى ضرورة قراءة الحدث في سياقه الأوسع السياسي والاجتماعي. والأمر كذلك فإنه يظل من المهم للغاية أن نحقق وقائع الحدث إلى جانب رصد ظروفه وملابساته حتى يفهم علي نحو صحيح ويجري علاج أسبابه ومصادره في الاتجاه الصحيح.

في حدود علمي فإن هذا الكتاب يمثل أوسع تحقيق أجري حتى الآن حول وقائع وجذور الأزمة الحاصلة بين المسلمين والأقباط في مصر، والتي برزت علي نحو ملحوظ في المرحلة الساداتية، التي واكبت مختلف صور الخلل السياسي والاجتماعي التي يعرفها الجميع، حيث تزامن ظهور حركات التطرف الإسلامي (التكفير والهجرة مثلا) مع مؤشرات التوتر الإسلامي المسيحي.

وإذ يصور لنا الكتاب مساحة واسعة من حقيقة ما جرى، مجيبا بشكل واف ومفصل عن السؤال: ماذا حدث، فإنه يضع قارئه عند آخر نقطة في خريطة الإجابة، ليسلمنا بعد ذلك إلى نقطة أخري تثار علي بوابتها أسئلة

أخري عديدة، في مقدمتها السؤالان: لماذا؟ وما العمل؟

هو جهد مقدر ما في ذلك شك، اجتمعت فيه وسائل البحث العلمي مع أدوات وخبرات التحقيق الصحفي. ولست أظن الكتاب أراد أن يغلق ملف القضية لأنني اعتبر أنه فتح الملف بأكثر مما أغلقه، واستدعي إلى اهتمامنا أموراً مثيرة للجدل، سواء في موقف الرئيس أنور السادات أو في الحوار الواسع الذي أجراه المؤلف مع البابا شنودة، وهو الحوار الذي أحسبه يحتاج إلى دراسة في زاوية تحليل مضمونه ومدى تعبيره عن شخصية وفكر قيادة الكنيسة المصرية حين برزت في هذا الظرف التاريخي الدقيق. الذي تعاطمت في ظله مؤشرات الإحياء الديني لدي الجميع. الأمر الذي حمل قيادة الكنيسة مسئولية خاصة، علي الصعيدين السياسي والروحي، وخطاب البابا في هذا الكتاب محمل بإشارات واضحة علي خوضه ذلك الغمار، ومن ثم فقد بدا البابا طرفاً مشتبكاً مع السلطة علي المستويين، السلبي والإيجابي في آن واحد.

شأن كل صورة، ينبغي ألا يكون معيار الحكم عليها هو مدى جاذبية ما فيها من ألوان، وإنما المعيار الأصوب هو مدى الصدق فيها. من هذه الزاوية فربما كان أكثر ما يميز هذا الكتاب أنه لم يعتمد إلى التلوين بقدر ما كان حريصاً علي تحري الصدق والأمانة.

لقد تخرجت في البداية من كتابة هذا التقديم لأن لي شهادة في ثناياه أوردها مؤلفه الزميل والصديق الأستاذ عبد اللطيف المناوي. لكنني بعدما قرأته لم أتردد في أن أضيف شهادة ثانية تقديراً لما بذله من جهد. حيث كان الباحث هو الذي يدلي بأقواله في الشهادة الأولى، أما في هذه الشهادة الثانية فهي من قارئ لم يستطع أن يحبس انطباعاته، فمضي يعبر عنها علي سجيته.

فهمى هويدى

مُقَدِّمَةٌ

لم يكن هذا هو الحلم!!

الحلم بوطن يضم الجميع، ويعيشه الجميع، يقوي بناء الوطن، ويقوي به. هذا هو الحلم الذي يبدو أنه بدأ يضع أدرج الرياح، ولو لم نعمل بجد من أجل إحيائه، فعلينا وعلي الوطن السلام.

بدأ الوطن يتحول من كيان واحد إلى جزر منعزلة، وتاه الناس- أو تفرقوا- بين هذه الجزر، بدأ الوطن يفقد مناعته، فأصبح معرضا للاهتزاز عند أي إصابة، العديد من الظروف والعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية فعلت ما فعلت، فأصبحنا علي ما نحن عليه اليوم.

من أهم المظاهر التي يمكن أن نلاحظها جميعا في حياتنا اليوم، هو تشتت الانتماء، واختلاف أولوياتنا، ولعل الصدام المتكرر بين أقباط مصر و مسلميها هو أحد أهم علامات ما أقصده بنقص المناعة. وظل العلاج طوال السنوات الطويلة الماضية محصورا في إطار التأكيد الإعلامي علي وحدة عنصر الأمة واتباع الأساليب الأمنية لمعالجة الموقف، والابتعاد عن الأسلوب الصالح للعلاج وهو مواجهة المشكلة بكافة أبعادها، حتى لو كانت الحقائق مؤلمة، فالتهوين من حجم المشكلة، والتعامل معها علي أنها مشاكل شخصية بين أفراد وليست ظاهرة تستوجب التوقف هو أهم ما ميز أسلوب التعامل معها.

في إطار مفهوم مواجهة المشكلة لمعالجتها بمنطق المصارحة بين الأطراف تأتي هذه المحاولة التي هي بين أيديكم، وقد كان المشروع في البداية يهدف إلى مناقشة موضوع العلاقة بين المسلمين والمسيحيين في مصر، إلا أنني عندما بدأت في تنفيذه أدركت أي حقل الغام بدأت أدخل، واكتشفت كم هو معقد

وخطير، وأن التطرق إليه لن يكون بالسهولة التي كنت أتصورها، فالعديد من الظواهر ينبغي التوقف عندها في البداية لمحاولة فهمها، هذا الفهم هو الأساس الصحيح- في نظري- لضمان دقة إتمام دراسة تتناول هذه العلاقة الحساسة والهامة.

من هذا المنطلق، وجدت أن معالجة قضية الانتماء القبطي وعلاقة الأقباط بالكنيسة من ناحية وبالوطن من ناحية أخرى، وأيضا علاقة الكنيسة بالنظام السياسي وخاصة خلال العشرين عاما الماضية يمكن أن يفسر جزءا من الظاهرة مما يساعد علي الدخول فيها فيما بعد لمعالجتها ككل.

وربما كانت حكاية (وفاء قسطنطين) التي أعلنت إسلامها ، وأقامت الدنيا ولم تقعد لها إلا بعد جدل طويل قد أعادت فتح الملف . وهو ما جعلنى أضيف فصلا حول تفاصيل القضية إلى الطبعة الأولى من الكتاب ، وأعيد إصداره مجددا، عله يكون مفيدا فى توضيح ملامح الموضوع .

لا ادعى أن الكتاب قد نجح تماما فى أن يقدم كل ما اهدف إليه ، لكن الأكيد هو أنه محاولة صادقة ، التزمت فيها قدر الإمكان الموضوعية .

عبد اللطيف النواوي

الفصل الأول

المسيحية و مصر

عندما أصدر الملك هيردوس أوامره بقتل جميع الأطفال الذين بلغوا السنتين فما دونهما لم تجد السيدة مريم إلا أن تحمل طفلها يسوع وتهرب به من وجه الاضطهاد الروماني. وكانت الرحلة المبكرة للسيد المسيح إلى مصر وبرفقتها يوسف النجار. وكانت مصر موطن اللجوء الأول للمسيح. كان لجوءاً إلى شعب مصر وقيمها وتقاليدها وليس إلى حكامها.

جاءت المسيحية إلى مصر مبكراً علي يد أحد أبنائها، وهو القديس مرقس الذي ولد في مكان ما بالصحراء الغربية ورحل إلى فلسطين وتلمذ علي يد المسيح مباشرة. وعاد إلى مصر بعد سنوات قليلة من صلب معلمه ليكتب الإنجيل الذي يحمل اسمه. وتميل أغلب الكتابات إلى أن مصر قد عرفت أول كنيسة في التاريخ. وقد كانت غرفة في بيت القديس مرقس والتي سرعان ما تطورت بعد دخول المصريين في المسيحية.

واجه المسيحيون في مصر العديد من موجات الاضطهاد في العصر الروماني خاصة علي يد ديوكلتيان (٢٤٥-٣١٣ م) والذي حضر إلى مصر علي رأس حملة لضرب مسيحيي مصر باعتبارهم رأس الحية لهذا الدين الجديد واتخذ المسيحيون المصريون من هذا التاريخ (٢٩ أغسطس عام ٢٨٤ م) بداية للتقويم القبطي والذي ما زال معروفاً في مصر حتى الآن باسم تقويم الشهداء وربطوا هذا التقويم بالشهور المصرية الفرعونية القديمة.

وفي ظل الاضطهاد الذي عاناه المسيحيون في مصر قدمت الكنيسة المصرية أول إسهاماتها لكل الكنائس الأخرى فأنشأت نظام الرهبنة سواء الرهبنة الفردية أو رهبنة الأديرة، فقد كان اللجوء للصحراء هرباً بالعقيدة من الرومان وحماية للتراث. وكان القديس انطونيوس- ابن أسرة مسيحية غنية- هو أول من استجاب لقول المسيح "اذهب وبع ما تملك واعطه للفقراء" وفعل ذلك وذهب إلى صحراء وادي النطرون وتبعه تلاميذ له.

وأنشأ بذلك نظام الرهبنة المصرية التي امتد نموذجها إلى الغرب فالعالم كله. وعلي الرغم من اعتراف الإمبراطور الروماني بالمسيحية في القرن الرابع الميلادي وإصدار قانون التسامح إلا أن الاضطهاد لم يتوقف وظل الرومان يقاتلون من أجل إرغام المصريين علي قبول مذهبهم وكان الهدف دائما هو: إخضاع مصر أيا كانت هويتها. ووقفت مصر بأبنائها ضد روما وبيزنطة سواء كانت الإمبراطورية وثنية أو مسيحية.

في عام ٣٢٦ م انتخب الأنبا اثناسيوس بطريركا وكان عمره وقتها ٢٧ عاما فقط. ويعد اثناسيوس أحد أعظم البطارقة في تاريخ الكنيسة المصرية. إذ لعب دورا هاما في وضع أصول تميز الكنيسة المصرية وفي تشكيل الخريطة الدينية والفكرية والسياسية للعالم المسيحي. ولهذا السبب طُورِد من قبل الإمبراطور الروماني مطاردة عنيفة. وعلي الرغم من أن اثناسيوس ظل علي كرسي البطريركية ستا وأربعين سنة إلا أنه قضى أكثر من عشرين عاما منها في المنفى كان في أثنائها يتنقل من ملجأ إلى ملجأ هاربا من اضطهاد الإمبراطور. كان أبناء الشعب المصري يتسترون على تحركاته ولم تحدث خيانة واحدة رغم أن كثيرين من الذين حموه تعرضوا للموت بسبب ما فعلوه له.

كان أول صدام لاثناسيوس مع السلطة عندما أصبحت المسيحية دينا رسميا للإمبراطورية وبدأت نشأة الارتباط بين الدين والدولة. وذلك اعتقادا من الإمبراطور قسطنطين بأن ذلك كفيل بالفصل بين الدين والدولة. ويذكر د.وليم سليمان قلادة في كتابه (الكنيسة المصرية تواجه الاستعمار والصهيونية) نصا منسوباً إلى اثناسيوس يخاطب فيه الإمبراطور قائلا: لا تقحم نفسك في المسائل الكنسية ولا تصدر إلينا أمرا بشأن هذه المسائل. لقد

أعطاك الله المملكة وعهد إلينا بأمور الكنيسة، وليس مسموحا لنا بأن نمارس حكما أرضيا وليس لك سلطان أن تقوم بعمل كنسي.

أصبح اسم اثناسيوس علما علي الأرثوذكسية التي أصبحت أكثر المذاهب تمسكا ومحافظة- الأرثوذكسية تعني المستقيمة والرأي الثابت- وبسبب التقاليد التي أرساها اثناسيوس عندما كان طرفا في النقاش الحامي الذي احتدم في العالم المسيحي حول طبيعة المسيح وجد البطريرك ديسكورس نفسه محروما بعد قرن من الزمان وقت انعقاد مؤتمر كالدونيا ٤٥١ م بسبب الخلاف حول طبيعة المسيح. كانت معظم الكنائس واقعة تحت تأثير رجال الدين الذين ارتبطوا بالسلطة، أما الكنيسة المصرية فقد تمسكت بموقفها وانفصلت بسبب ذلك.

رفض الشعب المصري هذا الحرمان ولم يعترف بغير ديسكورس بطريركا ولم يكن الإمبراطور ثيودوسيوس على استعداد لقبول تحدي سلطته من إحدى مستعمراته وبعث إلى نائب الملك في مصر يقول له: إذا لم يوافق البطريرك المصري علي قرارات مجمع كالدونيا فليخرج من المدينة. وإذا وافق نجعله بطريركا وحاكما في نفس الوقت وخرج الرجل ماشيا حافيا.

رفض الشعب أيضا أوامر الإمبراطور وحالوا بين نائب البطريرك ابوليناروس- الذي عين امبراطورا خلفا لديسكورس- وبين دخول كنيسة الإسكندرية ولم يتمكن من دخولها إلا بمذبحة قام بها جنود الإمبراطور علي أبواب الكنيسة. وعندما دخلها أدار الشعب له ظهره ورفض الاعتراف به أو الخضوع لسلطاته الدينية.

تبع ذلك انقسام في مصر، سكانها من بقايا الإغريق انحازوا إلى كنيسة بيزنطة تنفيذا لتعليمات الإمبراطور والمواطنون المصريون رفضوا تلك التعليمات وأصبح الشقاق بين الكنيسة المصرية والكنيستين اليونانية

واللاتينية كاملا في ذلك الوقت وظل البطريك الملكي لبعض الوقت جالسا علي كرسي الإسكندرية يتمتع بالسلطة الرسمية ، أما البطريك المصري فقد كان يتنقل بين أديرة الصحراء يحمل معه السلطة الفعلية للكرسي البطريكي ، والتصق ببطريك الشعب المصري منذ ذلك الوقت وصف القبطي نسبة إلى اسم مصر القديم (ث لآ ف لا مآ) وفي ٦٢٣ م جلس علي الكرسي البابوي الأنبا بنيامين ، وتزامن هذا مع غزو الفرس لمصر وترك الفرس الكنيسة والمواطنين في شأنهم ولم يحدث صدام - بالتالي - بين الشعب والفرس وتحفظت الكنيسة من جانبها بالابتعاد عن سلطات الغزو. ولكن ، وبعد عشر سنوات من الحكم الفارسي عاد إمبراطور بيزنطة (هرقل في ذلك الوقت) فغزا مصر وطرد الفرس وحاول استغلال النصر في إعادة توحيد الكنيستين المصرية والبيزنطية مرة أخرى ، ولم تغلح المحاولة رغم الحلول الوسط التي طرحها هرقل ، ورغم عشر سنوات جديدة من الاضطهاد. فقرر هرقل - الذي لم يعِ الدرس - تعيين بطريك جديد يقوم في نفس الوقت بأعمال نائب الملك ، وأصبح بنيامين كأثناسيوس وديسكوريس منفيا مطاردا لاجئا في بلده محتما بفلاحي مصر وبسطائها. وظل الشعب كله علي تمسكه به ورفضه للبطريك نائب الملك القابع في الإسكندرية. وهكذا بدت مصر وشعبها أرضا صالحة لاستقبال من يخلصها من مسلسل الاضطهاد المستمر والمتصاعد. من خلال تفاعل ثنائي الاضطهاد والمقاومة خرجت الكنيسة القبطية المصرية بسماتها المتميزة وضربت بجذورها في عمق تراث الشعب المصري أيضا من خلال الدور الذي أصرت الكنيسة المصرية علي لعبه باتت تشكل أحد قطبي المسيحية في العالم وقدمت للمسيحيين الرهبة ، وارتبطت دوما بأقدار مصر.

الفتح

” اذهبوا بعون الله فازرعوا الأرض وكلوا من خيراتها ولبنها وقطعانها وصيدها و أطمعوا جيادكم وحافظوا عليها فهي عدتكم ضد العدو وبها تنتصرون وتغنمون ، واحفظوا عليها عهد جيرانكم الأقباط. إن أمير المؤمنين عمر قال لي انه سمع رسول الله يقول : إن الله سيفتح عليكم مصر بعدي فاحفظوا عهد أقباطها فهم أهلكم وهم في حمايتكم ” كان هذا جزءا من خطبة الجمعة الحزينة التي ألقاها عمرو بن العاص عام ٦٤٤ م.

وصلت جيوش المسلمين في سبتمبر ٦٣٥ م إلى دمشق وفي يناير ٦٣٨ دخل الخليفة عمر بن الخطاب القدس، وحين دخل بيت المقدس فاتحا ، أجاب السكان المسيحيين إلى ما اشترطوه من ألا يساكنهم يهودي، وتحين صلاة العصر والخليفة داخل كنيسة القيامة. فيأبى أن يصلي أو يصلي جنوده فيها. كي لا يتخذها المسلمون من بعده ذريعة للمطالبة بها واتخاذها مسجدا، وهكذا أم المصلين ومعه جنوده خارج الكنيسة.

قبل أن يصل عمرو بن العاص بقوته الصغيرة- حوالي أربعة آلاف فارس- إلى مصر بعد حوالي عام من هذا التاريخ كانت قصة عمر بن الخطاب وكنيسة القيامة قد وصلت لأسماع المصريين الذين قابلوها بارتياح. ويجمع كل المؤرخين علي أن أقباط مصر استقبلوا الفاتحين العرب باعتبارهم مخلصين لهم من طغيان كانوا يريدون التحرر من أغلاله. فقد كانت مصر وشعبها مهياين تماما لاستقبال ذلك المخلص. أيضا لم يكن العرب غرباء بالنسبة لكثير من المصريين. فقد استقرت قبائل عربية في

الصحاري المحيطة بوادي النيل واختلطت بالمصريين وتعاملت معهم ،
كذلك سبقت المسلمين طبائعهم ، فعلي الرغم من أنهم شديداً الإيمان بدينهم
وتعاليمه إلا أنهم لم يكونوا كغيرهم من الغزاة يحملون السيف ولا شيء
غيره.

وقد وصف المؤرخ القبطي ساويرس ابن المقفع دخول عمرو بن العاص
مصر وكان بطريك الأقباط بنيامين مختفياً من وطأة الاضطهاد البيزنطي
يقول ساويرس : كتب عمرو إلى عمال مصر كتاباً يقول فيه : الموضع الذي
فيه بنيامين بطريك النصارى له العهد والأمان والسلامة من الله فليحضر
آمناً مطمئناً ويدير حال بيعته وسياسة طائفته.. ثم يصف لقاء الرجلين قائلاً
" فلما رآه عمرو- أي بنيامين- أكرمه وقال لأصحابه : إن في جميع الكور
التي ملكناها إلى الآن ما رأيت رجلاً يشبه هذا. ثم التفت عمرو إليه وقال
له : جميع بيعك ورجالك اضبطهم ودبر أحوالهم " .

هكذا كان اللقاء الأول بين الإسلام والمسيحية علي أرض مصر.

رغم أن قوات عمرو بن العاص التي فتحت مصر لم تتجاوز الأربعة
آلاف فارس إلا أن دخول المصريين في الإسلام كان كبيراً إلى حد ملفت
للنظر ولم يستغرق تعريب مصر وقتاً طويلاً. ففي القرن الثامن- أي بعد
حوالي مائة عام- أصبحت اللغة العربية لغة رسمية للدولة ولم ينته القرن
العاشر الميلادي إلا وكانت اللغة العربية قد أصبحت لغة عامة مصر ويقدم
محمد حسنين هيكل في كتابه خريف الغضب ملاحظة هامة تعليقاً علي
ذلك قائلاً : مما يلفت النظر حقيقة أن الحكم والحضارة الرومانية
والهلنستية حكمت مصر أكثر من ألف سنة غير أنها لم تستطع أن تنفذ إلى

صميم الشعب المصري، بينما لم تكد تمضي أكثر من أربعة قرون بعد الفتح العربي حتى أصبحت مصر عربية في كل شيء.

كان اختلاف المذهب في البلاد المسيحية في ذلك الوقت جريمة. بل وكان من الممكن جدا أن يكون سببا كافيا لإشعال الحروب. ولذلك نلاحظ في تلك الفترة أن أوروبا كانت كلها مسيحية بينما تواجدت الديانات الأخرى جنبا إلى جنب في البلاد الإسلامية. وينقل فهمي هويدي في كتابه (مواطنون لا ذميون) شهادة لآدمون رباط في بحثه المسيحيون في الشرق قبل الإسلام وفيها يقول: للمرة الأولى في التاريخ انطلقت دولة، هي دينية في مبدئها، ودينية في سبب وجودها ودينية في هدفها، ألا وهو نشر الإسلام عن طريق الجهاد بأشكاله المختلفة من عسكرية وتبشيرية، إلى الإقرار في الوقت ذاته بأن من حق الشعوب الخاضعة لسلطانها أن تحافظ علي معتقداتها وتقاليدها وطرز حياتها وذلك في زمن كان يقضي المبدأ السائد بإكراه الرعايا علي اعتناق دين ملوكهم، بل وحتى علي الانتماء إلى الشكل الخاص الذي يرتديه هذا الدين، كما كان الأمر عليه في الملكتين العظيمين اللتين كان يتألف منهما العالم القديم، وهو المبدأ بل القاعدة السياسية القائلة إن لكل مملكة دينها، مما يؤدي لأن يصبح الشعب علي دين الملك.

هذه القاعدة لم تندثر في البلاد الغربية إلا بفضل الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. كان لابد إذن لهذه السياسة الإسلامية المنحدرة عن القرآن من أن تسفر عنها نتيجتان حاسمتان ما لبثت آثارهما ماثلة في الشعوب العربية، وهما قيام الطوائف المسيحية علي أساس الطوائف من جهة، ودخول سكان الأقطار التي فتحها العرب في دين الإسلام من جهة أخرى.

فتلك الجماهير الكثيفة، التي تشكل أغلبية أهالي سوريا ومصر والعراق إنما كانت تدين بالمسيحية وقد اعتنقت الإسلام بأفواج متلاحقة، منذ القرن الأول من الهجرة بملء حریتها، في حين أن من بقي من هؤلاء النصارى موزعين إلى طوائفهم المعروفة بتسمياتها المختلفة، إنما هم شهود عدل، عبر التاريخ، ليس علي سماحة الإسلام فحسب، وهو تعبير لا يفي بالواقع لأن وجودهم كأهل ذمة في الماضي، إنما كان مبنيا علي قاعدة شرعية وليس على شعور من طبيعته أن يتضاعف أو أن يضعف، وإنما على إنسانية هذا الدين العربي الذي جاء في القرآن، وهو الدين الذي أقر لغير المسلمين ليس فقط بحقوقهم الفردية والجماعية الكاملة، بل وأيضاً بالمواطنة الشاملة في عصرنا الحاضر، الذي زال فيه نظام الذمة، لكي يحل محله نظام الحريات العامة، المنطوية لزماً على مبدأ المساواة التامة في المواطنة، وعلي الرغم من التراجع العددي للأقباط في مصر أمام التدفق علي الدين الجديد إلا أن العلاقة بين المسلمين- سواء الوافدون أو الجدد- وبين الأقباط ظلت متميزة ومتماسكة- بشكل عام- وينقل فهمي هويدي عن مصطفى الرفاعي في كتابه (من روائع حضارتنا) رواية المقریزي في خططه عندما احتفل الناس في عهد الأخشيديين احتفالاً كبيراً بعيد الغطاس ووصف احتفال عام ٣٣٠ هـ حيث جلس محمد بن طفج الأخشيدي بقصره المختار في جزيرة المنيل وقد أسرج حوله ألف قنديل وجاراه الشعب فأوقد المشاعل والقناديل والشموع وزخرت القوارب بآلاف من النصارى والمسلمين ولم يبق من كثرة الناس موضع لقدم علي أسطح الدور وشواطئ النهر ولبس الجميع أحسن ما عندهم من الثياب وأبهجها وأخرجوا الكثير من المأكّل والمشرب ووضعوهما في أوان من الفضة والذهب، وكانت ليلة لم تغلق فيها الدروب وغطس معظم الناس اعتقاداً منهم أن الاستحمام ليلة الغطاس أمان من المرض وإبراء من الداء.

وقد حكمت مصر بحاكم كان يتم تعيينه في البداية من الخلفاء الراشدين بعد الفتح الإسلامي وحتى عام ٦٦١ م ثم عن طريق الخلفاء الأمويين حتى عام ٧٥٠ م ثم بواسطة الخلفاء العباسيين بعد ذلك، ثم الخلفاء الفاطميين الذين أقاموا نظام حكم مباشر لحوالي قرنين من الزمان (٩٦٩-١١٦٩ م).

وقد وجد الأقباط لأنفسهم أماكن متميزة داخل بلاط الخلفاء بشكل شبه دائم وشغل العديد منهم مناصب عليا في الدولة، وكانت هناك فترات في التاريخ الإسلامي شهدت تزايدا ملحوظا لنفوذ غير المسلمين- الأقباط علي وجه الخصوص- في مواقع القيادة والتأثير.

ويعتقد د. مصطفى الفقي في دراسته حول الأقباط في السياسة المصرية بأن معاملة أهل الذمة في مصر- قبل الفاطميين- قد خضعت للتعليمات السياسية والاقتصادية التي مرت بها الدولة. وكانت معاملة بعض الحكام للأقليات خشنة وقاسية إلى أن حدثت التغيرات الواضحة تحت حكم الفاطميين الشيعة، لأنهم كانوا- إلى حد بعيد- مستقلين عن الدولة السنية في بغداد، حيث نشأت فيما بينهما علاقة منافسة سياسية ودينية، ولم يكن في إمكان الفاطميين- طبقا لذلك- الاعتماد علي تأييد المسلمين السنة في مصر مما يفسر النفوذ المتزايد للعناصر غير المسلمة في العصر الفاطمي.

عين الحكام الفاطميون عددا من غير المسلمين لتولي مناصب هامة في الدولة ومستشارين ووزراء، وكان لكل حاكم فاطمي سياسته الخاصة في التعامل مع الأقليات. فلم يخل التاريخ الإسلامي من صفحات ليست علي نفس قدر التسامح والإنسانية اللذين هما عماده في علاقته بالأديان الأخرى، فقد تعرض بعض غير المسلمين خلال تلك الفترة الطويلة لما يخالف مبادئ الإسلام وأحكامه وواجههم الاعتداء من جانب بعض الأفراد المسلمين أو

بعض أصحاب السلطة منهم ولكن مثل هذا الظلم أيضا كثيرا ما وقع علي المسلمين أنفسهم من قبل حكامهم.

عندما ظهر الصليبيون في المنطقة بعد خمسمائة عام من الفتح العربي لم يظهر الأقباط الحماس للأوروبيين ولم يظهروا قدرا من التعاطف أو التعاون معهم بل أنهم علي العكس من ذلك اعتبروا هزيمة الصليبيين عقابا من الرب بسبب هرطقة الكنيسة الغربية ورفضوا إدعاء الصليبيين بأنهم إنما كانوا يحاولون حماية الأقليات المسيحية في الشرق والأقباط من بينهم، ولم يسمح الصليبيون للأقباط- كما لم يسمحوا للمسلمين- بزيارة القدس عندما كانت المدينة في أيديهم، وكان وضع الأقباط- أثناء الحرب الصليبية- وضعاً حرجياً بسبب الخاصية الدينية للحرب والاشتباه في الولاء والشكوك التي سادت الدولة الإسلامية تجاه الأقليات في تلك الفترة، إلا أنهم أكدوا تمسكهم وارتباطهم بوطنهم واستقلاله، وقد خلفت هذه الحروب الصليبية من ورائها حساسية تاريخية بين الإسلام والمسيحية.

لم تشهد الفترة التالية للحروب الصليبية طوال القرون الستة التالية أحداثاً هامة في وضع الأقباط فيما عدا سياسة العزلة التي فرضها عدد من الحكام علي الأقباط وكان ذلك رد فعل فيما يبدو لذلك الأثر الذي خلفته الحروب الصليبية في النفوس، واقتصر نشاط الأقباط في تلك الفترة- حكم الماليك- علي مجالات جمع الضرائب والأنشطة المالية وأعمال الحسابات بسبب شهرتهم الخاصة في المهام المالية وبعض المناصب التنفيذية.

في يوليو ١٧٩٨ نزل نابليون علي شواطئ مصر، وقد تميز موقف الأقباط من الحملة برد فعل متحفظ تجاه سياسة نابليون، إلا أنه عندما قرر أن يبني هيكلًا لحكومة محلية لم يلبث أن وجد نفسه يستعين بالأقباط في الوظائف ذات الطبيعة المالية والحسابية مثله في ذلك مثل حكام مصر

وأمرائها طوال الحقب الماضية، فقد كان أقباط مصر مستودع أسرار شئونها الإدارية، فقام بتعيين المعلم جرجس الجوهري- وكان أكبر موظف قبطي في جهاز الحكم المملوكي- مفتشا إداريا عاما لمصر وطلب إليه أن يضع علي الورق قواعد للوائح المتبعة في مسألة الجمارك والري كخطوة أولى.

علي أن هناك حادثا هاما وقع أثناء وجود الحملة الفرنسية بمصر أثار التحفظ، يتمثل هذا في التعاون العسكري بين بعض الأقباط والفرنسيين والذي كان من خلال ذلك الرجل الذي اشتهر باسم الجنرال يعقوب الذي شكل ما أطلق عليه الفيلق القبطي ضم هذا الفيلق مجموعة من الشباب القبطي بقيادة يعقوب واتخذوا لأنفسهم زيا عسكريا مماثلا للزي العسكري الفرنسي، ووضعا أنفسهم في خدمة الغزاة، ولقد أصبح الجنرال يعقوب فيما بعد قائدا مساعدا للجنرال ديزييه علي رأس القوة التي طاردت مراد بك إلى الصعيد.

علي أنه ينبغي ألا نذكر هذا الحادث دون الإشارة إلى أن معظم الأقباط عارضوا سياسة الجنرال يعقوب، بل أن بطريك الأقباط في ذلك الوقت رضي عن دور المعلم جرجس الجوهري ولكنه أعلن معارضته للدور العسكري الذي يقوم به يعقوب، ووصل الخلاف بين البطريرك ويعقوب إلى درجة أن حاول الأخير ذات مرة أن يقتحم مقر البطريركية ممتطيا جواده، شاهرا سيفه، ولم يستطع يعقوب أن يظل بمصر بينما الفرنسيون ينسحبون منها، فانسحب معهم بصحبته عدد من أفراد لوائه، وتقول بعض الروايات إنه خرج من شاطئ مصر ولم يصل لشاطئ آخر حيث مات علي الباخرة التي كانت تقله إلى فرنسا.

علي الرغم من الشرخ الذي تركته الحملة الفرنسية من ورائها، إلا أنه مع مجيئها ومجيء القرن التاسع عشر بدأت مصر مرحلة الانتقال من

أوضاع القرون الوسطى في الفكر والسياسة إلى بداية دولة عصرية في مجال الصناعة والزراعة والتعليم بحيث يمكن اعتبار تلك الفترة بداية خلق الدولة الحديثة ومولد القومية المصرية.

في البدء كانت الدولة

هكذا تحدث طارق البشري عن محمد علي في كتابه عن المسلمين والأقباط ، والدولة المصرية هي المؤسسة القومية التي قام علي أكتافها بناء الجامعة السياسية المصرية، وكانت حتى الثورة العرابية هي التنظيم الأوحد الذي رعي هذه الجامعة وعني بها، فالتنظيم المصري كان سابقا على الوعي بالمصرية، كما أن هذا التنظيم دفع إليه مشروعا سياسيا كبيرا يجري على يد محمد علي، ومحمد علي بناء ومصلح عظيم انعطف علي يديه التاريخ المصري الحديث إلى حيث يجري علي دربه إلى اليوم، وبقدر ما حاول محمد علي الاعتماد علي العنصر المصري في مشروعات وخطط دولته من أجل خلق الدولة العصرية بقدر ما تأثرت سياسته تجاه الأقباط بصورة متوازنة.

أبقي محمد علي للأقباط دورهم التقليدي في إدارة شئون المالية العامة للدولة لما اشتهروا به من تخصص في هذا الأمر

ولم يفعل بذلك شيئا مختلفا في هذا الشأن عما سبقوه لحكم مصر. كان الأقباط يكونون وقتها نحو مائة وستين ألفا من المصريين البالغ عددهم وقتئذ حوالي ثلاثة ملايين نسمة، وقد زاد نفوذ الأقباط في عهد محمد علي بحكم زيادة نفوذ الدولة واضطلاعها بالمسئوليات الجسام في بناء مشروعات الوالي الاقتصادية.

وقد ظهر في تقرير أرسل به جون بوزنج المبعوث الإنجليزي الى بلمر سنون وزير الخارجية البريطاني في ١٨٣٧ م مدي الوفاق والتقارب الذي كان يعيش فيه الأقباط والمسلمون في ذلك الوقت، يقول التقرير إن ثمة شيئا من التعاطف بين القبط وأبناء العرب- يقصد المسلمين- لعله نتيجة ما يقاسونه جميعا من آلام فضلا عما يتحلون به من صفات حسن المعاشرة وحب السلام والفتنة والذكاء، ولا يكاد يوجد بينهم وبين النازحين من الأوروبيين أي اختلاط، ولا يعرف عن عاداتهم المنزلية إلا القليل شأنهم في ذلك شأن المسلمين، فالحجاب مضروب علي نسائهم كما هو مضروب علي نساء المسلمين.

علي أن الأقباط في هذه الفترة لم يظهروا أن أحدا منهم جند في الجيش ضمن من شملهم التجنيد الإجباري، وذلك علي الرغم من أن المصريين شكلوا قواعد الجيش كلها نحو ٣٧٦ ألف جندي عام ١٨٣٩ م ، ولم يكن يؤذن لهم بتولي وظائف الضباط إلا لقلّة منهم وحتى رتبة اليوزباشي. ولكن يلاحظ أيضا في هذا الشأن أنه وإن لم يكن هناك قبط في الجيش إلا أن تنظيم محمد علي لجهاز الدولة لم يفصل فصلا كاملا بين الخدمة المدنية والخدمة العسكرية إنما جاء نظامه علي نمط بناء مؤسسة واحدة مدنية عسكرية وطبع جميع الوظائف المدنية بالطابع العسكري. وقد لاحظ جون بوزنج في تقريره الذي سبقت الإشارة إليه أن التسامح قد خطا خطوات فسيحة في السنوات الأخيرة وأن الفوارق بين المسلمين والمسيحيين آخذة في الاختفاء، وأن المسيحيين يرقون إلى أرفع المناصب في الدولة، ولا يوجد من يتعرض لأقل مضايقة بسبب عقيدته الدينية، وذكر في موضع آخر من تقريره " إذا ظلت الأمور تجري علي هذه السنن فستنقطع هجرة الترك بعد سنوات قليلة انقطاعا يكاد يكون تاما وتؤول مقاليد السلطة إلى الوطنيين وحدهم مسلمين كانوا أو مسيحيين " .

عندما تولي سعيد باشا السلطة في مصر كرس الاعتماد علي العنصر المصري وزاد من فرص توليهم مناصب في الحكومة والترقي في الجيش، وكان يرغب في الحد من المشاركة التركية في جميع المجالات، وأزاح- في النهاية- العقبة الأخيرة لتوحيد المجتمع المصري وتحقيق تكامله، عندما قرر السماح للأقباط بالخدمة العسكرية في الجيش المصري، وألغي- في الوقت نفسه- في سنة ١٨٥٥ م ضريبة الجزية علي غير المسلمين. وكان منطق في ذلك أن علي الأقباط أن يحملوا السلاح إلى جانب المسلمين فتكون عليهم ذات الواجبات ليتمتعوا بذات الحقوق، وبذلك ألغي آخر علامات التفرقة بإلغاء الجزية. ويقال إن الأقباط قابلوا قرار تجنيد أبنائهم بروح معارضة وأن البطريك وسط الإنجليز ليضغطوا علي الوالي ليعفيهم من ذلك، إلا أنه ينبغي ملاحظة أن غالبية المصريين في ذلك الوقت كانوا راغبين عن التجنيد عاملين علي الفرار منه، فإلحاق الفلاح الشاب بالجيش كان يعني فراقا لأسرته وقريته قد لا يكون بعده لقاء قريب. من ناحية أخرى فإن مؤرخي التاريخ القبطي ينكرون صحة معارضة البطريك كيرلس الرابع لتجنيد الأقباط، إذ كان بطريكا وطنيا متحمسا لمصريته، وأنه لما أشيع عنه طلب إعفاء القبط من الخدمة العسكرية صرح علانية يقول البعض أنني طلبت إلى الباشا، أن يعفي أولادنا القبط من الخدمة العسكرية، فحاشا لله أن أكون جبانا بهذا المقدار، لا أعرف للوطن قيمة، أو أفتري علي أعز أبناء الوطن بتجريدهم من محبة أوطانهم، وعدم الميل لخدمته حق الخدمة والمدافعة عنه، فليس هذا ما طلبت ولا ما أطلبه.

بين عامي ١٨٥٤ و ١٨٦١ كان الجالس علي الكرسي البطريكي كيرلس الرابع البطريك العاشر بعد المائة وكان قد ترهب في دير الأنبا انطونيوس بالصحراء الشرقية وكان معروفا بشغفه بالقراءة، وأطلق عليه لقب (أبو الإصلاح) وقد تزامن وجوده مع قيام الأقباط بإعادة تشكيل منظماتهم

وهيئاتهم وتحسين أحوالهم بإنشاء المدارس الحديثة، وكان ذلك نتيجة لمشروع إصلاح الطائفة القبطية الذي ارتبط بكيرلس الرابع. وأنشأ كيرلس الرابع مدرسة مجاورة للكاتدرائية، وقد كان الأقباط حتى ذلك الوقت يتلقون تعليمهم وفقا لنظام تعليم بدائي يقوم علي المدارس الريفية الصغيرة المشابهة للكتاتيب، وأنشأ مدرسة ثانية في حارة الساقيين وتخرج في هاتين المدرستين الكثيرون ممن لعبوا أدوارا هامة في المجتمع القبطي، من بينهم بطرس غالي رئيس الوزراء، وميخائيل عبد السيد مؤسس الصحيفة القبطية (الوطن) ودرس فيهما أيضا عبد الخالق ثروت وحسين رشدي ممن تولوا رئاسة الوزراء فيما بعد، كذلك أنشأ كيرلس الرابع أول مدارس للفتيات القبطيات.

استشعر كيرلس الرابع الخطر الذي يتهدد الكنيسة من جراء التبشير الغربي بالمسيحية، وهو الذي أخفق في تحويل المسلمين عن دينهم فالتفت إلى الأقباط ليحولهم عن مذهبهم الأرثوذكسي. ويأتي وقوف الكنيسة القبطية المصرية في وجه حركات التبشير متسقا مع طبيعة الكنيسة، ورد فعل طبيعيا ومتوافقا مع التاريخ الطويل للكنيسة المصرية في مواجهة الكنائس الأخرى، وتأصيلا لتراثها الذي بذلت في سبيله الكثير علي مر العصور السابقة.

ويعود بدء تصاعد حركة التبشير في مصر إلى القرن السابع عشر عندما وفد إلى مصر كثير من التجار الفرنج، وفي أواخر هذا القرن أرسل البابا في روما جماعة من الرهبان الكاثوليك للتبشير بين المسلمين، ويبدو أنهم فشلوا فوجهوا نشاطهم لبث المذهب الكاثوليكي بين الأقباط، واستوطن بعضهم مدن الصعيد وتبعهم عدد قليل من القبط ونشأ بذلك انقسام مذهبي.

ولكن الكنيسة في ذلك الوقت تنبهت لهذا وحشدت جهودها للتصدي

لهذه الحملة التي شنتها الإرساليات الكاثوليكية، ويذكر هيكلم في كتابه خريف الغضب نقلا عن كتاب ريتا هوج- ابنة المبشر الأمريكي المشهور جون هوج- حيث تقول إن والدها حاول أن يثنى كيرلس الرابع عن حظره على نشاط الإرساليات التبشيرية، لكن البطريرك المصري رفض مجرد المناقشة في الأمر بحسم قاطع ولمواجهة هذا التحدي الوافد شرع كيرلس الرابع في تحديث الكنيسة. وكانت المطبعة هي أول مظاهر الحدائثة، فاشترى واحدة، ما أن وصلت حتى استقبلها رجال الكنيسة بتعليمات منه استقبالا رسميا، وهكذا فإن القس والشمامسة قاموا بزف الصناديق التي تحوي قطع المطبعة في موكب كنسي إلى المبنى الذي أعد لها، وينقل د.غالي شكري في "الأقباط في وطن متغير" عن محمد فؤاد شكري في كتابه "مصر والسودان" أن كيرلس الرابع قال وقتها : لو كنت حاضرا لرقصت أمامها كما رقص داود النبي أمام تابوت الرب.

كان أهم إرساليتين بروتستانتيتين وفدتا إلى مصر في القرن التاسع عشر، وهكذا أضيف إلى نشاط الكاثوليك نشاط البروتستانت، وقد انتشر التعليم الأجنبي علي أيدي الإرساليات الأجنبية، حيث أنشأت مدارس خاصة وغلب علي هيئات التدريس فيها الطابع الديني واتخذوا التعليم المجاني وسيلة لجذب الفقراء من تلاميذ الأقباط وهكذا، فلم يكن وقوف الكنيسة المصرية ضد النشاط التبشيري محض رفض له، بل تعدي ذلك إلى أن يكون عنصرا في حث الكنيسة علي تشجيع الاستفادة من العلوم الحديثة.

أثرت رياح التغيير القادمة من الغرب علي الكنيسة المصرية كما أثرت علي مصر كلها، وبدأ المواطن القبطي يشعر بأن أمور الكنيسة تعنيه، وكان من بين الآراء الجريئة لكيرلس الرابع أن يكون لكل أبرشية مجلس يتولى أمورها يضم فرعين: فرعا لشئون الكنيسة يضم رجال الدين، وفرعا للشئون

المدنية يضم مواطنين عاديين ، ولقد نظم هذا الفرع الأخير فيما بعد بحيث يجري انتخاب أعضائه كل خمس سنوات. وتطور ليصبح المجلس الملي وصدر بذلك أمر من الخديو إسماعيل ، وهكذا ولد أول مجلس ملي للأقباط في فبراير ١٨٧٤ م.

بعد تسعة أشهر من هذا التاريخ انتخب الراهب يوحنا الناسخ بطريركا باسم كيرلس الخامس وكانت علاقة البطريك الجديد بالمدينين في المجلس الملي طيبة في الفترة الأولى من توليه ولكنها سرعان ما توترت واحتدمت المعركة بينهما لأن البطريك راح يقاوم تدخل المجالس المليية فيما اعتبره اختصاصا مطلقا للكنيسة ، وبالتالي تحديا غير شرعي لسلطته ، وفي الوقت نفسه رأي المدنيون أعضاء المجالس المليية أن الأوقاف القبطية والمصالح المتصلة بها كانت أكبر من أن تترك تحت السيطرة الكاملة لراهب واحد ، وأصدر كيرلس الخامس قرارا في مايو ١٨٨٢ بتحديد العلاقة بين المجلس والكنيسة ، وفي منتصف ١٨٩١ طلب بعض أعيان الأقباط من البابا تجديد تشكيل المجلس وإحياءه فرفض ، واجتمع المجمع المقدس (الذي يتكون من كبار رجال الدين الكليروس) وأصدر بيانا يقرر فيه أن المجلس الملي يسلب حقوق الكنيسة وقام البطريك بتسليم البيان إلى الخديو توفيق شخصيا.

كان بطرس غالي باشا قد أصبح رئيسا للمجلس الملي العام ، وقد حاول أن يحل الخلاف عندما طلب إلى الخديو أن يتدخل في الأمر ، وفي الوقت نفسه تكونت جمعية للتوفيق بين الطرفين أطلق عليها جمعية التوفيق القبطية ولم تنجح كل جهود التوفيق ، وفي ١٨٩٢ لجأ بطرس غالي باشا ومعه أغلبية من المجلس الملي العام إلى خديو مصر الشاب في ذلك الوقت عباس حلمي وناشده إصدار أوامره بإعادة تشكيل المجلس ، وصدرت الأوامر وجرت الانتخابات في حراسة الشرطة ، وكان في مقدمة الناجحين

بطرس غالي ويوسف وهبه ، ولم يترأس البابا المجلس الجديد بل شن عليه هجوما شديدا في الكنائس والصحف ، وفي يوليو ١٨٩٢ اجتمع مجلس النظار الوزراء برئاسة الخديو عباس حلمي وقرر إعفاء البابا من الأعمال الإدارية ، ورفض بيان المجمع المقدس الذي ينفي شرعية المجلس الملي ، وتقرر تعيين أحد الأساقفة - الأنبا اثناسيوس من دير صنبو - قائما بأعمال البطريرك ، لكن البطريرك كان أسرع فجمع المجمع المقدس علي الفور وقرر حرمانه ، وبينما كان اثناسيوس يركب القطار قادما من الصعيد متجها إلى القاهرة ، لقيه علي محطة بني سويف أسقف بني سويف بأمر البطريرك ، وتصور اثناسيوس أنه يستطيع أن يتجاهل قرار الحرمان فاستمر في رحلته إلى القاهرة ، وعند وصوله إلى البطريركية وجد حشدا من الناس تمنعه من الدخول وتهتف في وجهه : اذهب يا محروم ، علي ذلك تمكن المجلس الملي من اتهام البطريرك في بيان رسمي إلى الخديو بأنه يرفض تنفيذ القرارات السنوية الخديوية وأنه يثير الشغب ، ولذلك يقترح المجلس احتجازه في دير البراموس بوادي النطرون بمحافظة البحيرة . ووافق الخديو ، ولم يكن ممكنا لاثناسيوس أن يمارس مهامه ، فقد امتنع الأقباط العاديون ورجال الدين (الاكليروس) عن التعاون معه ، وبدأ الأساقفة والمطارنة يغادرون أبرشياتهم ويتجهون إلى دير البراموس حيث يوجد البابا . وتدخل رياض باشا رئيس الوزراء - وهو مسلم - لدى الخديو وقال له : إن الدستور لا يعطيه الحق في نفي مواطن مصري عادي ، فكيف ينفي زعيما روحيا له مكانة لا تقل عن مكانة بابا روما ، وفي ٣١ يناير ١٨٩٣ صدر العفو عن كيرلس الخامس ليعود منتصرا علي كل أعدائه وليكون له دور بارز في ثورة ١٩١٩

الفتنة نائمة:

في كتابه عن مصر ذكر جورج يونج عن فترة القرن التاسع عشر أنه لا توجد في مصر تفرقة طائفية ضد الأقباط، من تلك التي عانت منها الأقليات الضعيفة في أوروبا، وأن الكتاتيب مفتوحة للأقباط لكي يتلقوا فيها تعاليم دينهم، وفي الأقاليم التي تزيد فيها نسبة الأقباط، كانت الحكومة تقدم للمدارس القبطية إعانات لها أثرها، وعندما لا يتمكن الأقباط من الوصول إلى المجالس النيابية المحلية، فقد كان يتم ضم عدد منهم بالتعيين إلى هذه المجالس، وأنه منذ قرون لم يحدث اضطهاد لهم، كما ذكر أن تاريخ الأقباط يكشف عن أنهم عانوا ضيما من أهل ديانتهم المسيحيين الأرثوذكس أو الكاثوليك أكثر مما عانوا من أهل وطنهم المسلمين، وأنه من المثير للفضول أن يلاحظ أن العلاقة بين العنصرين أوثق ما تكون في المناسبات الدينية، إذ يبني الأقباط مساجد المسلمين كما يعيد المسلمون بناء الكنائس القبطية، ويشترك الشيوخ والقساوسة في الاحتفالات الدينية وما بقي من مظاهر الديانات القديمة مثل عبادة النيل. ويذهب المسلمون والأقباط إلى زيارة الأضرحة ذاتها للأولياء والقديسين المحليين، ويتناقلون الأقاصيص ذاتها ويهزجون بالأغاني ذاتها، ولهم الفضائل ذاتها، والصفات ذاتها، ووجهات النظر ذاتها عن الحياة.

هذه الشهادة ليونج استشهد بها العديد من الكتاب والمؤرخين لتصوير شكل العلاقة بين المسلمين والأقباط في مصر نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ولكن مع بداية القرن العشرين بدأت تمر العلاقة بين قطبي الأمة بدرجة ما من التوتر، بل ويمكن القول إنها مرت بمرحلة حرجة، وإن ظل هذا الحرج علي مستوي الصفوة والقيادات من الطرفين

ولم تتأثر القاعدة، كما أن هذه المرحلة كانت نتاجا لمحاولات الاحتلال البريطاني في ذلك الوقت لشق صف الأمة.

علي هذه الأرضية المشحونة بمشاعر السماحة والمودة والألفة بدأ الإنجليز يتحركون وقد اتسمت حركتهم بالدهاء والخبث البالغين، مما أدى إلى وضع بذرة التعصب بين المسلمين والأقباط. وقد لخص فهمي هويدي في كتابه " مواطنون لا ذميون " دراسة تاريخية هامة لطارق البشري وضعها في كتاب " المسلمون والأقباط " في فصل تحت عنوان " السياسة البريطانية والتفرقة الطائفية " يقول: عندما لمس البريطانيون تلك العناصر الإيجابية في العلاقة بين المسلمين والأقباط، عدلوا عن منهجهم التقليدي في جذب الأقليات إليهم واعتمدوا نهجا آخر، يتمثل في العمل الصبور علي خلق الخلافات خلقا في المدى الأطول نسبيا، وكانت وسيلتهم في ذلك هي العمل من خلال الحكومات المصرية التابعة لها علي إبعاد الكثير من القبط من وظائفهم بالتدرج، وتعميقا للفوارق الدينية، وتحت شعار حق الأغلبية في المناصب الرئيسية، مع تقدير أن هذه السياسة ستلتصق تلقائيا بالحكومات المحلية المسلمة، وبذلك يتخلص الإنجليز من العنصر القبطي جزاء لما لم يبده من صداقة وعون لهم، ويعتمدون علي جاليات و أقليات أخرى من الشوام والبروتستانت وغيرهم.

ومع الزمن تظهر مشكلة اضطهاد القبط أو استبعادهم، وتتبادل ردود الفعل العشوائية وغير العشوائية، وينمو الإحساس الذاتي لدي كل من القبط والمسلمين، مع العمل علي جذب بعض عناصر القبط إليهم، ثم تتشور المشكلة فتتدخل لعلاجها لصالح أنصاف القبط، لتظهر بمظهر من تحميمهم من المسلمين. وقد تتابع تنفيذ هذا المخطط الخبيث بدقة شديدة طوال الاحتلال البريطاني لمصر.

وكان من نتائجه:

مع بداية القرن العشرين اشتد ساعد الحركة الوطنية المعادية للاحتلال البريطاني، ومع هذا النمو ظهر نوع من اصطناع الخلاف بين المسلمين والأقباط، انعكس من جهة علي صحيفتين قبطيتين هما مصر والوطن، وعلي صحيفة المؤيد التي كان يصدرها الشيخ علي يوسف، وتولت الصحيفتان القبطيتان الدفاع عما أسمته حقوق الأقباط وكانت هناك صحيفة أخرى تحمل اسم (المقطم) تنطق بلسان دار المعتمد البريطاني تولت تزويد جريدة الوطن بالكتابات المثيرة التي كانت تتلقفها وتزيد من اشتعال النار.

ظهر علي المسرح رجل يدعي اخنوخ فانوس ليكون من أوائل دعاة الانشقاق الطائفي في مصر، وقد كان زعيما للطائفة الإنجيلية، وتلقي تعليمه في المدرسة الإنجيلية بأسبوط ثم أكمله في الجامعة الأمريكية ببيروت، ورغم أنه تربى في أحضان إرساليات التبشير الأجنبية، ورغم أنه لم يكن تابعا للكنيسة القبطية الأرثوذكسية دينا وتعلما، فإنه دعا في ١٩٠٨ إلى تشكيل حزب سياسي أسماه الحزب المصري. ونشر الرجل برنامج حزبه الذي كان يدعو إلى توثيق الصلات مع بريطانيا، وإدخال الأجانب في نسيج المؤسسات السياسية المصرية عن طريق تشكيل مجلس تشريعي نصفه من الأجانب، كما كان يدعو إلى تشكيل مجلس آخر للنواب يقوم علي التمثيل الطائفي.

ظهرت الإشارات إلى تعصب المسلمين المصريين واضحة بعد حادث دنشواي سنة ١٩٠٦، والذي اشتبك فيه الفلاحون المصريون ببعض الجنود الإنجليز وقتلوا بعضا منهم، وردت سلطات الاحتلال بإعدام هؤلاء الفلاحين، وعندما أثير موضوع دنشواي في مجلس العموم البريطاني، فإن ادوارد جراي وزير خارجية بريطانيا واللورد كرومر، لم يجدا دفاعا يبرران

به بشاعة المسلك البريطاني تجاه المصريين إلا الزعم بأن الحادث هو من آثار التعصب الديني لمسلمي مصر ضد المسيحيين والأوروبيين، وتم الترويج لمقولة التعصب هذه بقوة بعد مصرع بطرس باشا غالي رئيس الوزراء بواسطة أحد الوطنيين المصريين- إبراهيم الورداني- عام ١٩١٠ وعمل مثيرو الشقاق علي استغلال الحادث في تفجير الخلافات الطائفية، وذلك رغم أن أسباب الاغتيال باعتراف الورداني كانت تعود إلى كون غالي أحد منفذي السياسة البريطانية، فضلا عن أنه هو الذي رأس محكمة دنشواي التي أصدرت أحكام الشنق والجلد علي الفلاحين، وأنه كان يعمل علي مد امتياز قناة السويس أربعين عاما بعد انتهائه. كان هناك أيضا عامل آخر تمثل في الحزب الوطني الذي رأسه مصطفى كامل، فعلي الرغم من محاولاته- أي مصطفى كامل- احتواء كل من المسلمين والأقباط في حزبه، فضمت اللجنة التنفيذية لحزبه شخصيتين قبيليتين هما ويصا واصف، ومرقص حنا، كما أعلن مصطفى كامل في إحدى خطبه أن المسلمين والأقباط شعب واحد تربطهم وتوثق فيما بينهم كل الوشائج، وأنه لا يوجد أي سبب أو مبرر للفصل بينهم، ولكن ظل الأقباط- من ناحية أخرى- متحفظين تجاه برنامج الحزب الوطني الذي كان يقر بحق السلطان العثماني في حكم مصر، ويسجل سلامة موسى في مذكراته عن الفترة ما بين ١٩٠٣-١٩٠٧ أنه علي الرغم من أن الشباب القبطي كان يشتري (اللواء) صحيفة الحزب الوطني، فإن كثيرا من الأقباط لم ينضموا إلى الحزب الوطني بسبب صبغته الدينية. ومات مصطفى كامل وتولي محمد فريد زعامة الحزب فقدم ويصا واصف استقالته من الهيئة التنفيذية للحزب في اغسطس ١٩٠٨، وذلك بعد أن فقد محمد فريد تأييد الأقباط إلى حد كبير لأنه اتخذ موقفا متشددا وصلبا من تعيين بطرس غالي رئيسا للوزراء، ولم يبد تأثرا عند اغتياله.

وكان إعلان اخنوخ فانوس عن حزبه في جزء منه رد فعل أو استغلالا لهذا الجو المتوتر.

أدى هذا التطور في الأحداث إلى الدعوة لعقد مؤتمر لبحث مطالب الأقباط في عام ١٩١١ ، وقد أثارت الدعوة لهذا المؤتمر العديد من المواقف المتباينة إلا أن ما يهمني ذكره في هذا المقام هو موقف البطريك في ذلك الوقت كيرلس الخامس ، فعلي الرغم من تأييد مطران أسيوط- مكان عقد المؤتمر- لانعقاده واشتراكه في الدعوة إليه وافتتاحه إياه وحضور جلساته فإن كيرلس الخامس أظهر شيئا من النفور من هذه الدعوة وأبدي التخوف منها والحذر وأصدر بيانا بهذا المعنى ، هاجمته صحيفتا الوطن ومصر وذكرتا أن لا شأن للبطريك بمثل هذا الأمر.

رد المسلمون بمؤتمر آخر في العام ذاته تحت اسم المؤتمر المصري ، ولكن الأمر المثير والملاحظ أن عقلاء الطرفين سيطروا علي المؤتمرين ، كما لوحظ أنه فيما عدا المطالبة بأن يكون يوم الأحد عطلة للمسيحيين في المدارس والمصالح- كما طلب المؤتمر القبطي- وقرارات كلا المؤتمرين القبطي والإسلامي تماثلت في جوهرها ، ورفض كلا المؤتمرين بشدة فكرة التمثيل الطائفي في المجالس النيابية ، وعلق د.محمد حسين علي هذين المؤتمرين بقوله : لم تكن هذه المحنة شرا خالصا فقد وضعت هذه الخصومة السافرة حدا لسوء الظن المتبادل بين الفريقين وكانت تنفيسا شفي النفوس.

وتجمعت قوي الثورة ضد الاحتلال البريطاني علي الأساس الوطني ، وكانت ثورة ١٩١٩ بقيادة سعد زغلول شديدة الوعي بحقائق مصر عندما رفعت شعار وحدة الهلال والصليب وأدرك الأقباط أن الاحتلال البريطاني لمصر ليس إلا عارضا طارئا في تاريخها ، ورغم أنهم لا يكونون إلا عشرة بالمائة من السكان إلا أن أقدارهم تنصهر في نفس البوتقة مع أقدار إخوانهم

من المسلمين. وتبين الفريقان أن محاولات التفرقة لا ينبغي أن تنجح، ووقف مشايخ الأزهر يحرضون علي الثورة في الكنائس، ووقف القسس الأقباط يلقون بعظاتهم في المساجد وفي الأزهر علي وجه التحديد، وتعانق الهلال والصليب.

الأقباط والثورة :

انتهت ثورة ١٩١٩ والأقباط في مصر قد أصبحوا عنصرا مندمجا مع التيار الرئيسي للحياة المصرية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا واستمر حزب الوفد في قيادة الحركة الشعبية وسارت الحياة السياسية علي طريق محاكاة الليبرالية البرلمانية علي النمط الأوروبي فنشأ وتدعم منهج الأحزاب والانتخابات والبرلمانات، وذلك منذ أن صدر الدستور عام ١٩٢٣ وحتى قيام ثورة ١٩٥٢، وقد شارك الأقباط في الحياة السياسية بقوة في هذه الفترة حتى يمكن اعتبارها من هذه الزاوية من أغني فترات الوحدة الوطنية، فتواجد الأقباط علي الساحة السياسية والاجتماعية، وكان طبيعيا أن يكون رئيس مجلس النواب مسيحيا- ويصا واصف- وأن ينتخب نائب قبطي في دائرة إسلامية، أيضا لم يكن مستغربا أن ينتشر الأقباط في المناصب العليا ويشغلوا الوزارات، ولم يشكل ذلك حساسية لدي المسلمين، وقد كان ذلك لاختفاء التمايز الديني ونمو الوعي الحضاري.

وشهد فجر ٢٣ يوليو قيام الثورة، وظهر أن للثورة مجلس قيادة مكونا من ثلاثة عشر ضابطا، ولم يكن بينهم قبطي واحد، وكان هذا بداية القلق القبطي في المرحلة التالية، هذا علي الرغم من أن تفسيرات غياب الأقباط عن مجلس قيادة الثورة بعضها يعود إليهم ذاتهم كطبيعة الأقلية، فالأقليات عادة في أي بلد- خاصة إذا كان الونام يسود حياتها مع الأغلبية

لا تنضم بسهولة إلى حركات سرية تحت الأرض، مع ذلك فقد كان هناك عدد لا بأس به من الضباط الأقباط بقرب صفوف حركة الضباط الأحرار.

ويقدم طارق البشري تفسيراً آخر لعدم تمثيل الأقباط في تنظيم الضباط الأحرار بكثرة بأن ذلك يعود إلى الوسط الذي نشأ فيه تنظيم الضباط الأحرار، فقد نشأ في المؤسسة العسكرية، وكان الجيش خاضعاً للنفوذ التقليدي للملك، ولم يلحظ أنه كان للوفد نفوذ مؤثر علي المؤسسة العسكرية المصرية، حتى في فترات حكمه القليلة المتباعدة، ومن ثم بقي الجيش يحمل في تكوينه العضوي أثراً للتفرقة بين المسلمين والأقباط خاصة في الرتب العليا، فجاء تنظيم الضباط الأحرار علي شاكلة المؤسسة التي انبثق منها.

ويمكن تقسيم وضع الأقباط في مصر وعلاقتهم بالثورة إلى ثلاث مراحل، الأولى تمتد منذ بداية الثورة حتي ١٩٦١، الثانية منذ قرارات التأميم والقرارات الاشتراكية وحتى ١٩٦٧، والثالثة مرحلة ما بعد ١٩٦٧، كان من أول إجراءات الثورة عقب الإطاحة بالنظام السابق لها أن حظرت نشاط الأحزاب السياسية القديمة- خاصة حزب الوفد- الذي كان الأقباط عنصراً بارزاً في نشاطه، كان هذا سبباً في اختفاء عدد من القيادات السياسية القبطية من ساحة الحياة العامة في مصر، وبالتالي فقد بدأ بين الأقباط شعور بأن شيئاً ما قد ضاع.

علي الرغم من تأييد الأقباط للثورة- كغالبية المصريين- وعلي الرغم من أن الثورة نجحت في إزالة العديد من معوقات التوحيد القومي والاندماج بين عنصري الأمة وذلك باتخاذ بعض القرارات كتوحيد المحاكم وإلغاء المحاكم الشرعية والمجالس المليية، وإلغاء الكثير من مدارس التبشير الأجنبية وإخضاعها لرقابة الدولة الحازمة، وحققت قدراً من المساواة في فرص

التعليم والعمالة ، بالتوسع في مجانية التعليم من ناحية ، والتزام نظام شبه صارم في التحاق الطلبة بالمدارس الأعلى وكليات الجامعات عن طريق مكاتب التنسيق، كما شرع الالتزام بالحقاق الخريجين بالوظائف عن طريق مكاتب العمل، والتزم في ترقية العاملين بالحكومة والقطاع العام بالأقدمية.

علي الرغم مما سبق فإن نظام يوليو لم يتخذ من السياسات العملية ما يحقق به الاندماج القومي الذي يهدف إليه بين العناصر الدينية، فقد بعد نظام يوليو عن الاعتماد علي المؤسسات الجماهيرية الديمقراطية ساء في صورتها النيابية أو في غيرها من الصور الحزبية، وكان يميل إلى تركيز السلطة علي نحو فردي، وقد حاصر المؤسسات المنتخبة وأضعف سلطتها، وامتد هذا المسلك إلى المجلس الملي نفسه- المؤسسة القبطية المنتخبة- والتي كانت تقف تاريخيا في مواجهة الكليروس (رجال الدين) وتجمع العناصر القبطية المدنية ذات النفوذ.

على الرغم من كل هذا، فإن نظام يوليو حرص دائما علي تحقيق الاندماج الديني، والأکید أن النية كانت صادقة ولكن لعلها- في بعض الأحيان- أخطأت الوسائل، حاول نظام يوليو أن يعالج هذه الحساسية التي نشأت عن الوضع الجديد، كانت أول الإجراءات التي اتخذها في هذا الاتجاه أثناء الانتخابات لبرلمان ١٩٥٧ لضمان تمثيل الأقباط أن أصدر قرارا بإغلاق عشر دوائر انتخابية اقتصر فيها الترشيح علي الأقباط، وقد تم اختيار هذه الدوائر بعناية حيث يكون التواجد القبطي ملموسا فيها، واقتصر الترشيح في هذه الدوائر على الأقباط، ولكن اشترك كل أهالي هذه الدوائر مسلمين وأقباطا في عملية الانتخاب. وتم حل هذا البرلمان في أعقاب الوحدة مع سوريا ١٩٥٨ وفي الانتخابات البرلمانية التالية ألغي نظام إغلاق دوائر علي الأقباط، واستعيض عن هذا الإجراء باستغلال حق رئيس

الجمهورية في تعيين عشرة أعضاء في البرلمان، وجرى العرف أن يكون غالبية الأعضاء المعيّنين من الأقباط. هذا الأسلوب كان له أثران، الأول أنه أعطى الإحساس بأن تمثيل الأقباط منحة في يد الحاكم، ولأنها منحة فمن الممكن ألا تعطى، الثاني أنه لوحظ أن الأعضاء المعيّنين بشكل عام لم يكونوا ذوي فاعلية في المجالس المتعاقبة وذلك ربما لأنهم يعرفون مصيرهم مسبقاً لو لم يكونوا كما يراد لهم.

من جانب آخر حرص النظام في مصر منذ ثورة يوليو- وحتى الآن- علي تمثيل الأقباط في الوزارة بعدد من الوزراء الأقباط، ولكنهم لم يكونوا أكثر من مجموعة من التكنوقراط ليس لهم تأثير عميق في مجتمع الأقباط المصريين. لم يكن لهم التأثير الذي يسمح لهم بأن يكونوا قيادات أو زعامات سياسية علي مسرح الحياة العامة. وفي الغالب كان توليهم المنصب الوزاري هو بداية دخولهم الحياة العامة وليس العكس. هذا الغياب لوجود قيادات قبطية مؤثرة في مجتمعنا ممثلة في الجهاز التنفيذي أو السياسي للدولة كان له أثر كبير وسوف نستوضحه فيما بعد في رسم الحدود الجديدة لدور الكنيسة القبطية في الحياة السياسية المصرية.

عبر ميلاد حنا عن موقف الأقباط إبان حكم عبد الناصر عندما قال في كتابه " نعم أقباط لكن مصريون " إن الأقباط قد قبلوا عن طيب خاطر التواجد الشكلي المحدود علي الساحة السياسية لأنهم أدركوا أن القيادة الحقيقية والفعالة لم تكن للمجالس النيابية، بل كانت بالفعل لشخص عبد الناصر، وهو موضع ثقة الجماهير العريضة كلها أقباطاً ومسلمين، وعلي المستوي العربي ودول العالم الثالث علي كافة مواقعها .

" جمال عبد الناصر كان يفكر في البلد دون تفرقة بين مسيحي ومسلم، فلما قام بالإجراءات الاجتماعية من تمصير وتأميم كان يفكر في البلد لا في

الطوائف والأديان .

هذا الكلام للبابا شنودة في مجال تقييمه لفترة حكم عبد الناصر وتأثيرها علي الأقباط والكنيسة، لكن الواقع أن سياسات الثورة فيما بعد الخاصة بالتأميم وقوانين يوليو الاشتراكية قد أثرت تأثيرا مباشرا- عن غير عمد- في وضع الأقباط في المجتمع المصري. فقد كانت هذه القوانين ضربة شديدة إلى البرجوازية المصرية، وكانت الضربة محسوسة أكثر بين الأقباط، ورغم أن أحدا لم يدع قط بأنها اتسمت بأي وجه من وجوه التفرقة بين الأقباط والمسلمين، فإن تأثير هذه القرارات علي الأقباط كان أكبر كثيرا، وذلك لأنهم كانوا قد قطعوا شوطا كبيرا في مجالات الأعمال والتجارة، وكان الأثر المباشر هو تصاعد ظاهرة الهجرة الواسعة لعدد من شباب الأقباط الذين ذهبوا يحاولون بناء حياة جديدة في الغرب، وهي أيضا الظاهرة التي سيصبح لها أثر ملحوظ في مستقبل الكنيسة والأقباط في مصر وفي علاقاتهم بالنظام السياسي في المراحل التالية لحكم عبد الناصر.

في نهاية الأربعينيات وبعدها ظهرت جماعة الإخوان المسلمين بفترة وأصبح لها صوت مسموع ظهرت بعض المؤشرات عن وجود جماعة دينية قبطية باسم "جماعة الأمة القبطية" كان البعض يعدها النسخة المسيحية من جماعة الإخوان المسلمين، حتى أن شعاري كل من الجماعتين تشابها في الألفاظ، وإن اختلفا- بالطبع- في التوجهات، قامت جماعة الأمة القبطية بممارسة العديد من الأنشطة الاجتماعية، وأقامت العديد من المراكز، وحققت بعض الشعبية في الأوساط القبطية، وقد كان ظهور هذه الجماعة انعكاسا لدى قطاع من الأقباط تمكن من الرغبة في إثبات هويته داخل المجتمع، وقد بدا هذا واضحا في المنشورات التي كانت توزعها

الجماعة وتضمنها دعوتها إلى سيادة اللغة القبطية والمطالبة بالحكم الذاتي للأقباط.

في فجر أحد أيام عام ١٩٥٤- وكان أحد الأعوام الحبلى بالأحداث في تاريخ مصر- قامت مجموعة من خمسة أفراد مسلحين ينتمون إلى هذه الجماعة بهجوم مسلح علي المقر البابوي، اقتحموا بوابة دار البطريركية وجردوا حرسها من عصيهم، وشقوا طريقهم إلى الداخل حيث غرفة نوم البطريرك العجوز الأنبا يوساب، استسلم البطريرك العجوز لقدره، وامتلأ لأوامر مهاجميه ووقع مجموعة من الأوراق، هي وثيقة تنازله عن وضعه كبطريرك ووثيقة يدعو فيها المجمع المقدس والمجلس الملي لإجراء انتخابات لبطريرك جديد، ووثيقة ثالثة بتعديل لائحة انتخابات البطريرك بحيث يشارك فيها الرعايا الدينيون أيضا، واقتادوا بعد ذلك البطريرك وذهبوا به إلى دير بوادي النطرون، وهناك سلموه لراهب الدير مخبرين إياه بأن يبقيه لديه رهن الاحتجاز لأنه تنازل عن موقعه كبطريرك، وعادت المجموعة إلى القاهرة لترسل بيانا إلى الكنائس والصحف تعلن فيه تنازل البطريرك و إقراره بالفساد المستشري في الكنيسة، وتطلب إلى الأقباط انتخاب بطريرك جديد، وتحذر الحكومة من أي تدخل في شئون الأقباط الداخلية.

تدخلت الحكومة علي الفور، وألقت القبض علي المجموعة المختطفة- كانت بقيادة محام شاب يدعي إبراهيم هلال- وأطلقت سراح البطريرك، وأعادته إلى المقر البابوي ليواصل ممارسة سلطاته، وقدمت المجموعة المختطفة إلى المحاكمة، وصدر عليهم أحكام بالسجن ثلاثة أعوام، لكن الحادث الغريب والاستثنائي ترك رائحته في كل بيت قبطي كما قال غالي شكري الذي يضيف وقد شاع الشعور الغامر بضرورة التغيير، كان مصطلح

الفساد من المفردات المعروفة قبل الثورة، ولكنه كان مقصورا علي رجال الحكم، والآن أصبح مقترنا ببعض الرجال والظواهر في الكنيسة وبقدر ما غضب المسيحيون المصريون من جماعة الأمة القبطية بقدر ما تسربت إليهم الشكوك حول المقامات العليا الدينية. وعندما توفي البابا يوساب الثاني عام ١٩٥٦ تنهد الناس تنهيدة الارتياح والقلق معا.

لكل تطور كبير في أي كيان اجتماعي مقدمات أساسية، قد لا يبدو في حينها أن هذه المقدمات تؤدي بالضرورة إلى تلك النتائج، وفي الغالب لا يكون مقصودا بتلك المقدمات إحداث ذلك التطور، هذا ينطبق علي أهم تطورين شهدهما المجتمع القبطي الكنسي في مصر، الأول تمثل في مدارس الأحد " الكلية الاكليريكية " ، وهو ما أدى إلى التطور الثاني الذي يمكن أن نطلق عليه اسم بروز ظاهرة جيل الأربعينيات بكل ما تميز به، وكلا التطورين أسهم بشكل كبير ومؤثر في وضع الكنيسة في الوضع الذي وصلت إليه الآن.

ارتبط اسم مدارس الأحد بتحديث الكنيسة، وارتبط اسم حبيب جرجس بمدارس الأحد، كان حبيب جرجس يعمل موظفا في البطريركية في مجال التعليم الديني في بدايات القرن، وكان غير متزوج، اهتم بشتى مناحي الحياة في المجتمع القبطي، كان إحساس حبيب جرجس بانتمائه لدينه وكنيسته وبذاته إحساسا عظيما واستشعر المخاطر التي يتعرض لها هذا الإحساس بالذات- من وجهة نظره- من تأثيرات المبشرين الأجانب أو من تأثيرات ازدياد التأثير المتزايد للعلمانية علي الحركة الوطنية والثقافية المصرية، أو تزايد النبرة الإسلامية داخل الحزب الوطني في مطلع القرن

الحالي وهو الأمر الذي أثار حفيظة الأقباط كما سبق وأن أشرنا، واجه حبيب جرجس هذه المخاطر بإنشاء المدرسة الأكليريكية في عام ١٩١٠ وذلك لتخريج الوعاظ والكهنة المثقفين وذلك لاقتناعه في ذلك الوقت بأن رجال الدين (الاكليروس) غير المتعلمين قد تحولوا إلى مجرد رجال طبيين، وتحولت رعاية الكنيسة علي أيديهم إلى حرفة وكذلك الكهنوت.

كان البناء الكنسي يتكون من الشمامسة - الشماس مهمته أن يساعد الكاهن في الخدمة الكنسية - وفي الأصل كان متفرغا لعمله، وعندما ساءت الأحوال في الكنيسة أصبح معظم الشمامسة صبيانا متطوعين. بعدهم في الترتيب يأتي الكهنة الذين يمثلون العمود الفقري في الخدمة الكنسية، وكان يسمح لهؤلاء الكهنة بالزواج، ولقرون طويلة فإن معظم هؤلاء الكهنة كانوا فلاحين يزرعون الأرض طوال الأسبوع، ويفتحون حجرة للصلاة في آخره، فوق القسيس- أو الكاهن- يأتي القمص، وهو عادة رئيس كنيسة كبيرة يقوم بمساعدته ما بين ثلاثة إلى خمسة من القسس. وإذا لم يكن رئيس كنيسة كبيرة فإنه عادة يكون مسئولاً عن أكثر من كنيسة صغيرة في منطقة واحدة، عندما يأتي الترتيب الهرمي للكنيسة لهذا المستوي فإنه يبدأ في الاختلاف نوعياً في اتجاهه نحو القمة إذ يبدأ من هنا سلك الرهبان، فمنهم يجئ الأساقفة الذين يتولون الرعاية الكنسية علي مستوي الإقليم، ولا يتزوج الأساقفة بالطبع باعتبارهم رهباناً، وتعتبر رسامة كل واحد منهم علي ابرشيته نوعاً من الزواج المقدس بينه وبينها، والابرشية هي منطقة الولاية الجغرافية لسلطة الأسقف الذي يرسم حدودها المجمع المقدس، وفي العادة فإن تقسيم الابرشيات كان يتسق في مصر إلى حد كبير مع تقسيم المديریات أو المحافظات فيما بعد. ومن الأساقفة والرهبان كان يتكون المجمع المقدس الذي هو أعلي سلطة في الكنيسة والذي يقوم بدور أساسي عادة في اختيار البطريرك.

كان هذا هو الشكل الهرمي الذي ظل علي حاله لقرون طويلة، ورأي حبيب جرجس أنه يحتاج إلى إعادة بعث جديد، وباعتباره متصلا بشئون التعليم في الكنيسة وقد بدأ من النقطة التي كان يقف عندها ، فلاحظ أن قسيس القرية أصبح فلاحا أميا يحفظ مجموعة من الصلوات والترانيم والأدعية بشكل تلقائي ودون أن يفهم معانيها أو يعرف قواعدها. وكان أسلوب تعليم الأطفال القبط في القرى لا يختلف عن الكتاتيب عن طريق العريف الذي كان يتقاضى أجره عينا من منتجات الريف، كان ذلك في الوقت الذي بدأت تتجه فيه الإرساليات البريطانية والأمريكية نحو بناء مستشفيات ودور ملاجئ لليتامي، وأدخل هؤلاء المبشرون أول إنجيل مطبوع قادما من لبنان وانتشرت في شوارع بعض مدن صعيد مصر عربات كارو تحمل مطبوعات مسيحية أخرى تباع بأسعار رخيصة. كان لهذا تأثير في نجاح الإرساليات التبشيرية في تغيير عدد ملموس من الأقباط لمذهبهم إلى المذهب البروتستانتي والمذهب الكاثوليكي. و إدراكا من حبيب جرجس لهذا الوضع كانت دعوته ومبادرته- كما ذكرنا- لإنشاء المدرسة الكليريكية كمدرسة تنشأ في حضان الكنيسة. كان هذا تطورا لمدرسة اللاهوت التي أغلقت

منذ القرن الخامس إلى أن أعيد افتتاحها، وكان من أول خريجياتها- بالمصادفة- حبيب جرجس عام ١٨٩٨، وفي البداية فتحت أبوابها لعدد من أبناء القسس، وكان رأي حبيب جرجس أن هؤلاء بحكم نشاطهم أقرب استعدادا إلى تلقي التعليم الديني عن غيرهم من الصبيان، وكان المؤهل الوحيد المطلوب في المدرسة الكليريكية في ذلك الوقت هو شهادة الدراسة الأولية، ومع تقدم التعليم العام في مصر فقد ارتفع مستوى القبول ليصبح الحصول علي البكالوريا شرطا لدخول المدرسة الكليريكية " تحولت الآن إلى جماعة دينية قبطية " ، وقد استطاع حبيب جرجس بذلك أن يكون

مجموعة من رجال الدين أكثر ثقافة وأكثر ملاءمة للعصر ومتطلباته في الحدود التي تحافظ علي الجوانب التقليدية للكنيسة لم تكن المدرسة الكليريكية هي الإسهام الوحيد لحبيب جرجس الذي شغلت باله قضية خصوصية الأقباط، وأول من استعمل ذلك التعبير الخطير الأمة القبطية، ولكن كان له دور آخر كبير الأهمية هو دوره في إنشاء مدارس الأحد التي قدر لها فيما بعد أن تلعب دورا هاما في تشكيل الدور الجديد للكنيسة.

فكرة مدارس الأحد كانت منتشرة في أوروبا ووجدتها حبيب جرجس صالحة للتطبيق في مصر، وسبق أن طبقتها الإرساليات الكاثوليكية في مصر، بدأ حبيب جرجس بتطبيقها في القاهرة وكانت الفكرة تتركز في أن الأطفال يذهبون مع أهلهم إلى الكنيسة يوم الأحد، وعندما يصلون إليها ينفصلون عن ذويهم ويذهبون مع أقرانهم من الأطفال إلى مكان آخر يتلقون فيه دروسا مكثفة تشمل الإنجيل والتاريخ القبطي وتاريخ الكنيسة.

يعتقد بعض الدارسين لهذه الحقيقة ومن بينهم أبو سيف يوسف أن مدارس الأحد مرت بثلاث مراحل هي:

١- من عام ١٩١٨ كان لها دور ديني إحيائي في مواجهة الإرساليات.

٢- من عام ١٩٤٠ كان لها دور خيرى.

٣- من عام ١٩٥٠ كان لها دور سياسى.

كلتا الخطوتين : إنشاء المدرسة الكليريكية وإنشاء مدارس الأحد، كان لهما أكبر الأثر في خلق تيار قوي أثر تأثيرا كبيرا في الكنيسة القبطية، وفي توجهاتها، وفي حدود دورها في المجتمع القبطي والمجتمع المصري ككل، تمثل هذا التأثير فيما يمكن تسميته بجيل الأربعينيات، وهي الفترة الزمنية التي بدأت فيها مشروعات الكنيسة التعليمية تؤتي أكلها في الوقت الذي

تضافرت فيه مجموعة من العوامل الخارجية في المجتمع أهلت لحدوث هذا التأثير، تمثلت هذه العوامل في بروز مجموعة من التيارات السياسية والدينية علي الساحة، وخاصة الإخوان المسلمين والمجموعات اليسارية، وبدء تخريج الجامعات المصرية لأول إنتاجها.

كان جيل الأربعينيات القبطي هو جيل القرار الصعب، هكذا يقول رفيق حبيب في دراسته حول الاحتجاج الديني والصراع الطبقي في مصر، جيل كان عليه أن يختار طريقه، بالطبع كان الكثير من أبناء هذا الجيل قد وجد طريقه إلى الحياة العامة في المجتمع . البعض قد ابتعد عن الكنيسة، لكن جزءا من الطبقة الوسطي التف حول الكنيسة وتعلق بها، وأيضا كان للكنيسة دور كبير في حياتهم، فعن طريق مدارسها نالوا قسطا وافرا من الثقافة، وهنا نلمس العلاقة بين أبناء الطبقة الوسطي والكنيسة وهي العلاقة التي تتبلور في المدرسة، فأبناء هذه الطبقة كانوا في حاجة إلى التعليم المجاني، وهو ما قدمته الكنيسة لهم، وكان ذلك سببا مهما في ارتباطهم بالكنيسة، التي أصبحت تمثل جزءا من الحياة العملية.

ولكن ماذا بعد التعليم والتربية في الكنيسة؟ كان هذا هو تساؤل جيل الأربعينيات، وكان دوره أن يتخذ القرار وكان أحد احتماليين:

١- الخروج إلى المجتمع العام والذوبان فيه.

٢- البقاء داخل الكنيسة والعمل من خلالها.

وبالرغم من وجود طريقين إلا أن الهدف كان واحدا، فالطبقة الوسطي من أبناء الموظفين والمهنيين، تتركز أحلامها في النجاح علي مستوى الحياة العملية لهذا كان أمل الجميع هذا العمل العام، وكان طموح البعض يتوقف عند الوظيفة، وداخل هذه الفئة كان الاختيار بين العمل داخل الكنيسة أو

خارجها، يعتمد علي الشخص نفسه، ومن الطبيعي أن تخرج الأغلبية للحياة العامة دون أن تفقد ارتباطها بالكنيسة.

ومن الجانب الآخر كان هناك أصحاب الطموح الذين يراودهم حلم الإنجاز علي المستوي القومي، وقد كان اختيار الكثيرين هو العمل خارج الكنيسة، ومن هؤلاء نجد كثيرا من أعلام المجتمع والسياسة اليوم، ومنهم نجد من لم يتكيف مع الحياة أو ضاقت به الحياة ووجد طريقه إلى بلاد المهجر.

أما البعض الآخر فقد اختار العمل داخل الكنيسة وظل حلمه تحقيق إنجاز قومي، وكان هذا الاختيار عاملا يدفع الكنيسة إلى معترك الحياة العامة، وبالرغم من الحذر القبطي السائد، كان الصدام حتمية تفرضها طبائع الأمور، وكان علي جيل الأربعينيات الذي شق طريقه أن يكون جيل الصدام.

لقد كانت ظاهرة ملفتة للنظر بعد الحرب العالمية الثانية عندما بدأ عدد من الشباب القبطي من خريجي الجامعات بتخصصاتهم المختلفة يقدمون أنفسهم للأديرة طالبين الالتحاق بسلك الرهبنة. كانت الظاهرة مفاجئة كما كانت ملفتة للأنظار، ويعتقد محمد حسنين هيكل أن هذه الظاهرة لم يكن ممكنا أن تكون محض مصادفة، وإنما كان وراؤها بالتأكيد منطق محدد في فكره وهدفه، كان واضحا أن هناك مجموعات من الشباب تؤمن بأن الكنيسة القبطية لا تزال هي العنصر الأساسي في حياة الأقباط في مصر، وكان واضحا أيضا أن هذه المجموعات من الشباب تعتقد أن السيطرة علي شؤون الكنيسة تتركز في أيدي الرهبان الذين يرأسون الأديرة أو يشغلون مناصب الأساقفة، وبالتالي يكونون المجمع المقدس، وكان واضحا أخيرا أن

هذه المجموعات من الشباب ترى أن القوة في الكنيسة، ومن ثم في المجتمع القبطي، تكمن في الأديرة.

ويفسر البابا شنودة لي أسباب اتجاه الجامعيين في تلك الفترة إلى سلك الرهبنة قائلا: لا يجوز الفصل بين أي تطور وبين الجو العام، ففي البداية لم تكن هناك جامعة في مصر ولذلك كان من الطبيعي ألا ينضم متعلمون إلى سلك الرهبنة، كانت الكليات قليلة، وكان الجامعيون قلائل، ولكن عندما انتشر التعليم الجامعي كثر المتعلمون في الأديرة، الأمر الثاني - يضيف البابا شنودة الذي يعتبر من جيل الأربعينيات الذي نتحدث عنه - إن الاتجاه الديني في التكريس لخدمة ربنا لم يكن قد نمى لأن التعليم الديني نفسه كان ضعيفا جدا، ثم بدأ ينمو، ومع نموه بدأ كثير من المتعلمين يرتبطون بالكنيسة.

وينفي البابا شنودة أن يكون عجز التنظيمات السياسية التي كانت قائمة وقتئذ عن استيعاب هؤلاء الشباب المتعلم هو السبب الذي دفع بهم للأديرة بل ويؤكد علي أن الجامعيين الذين دخلوا الأديرة لم يكن لهم علاقة بالسياسة ولا الأحزاب علي الإطلاق، وإنما جميعهم نشأ في إطار التعليم الديني الذي ازدهر في تلك الفترة وأشار تحديدا إلى مدارس الأحد.

ظل الكرسي البابوي شاغرا ثلاث سنوات كاملة بين وفاة البابا يوساب الثاني عام ١٩٥٦، واعتلاء البابا كيرلس السادس ١٩٥٩، وهي ثلاث سنوات حافلة بالأسرار والغموض إلى الآن، كما قال د. غالي شكري.

كان واضحا أن تيار مدارس الأحد هو التيار الأقوى، وأن هذا التيار هو الذي بات أحد أفراد مرشحا لشغل الكرسي الشاغر، وكان المجمع

المقدس- ولا يزال- هو العمود الفقري للسلطة الكهنوتية، وفي ذلك الوقت كان المجمع يضم القوى التقليدية المستعدة دوما للذهاب بعيدا إذا اقترب أحد من سلطتها. لذلك قام المجمع المقدس بتغيير اللائحة بحيث يستحيل الترشيح للمركز البابوي لمن هم أقل من أربعين عاما، ولم يحددوا السن بساعة الترشيح لشغل الكرسي البابوي بل بساعة خلو المنصب، وكانت هذه هي المرة الأولى في تاريخ الكنيسة القبطية التي يحدد فيها سن المرشح للكرسي البابوي. فقد كان الأنبا اثناسيوس مثلا بطيركا وهو في سن السابعة والعشرين. وقد كان معظم شباب مدارس الأحد أو الرهبان الجدد أقل من الأربعين بعام أو اثنين، لذلك لم يعد واردا أن يصل أحدهم إلى مقعد السلطة الكنيسة العليا وتهدئة للخواطر.

أدرج الأنبا اثناسيوس مطران بني سويف الراحل اسم الراهب مينا المتوحد بوصفه المعلم والمرهبين لهؤلاء الشباب المرغوب فيهم، وأصبح هم الشباب الوحيد هو العمل علي توصيل القمص مينا إلى هذا المقعد الذي أبعدها عنه. ولم يكن الأمر سهلا، كان لابد من كسب الأنصار في صفوف المجلس الملي وفي صفوف الدولة وفي صفوف الكليروس (رجال الدين). ولكن الأمر احتاج إلى ثلاث سنوات كاملة حتى وصل القمص مينا للعرش البابوي ويصبح البابا كيرلس السادس، وكانت هذه المعركة إيذانا بموجة جديدة لم ينجح القديم سوي في عرقلتها ولكنها كانت ماضية لتصل إلى بيت مصر القديمة من جيل الأربعينيات، كان اسمه عازر يوسف عطا (١٩٠٢-١٩٧١) وقد ولد من أسرة صعيدية نزحت إلى طوخ النصارى في المنوفية ثم إلى دمنهور عاصمة محافظة البحيرة، وفي طفولته درس علي يدي الشيخ احمد غلوش في الكتاب، وانتقلت الأسرة إلى الإسكندرية حيث اشتغل عازر وكيلا لدائرة احمد يحيي باشا، وكانت هذه الدائرة مقرا لرجال الوفد، وبالتالي كانت مركزا للحركة الوطنية في فترة ثورة ١٩١٩،

فوجد عازر فرصته مواتية للتعبير عن وطنيته، كان عازر شابا متدينا، وترهبين في عام ١٩٢٨ وسمي مينا وأصبح قسا بعد ثلاث سنوات، ثم أمضى بعض الوقت في دراسة اللاهوت ثم عاد إلى دير البراموس وعلي بعد ساعة سيرا علي الأقدام سكن في مغارة، ثم انتقل إلى طاحونة فوق جبل المقطم، وبالرغم من موافقة الحكومة المصرية إلا أن سلطات الاحتلال البريطاني لم تدع له فرصة الاستمرار، فتعاون بعض الناس في شراء قطعة أرض لبناء كنيسة مار مينا العجائبي التي بنى فوقها مكانا لسكنائه، وفي الدور الأرضي مجموعة من الغرف نصفها لتعليم أولاد الحي بعض الحرف والنصف الآخر للطلبة المغتربين، وفي هذا المكان سكن بعض أبناء مدارس الأحد من جيل الشباب الجامعي.

يقول البابا شنودة: كنت أعرف أبونا مينا المتوحد منذ ١٩٤٨ وسكنت في بيته بمصر القديمة بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥١، لم يكن مينا المتوحد واحدا من جيل الشباب ولكنه كان جسرا من القديم إلى الجديد، ذلك أن هذا الراهب الذي بدأ حياته متوحدا أصبح البابا كيرلس السادس، وقد أتاح في عهده للجيل الجديد من الرهبان المثقفين الفرصة ليثبتوا وجودهم داخل الكنيسة وليتمكنوا من شغل المراكز التي أهلتهم لدفع الكنيسة المصرية لترسم شخصيتها ودورها الجديدين علي الساحة.

تميزت العلاقة بين البابا كيرلس والنظام بأنها كانت علاقة جيدة جدا، وكان بين كيرلس وجمال عبد الناصر إعجاب متبادل - كما يذكر هيكل - وكان معروفا أن البطريرك يستطيع مقابلة عبدالناصر في أي وقت يشاء، وقد استفاد البابا كيرلس من هذه العلاقة الخاصة في حل العديد من المشاكل، وكما سبق وأن ذكرنا فإن الانخفاض الملحوظ لدور الصفوة القبطية

كممثل للكنيسة والأقباط نتيجة طبيعتهم التكنوقراطية، ولما أصاب الصفوة التقليدية للأقباط من ضربات متتالية مما أدى إلى انزوائها أو هروبها أليي الخارج. لذلك أتيح للكنيسة دور أكبر في تمثيل الأقباط لدي الدولة، وإن ظل هذا الدور محدودا حتى نهاية فترة عبد الناصر- أو بالأحرى نهاية عصر كيرلس السادس- فظلت المشكلات القبطية تحل عن طريق الوزراء الأقباط، أو بتوسيط من قبل البابا كيرلس السادس لبعض المسؤولين في الدولة- سواء مسلمون أو مسيحيون- لحل هذه المشكلات، ولعل نموذج بناء كاتدرائية القديس مرقص بالعباسية يعد نموذجا مثاليا لتصوير العلاقة الثلاثية بين الكنيسة والدولة والصفوة القبطية الجديدة المتمثلة في الوزراء. كانت أحد أكبر المشاكل- وما زالت- تلك المشكلة الحساسة الخاصة ببناء كنائس جديدة ، فالحكم في إصدار التراخيص بإنشاء كنائس جديدة أو تجديد الكنائس القديمة هو رئيس الجمهورية شخصا وذلك وفقا لقانون الخط الهمايوني الصادر عن الباب العالي بتحديد دور العبادة لأهل الذمة بمصر كان هذا الخط يضع قيودا علي بناء الكنائس الجديدة ويسمح بها بشروط استقر أمرها في النهاية في يد وزارة الداخلية، وعلي أساس موافقة الداخلية يصدر رئيس الجمهورية قراره بشأنها.

وكانت هناك محاولات قبطية متعددة لتجاوز هذه القواعد ، كان هذا بأن يلجئوا إلى شراء قطعة أرض ويتم إنشاء مجموعة من المباني الصغيرة علي أطرافها وفي الوسط ساحة خالية تستغل في البداية كساحة لممارسة الألعاب الرياضية ثم تتحول إلى مكان اجتماعات دينية ثم يقام جدار ثم يقام مذب كنسي وتقام الشعائر الدينية ويكتسب المكان صفته الدينية ويصبح كنيسة كأمر واقع.

كانت هذه المحاولات تسبب حرجا مزدوجا لدى البابا كيرلس السادس ولدي الحكومة علي حد سواء لما كانت تؤدي إليه من احتكاكات سواء مع

سلطات وزارة الداخلية أو مع السكان المسلمين وحلا لهذه المشكلة تحدث البابا كيرلس السادس إلى عبد الناصر في هذا الشأن الذي أعطي موافقة علي أن يكون عدد الكنائس الجديدة خمسا وعشرين كنيسة. وكان قد وقع احتكاك بين الأقباط والمسلمين بإحدى ضواحي الأقصر، وحدث اعتداء علي كنيسة هناك- كما يروي البابا شنودة- واجتمع المجمع المقدس لهذا السبب وكتب بيانا وزع علي جميع الكنائس، والذي حدث كما سمعت- يقول البابا شنودة- إن اتصالا تم بين محمد حسنين هيكل وبين أمين فخري عبد النور والأنبا صموئيل أسقف الخدمات العامة بغية إيجاد حل للمشكلة. وقام الأستاذ هيكل بمقابلة الرئيس عبد الناصر وشرح له الموقف وكان الحل هو أن بادر الرئيس بوضع حجر الأساس للكاتدرائية وتبرع بمائة ألف جنيه.

هذه كانت رواية البابا شنودة، ويقول هيكل في روايته لهذا الحادث إنه كانت هناك مشكلة أخرى واجهت البطريرك كيرلس السادس، فقد كان تواقا إلى بناء كاتدرائية جديدة تليق بمكانة الكنيسة القبطية، كان بناء كاتدرائية جديدة مشروعا محببا إلى قلب البطريرك ولكنه لم يكن يريد أن يلجأ إلى موارد من خارج مصر يبني بها الكاتدرائية الجديدة، وفي الوقت نفسه فإن موارد التبرعات المحتملة داخل مصر كانت قليلة لأن القرارات الاشتراكية أثرت علي أغنياء الأقباط- كما أثرت علي أغنياء المسلمين- ممن كانوا في العادة قادرين علي إعانة الكنيسة بتبرعاتهم، إلى جانب أن المهاجرين الأقباط الجدد لم يكونوا بعد في موقف يسمح بمد يد المساعدة السخية، ثم أن أوقاف الأديرة القبطية أثرت فيها أيضا قوانين إلغاء الأوقاف، وهكذا وجد البطريرك نفسه في مأزق، ولم ير مناسبا أن يفتح جمال عبد الناصر مباشرة في مسألة بناء الكاتدرائية، فلقد تصور في الموضوع أسبابا من الحرج، وهكذا فقد تلقيت- يقول هيكل- شخصا دعوة من

البطريك لزيارته وذهبت فعلا للقاءه بصحبة الأنبا صموئيل الذي كان أسقفا بدار البطيركية، في هذا اللقاء حدثني البطريك عن المشكلة، وأظهر تحرجه من مفاتحة جمال عبد الناصر مباشرة في الأمر حتى لا يكون سببا في إثارة أية حساسيات، ثم سألني ما إذا كنت أستطيع مفاتحة الرئيس في الموضوع دون حرج للبطريك ولا حرج علي الرئيس نفسه، وعندما تحدثت مع الرئيس عبد الناصر في هذا الموضوع كان تفهمه كاملا(.....) هكذا فإنه قرر علي الفور أن تساهم الدولة بنصف مليون جنيه في بناء الكاتدرائية الجديدة، نصفها يدفع نقدا ونصفها الآخر يقدم عينا بواسطة شركات المقاولات التابعة للقطاع العام والتي يمكن أن يعهد إليها بعملية البناء. هذا الحادث الذي يتفق اثنان من رواته في كافة التفاصيل الأساسية فيه يعطي مجموعة من الدلالات حول أولا: طبيعة العلاقة بين الدولة في ذلك الوقت والأقباط، وتعاملها معهم بتفهم لمدي أهميتهم وحقوقهم، و إعطاء الإحساس بأن الدولة قادرة علي أن تضفي عنايتها واهتمامها علي كل أبناء الوطن. ثانيا: إحساس الكنيسة بحجم دورها في المجتمع وطبيعته، وأيضا طبيعة العلاقة بين الكنيسة والسلطة في البلد، وتسليمها بقدرات الدولة علي القيام بواجبها تجاه مواطنيها. ثالثا: تراجع دور الصفوة القبطية في التعبير عن الأقباط، ولكن استمرار الاعتماد عليها- رغم صفاتها الجديدة- كقناة اتصال مع الدولة بكافة مستوياتها.

إذن تميزت علاقة البابا كيرلس بالنظام بأكبر قدر ممكن من الهدوء، والتفاهم، واستطاع من خلال هذه العلاقة وعن طريق الوزراء الأقباط وبعض المسؤولين الأقباط أن يوجد قناة اتصال فيما بين الكنيسة وبين الدولة، إضافة إلى الاتصال المباشر الذي كان يتم أحيانا، ومن خلال هذه الشبكة من الاتصالات استطاع أن يحل العديد من المشكلات التي واجهت الأقباط في مصر في ذلك الوقت، وظل الدور الأساسي للكنيسة منحصرا في الدور

الديني والروحاني.

علي أنه من الخطأ تفريغ الواقع من محتواه والتعامل مع الكنيسة كعنصر وحيد للقياس، فالكنيسة والأقباط جزء فاعل ومتفاعل مع الواقع المعاش و إذا تصورنا الطبيعة السياسية للنظام

السياسي في ذلك الوقت، وطبيعة الأهداف القومية التي التف حولها الناس- بغض النظر عن مناقشة مضامينها- نجد أن الحكومة استطاعت أن تذيب الخلافات.

وكان العنصر الحاسم هو مدى قوة الدولة في تلك الفترة- بغض النظر أيضا عن سر هذه القوة- فقد استطاعت الدولة أن تسيطر على مقدرات الأمور ومشاعر الجماهير، بالتالي لم تتح لأي كيان أو تكتل أن يقوم بدور يتميز على دور الدولة أو أن يتخطاها، لذلك كان طبيعيا أن يظل دور الكنيسة محصورا في حدود الدولة الذي بقيت فيه، والذي لم يطلب منها أن تقوم بأكثر منه.

ولكن إلى أي مدى كان هذا الدور مرضيا للآخرين؟. أصدر مؤلف أمريكي (ادوار وكن) في ١٩٦٣ كتابا عن الأقباط اسماه "الأقلية الوحيدة"، أصدره في سياق تاريخي من تصاعد حركة القومية العربية المناوئة للنفوذ الأمريكي والغربي عامة. وينطوي الكتاب على دراسة تفتقد العمق والأصالة- كما يقول طارق البشري- ولكنها تفتش من خلال دراسة أوضاع الأقباط عما إذا كان ثمة إمكانية لتحريك أم لا. ويذكر أن القومية العربية التي يترنم بها نظام عبد الناصر، لا تعني على ألسنة المسلمين غير الإسلام، فهي صنو له ومرادف، وأنه حتى مع اختفاء الإخوان المسلمين فلا يزال طعم الاضطهاد عالقا في حلوق القبط، الذين يستشعرون روح الإخوان بغير جسد.

ثم تكلم عن أن ظروف الكنيسة القبطية قد صارت أكثر مواتاة، إذ حلت مشاكلها مع كنيسة أثيوبيا وحلت الصراعات بين القبط بعضهم ببعض، وحلت مشاكل الأوقاف التي كانت تستنفد جهودهم. كما وجد بالكنيسة جيل من المحدثين ضرب لهم أمثلة منهم الأب مكاري السرياني المتحدث الرسمي باسم البطريرك، والمتخرج في جامعة القاهرة، والحاصل على درجة علمية من المعهد الديني ببرنستون بأمريكا ودرجة أخرى من الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

ويذكر أن البابا كيرلس السادس، وإن كان يؤخذ عليه انصرافه للأمور الدينية وحدها وعدم إدراكه أن السياسة جزء من وظيفته، فإن تطوير الكنيسة صار إمكانية واضحة، كما يمكن لراهب مثل البطريرك أن يسيطر على خيال القبط وأن يحركهم بمثل الصدمة الكهربائية إلى العمل فيتحول من النظر وحيد الجانب إلى العالم الآخر إلى الاهتمام بالمشاكل الحديثة. وأن المخاطر المحدقة بالديانة القبطية وقلة عدد الأقباط في الوظائف الكبرى وغيرها يمكن أن تحفز على هذا التحول، وأن تصوغ راهبا في حالة بطولية يتحدى الأغلبية المسلمة والضغط المتعددة ضد الأقلية. وأنه يمكن في أي وقت أن يظهر من أحد الكهوف المنعزلة في الصحراء راهب يتخذ مسوح المخلص. ويستمر الكاتب مؤكدا أن القبط بإقامتهم الروابط مع التيار الأساسي للمسيحية في العالم، مع تنمية انتماءاتهم الدولية، يجعلون من الصعب على أي نظام مصري أن يهاجم كنيستهم بغير أن يتعرض هذا النظام لردود فعل قوية، وبقدر ما تهتم الحكومة المصرية بالدعاية الخارجية، يجب على الأقباط أن يهتموا بهذا السلاح الاحتياطي، فإن خطبة واحدة تظهر شكاوي القبط في أي اجتماع دولي، وتصطحب بالتغطية الصحفية المناسبة، لقدرة على جذب اهتمام عبد الناصر إلى صيحات القبط في بلده.

الفصل الثانى

الجسر

ما حدث في المجتمع حدث في الكنيسة. وكما تجمعت كل الخيوط لتصنع ثورة يوليو، تجمعت خيوط مشابهة لتحدث ثورة يوليو الكنسية- إن جاز التعبير-، وبينما اتخذت ثورة يوليو طريق الانقلاب تميزت ثورة الكنيسة بسمة الحذر القبطي، فكانت ثورة صامتة أو ثورة من الداخل. لعل هذه الفقرة يمكن أن توجز ما شهدته الكنيسة القبطية بعدما تولى البابا كيرلس السادس، فقد وصل إلى موقع البابا بفضل مساندة جيل الرهبان الجدد، أو جيل الأربعينيات- كما اصطلح على تسميتهم- وحن الوقت لأن يساعدهم كما ساعدوه ليس هذا فقط، بل أنه أصبح الآن في حاجة إلى دعم قوي ومؤثر داخل المجمع المقدس، لقد كان البابا كيرلس السادس يعمل حساباً قبل أي قرار يتخذه للمطارنة والأساقفة الذين يرفضون التجديد، لأنهم هم الذين عزلوا البابا يوساب قبله. هكذا قال البابا شنودة في الإجابة عن بداية التغيير داخل الكنيسة وعما دفع البابا كيرلس للقيام بهذا الدور.

ويضيف البابا شنودة "إن البابا كيرلس كان يمثل الرهبان القدماء، وقد احتضن فكراً حديثاً، وعاش بين الفكرين القديم والحديث، كان يساعد على نشر الأفكار الجديدة، وكان يبقي على بعض الأوضاع القديمة ". وكانت أهم مطالب الرهبان الجدد أسقفيات جديدة تعطيهم مكاناً في المجمع المقدس. ولم تكن هناك أسقفيات خالية، وهكذا أقدم البابا كيرلس على خطوة جديدة لأول مرة في الكنيسة القبطية، فأنشأ أسقفيات جديدة لا تمثل مناطق جغرافية، "أساقفة دولة" كما جري التعبير في ذلك الوقت، فرسم أساقفة يتفرغون لمهام معينة دون أن يرتبطوا بمناطق جغرافية أو سكانية محددة. فعين- أو رسم- أسقفا للخدمات ومسئولا عن العلاقات الدولية للكنيسة وكان اسمه سعد عزيز خريج آداب، وأصبح راهباً باسم مكاري السورباني وأصبح أسقفاً باسم الأنبا صموئيل وكان مسئولاً عن العلاقات الخارجية للكنيسة القبطية، والاتصال بالكنائس الأخرى والمؤسسات الكنسية العالمية.

ورسم أسقفا للبحث العلمي ، وكان هو وهيب عطا الله وهو حاصل على دكتوراه في فلسفة اللغات ، ورسم أسقفا باسم الأنبا جريجوريوس. وكان الثالث لأكثر النجوم لمعانا بين جيل الرهبان الجدد " نظير جيد " الذي تخرج في كلية الآداب وعمل صحفيا وكاتباً وشاعراً قبل أن ينخرط في سلك الرهبنة. ورسم أسقفا للتربية في الكنيسة باسم الأنبا شنودة والذي أصبح فيما بعد البابا شنودة.

وهكذا فرض القدر، والواقع الجديد على البابا كيرلس أن يكون الجسر بين القديم والحديث، وأن يسمح في عهده لبذور الثورة والتغيير داخل الكنيسة لأن تنمو وتتمكن من احتلال مواقع قيادية وقوية تمكنها من الوصول إلى غايتها في التغيير. ولكن، هل كان البابا كيرلس مدركاً لما يحدث، وهل كان يستهدف أن يبدأ في عهده عملية تحديث وتغيير في الكنيسة؟ تضاربت الإجابات والتصورات حول هذه التساؤلات، فهناك من أكد أن البابا كيرلس كان مقتنعا بأن ما يقوم به من تجديد دم للكنيسة هو مسألة أساسية لتقوية الكنيسة وتطويرها، وهناك من يعتقد أنه لم يكن مدركاً أن ما يقوم به سيؤدي حتى إلى تغيير، وأن هدفه كان محصوراً إما في رد جميل من ساندوه من الرهبان الشبان، أو دعم وجوده ومركزه برسم مجموعة من تلاميذه أساقفة ليكونوا دعماً له داخل المجمع المقدس. ولعل من المناسب في هذا المقام أن أسوق جزءاً من الحوار الذي دار بيني وبين البابا شنودة حول هذه القضية، وحرصت على أن أترك النص كما هو توخياً للدقة.

• إذا اعتبرنا أن البابا كيرلس يمثل آخر رجال الحرس القديم- إذا صح التعبير- في الكنيسة ممن تولوا البطريركية، ألا تعتقد أنه قام بدور أساسي في عملية نقل وتغيير الكنيسة هذه النقلة الكبيرة؟

- نشأ البابا كيرلس في المجموعة القديمة، ولكن كانت له فضائل

شخصية تميزه، فلما اختير للبطريركية أصبح جسرا بين القديم والحديث. القديم من حيث نشأته هو، والحديث باستعانت به عدد من أولاده من الجيل الجديد كي يخدموا معه. فشهدت رحلته الاثنين ، القديم والجديد، وعن طريق الأخير دخلت أشياء جديدة.

• رغم أن البابا كيرلس انتمى للجيل القديم، إلا أنه احتضن الجيل الجديد، هل كان هذا تعبيراً عن عدم رضا عن الدور الذي تلعبه الكنيسة أم عن عدم رضا عن الجيل القديم وأدائه، في تقديرك ما هي الدوافع التي دفعته لذلك؟

– كان البابا كيرلس يحب الروحانيات، وكان هؤلاء الأشخاص يمثلون جوا روحيا اعتمد عليه فيما بعد، وكانوا أبناء له في الاعتراف وأبناء روحيين له.

• هل كانت علاقته الشخصية أم رغبته في التغيير هي الدافع؟

– الاثنان معا، فالعلاقة الشخصية يمكن أن تستخدم بأن يثق في أشخاص يمكن أن يقوموا بعمل سليم سواء كان هذا العمل فيه تغيير أو لا.

• هل كان يقصد التغيير أم لم يكن يقصد التغيير؟

– على الأقل كان يقصد التغيير في الروح وليس في المنهج، أن يعلموا بطريقة روحية سليمة لا أن يخترعوا أفكارا جديدة.

• قام البابا كيرلس بخلق أبرشيات جديدة ليسكن فيها الجيل الجديد؟

– هو استحدث عبارة الأسقف العام، وكنت أنا أول أسقف عام يرسمه، فرسمت أسقفا عاما للتعليم ومعني الأنبا صموئيل أسقف عام للخدمات، وتقسيم الأبرشيات هو الذي بدأه، فمثلا أبرشية الجيزة والقليوبية أصبحت أسقفيتين، وكذلك الحال لبعض الأبرشيات الأخرى مثل الدقهلية ودمياط. وكان يرسم أسقفا قديما على إحدى الأبرشيتين والآخر جديدا. رسامة

أولاده كان يضمن بها جوا روحيا، ويضمن بهم أيضا اتجاه المجمع المقدس.

• كيف استقبل القدامى العناصر الجديدة القادمة، وكيف استقبل من ينتمون للفكر القديم تلك الثورة داخل الكنيسة (ثورة بمفهوم التغيير)؟

– أصحاب الفكر الجديد كانوا أيضا من النوع المسالم الهادي الطيب الذي لا يؤذي وكان القدامى يقبلونهم من أجل روحهم الطيبة دون أن ينافسوه.

• لكن فعليا خلق هذا جو منافسة؟

– لا، إذا كان كل مطران في أبرشيته فتكوين أو خلو أبرشية لا يضره في شيء.

• لكن من طبائع الأمور أن يحدث شكل من أشكال الصراع بين القديم والحديث، فما بالك عندما يأتي عدد من الاتجاه الجديد ويحتل مواقع متميزة يعتبرها القدماء تنتمي لهم أكثر مما تنتمي للآخرين؟

– يمكن أن ينسب هذا الأمر إلى الأديرة وليس الأبرشيات، فالأديرة إذا دخلت فيها عناصر روحية جامعية وقوية ربما يشعر الرهبان القدامى بأنه إذا احتاجت الوظائف إلى رهبان فسيكون هؤلاء الجدد هم المفضلين، لاشك أن مثل هذه المشاعر يمكن أن توجد ولكن إذا كان هؤلاء الجدد يقابلون الرهبان القدامى بروح طيبة ومعاملة طيبة فلا تؤثر مثل هذه المشاعر.

• لماذا كان إصرار البابا كيرلس على تعيينك أسقفا عاما للتعليم، وما تفسيرك لهذه الرغبة الشديدة عنده والتي كانت تتعارض مع رغبتك كما ذكرت؟

– كانت بيني وبينه محبة كبيرة، عندما كنت علمانيا كانت بيني وبينه صداقة وكان يثق بي، وعندما عملت كسكرتير له كنت أمثله في

أغلب الأنشطة ، ولذلك فإصراره يمكن تفسيره كنوع من الثقة ، وأن يضع أحد أبنائه في موقع مسئولية ، وأيضا يمكن أن يحقق مطلباً جماهيرياً في نفس الوقت.

• ماذا تعني بمطلب جماهيري؟

– هؤلاء الأشخاص الذين اختارهم ليرسمهم أساقفة كانوا قبل أن يترهبوا قيادات معروفة ومحبوبة ولهم فكرهم وتأثيرهم على الآخرين ، فعندما يرسم أيهم كأسقف يؤدي هذا إلى تأثير شعبي كبير جداً للبطريرك نفسه.

• هل هذا يعني بشكل أو بآخر أن البابا كيرلس وقتها كان يحتاج إلى دعم شعبيته في هذه الفترة؟

– لا أريد أن أتحدث في هذا الموضوع كثيراً ، لكن لا ننسى أنه في عهد البابا يوساب- البابا السابق لكيرلس- ثار المطارنة على البابا وعزلوه.

• وبالتالي كان يحتاج إلى دعم؟

– لا أستطيع أن أقول هذا ، ولكن أن يكون بجانبه مجموعة من أولاده ، فهذا يعطي روحاً جديدة وفي المجموع تأييداً للبابا نفسه.

• هل نستطيع أن نقول إن البابا كيرلس كان يدرك أنه بهذا يقوم بعملية تحديث وتطوير غير عادية في الكنيسة؟

– لا ، لم يفكر في هذا.

• ولكن هذا ما حدث فيما بعد كتطور طبيعي لكل ما حدث؟

– عبارة تطوير أو تحديث الكنيسة أمر لا تقبله الكنيسة ، لأن المعروف أن كنيسة كنيستنا تقليدية تحافظ على الأوضاع القديمة ، بل يكاد يشبه وضعها الحالي وضع الكنيسة في القرن الأول الميلادي ، لذلك فتعبير تطوير أو تحديث الكنيسة وصف غير مقبول في الوسط الكنسي ولكن كل ما كنا

نقوله نحن هو أن نرجع الكنيسة إلى أوضاعها القديمة الأولى التي كانت الكنيسة فيها في أفضل أوضاعها، فلم يكن الهدف تحديث الكنيسة بقدر ما كان إرجاع الكنيسة إلى وضعها المشرق القديم الذي كان موجودا أيام القرن الأول.

الأمر الأكيد أن التغيير بدأ مع البابا كيرلس، سواء كان مدركا لذلك أو بدافع من رغبة في تدعيم مركزه داخل المجمع المقدس، إلا أن الأكيد أيضا أنه لا يملك أن يقوم بهذا الدور إلا شخص يمتلك مقومات كتلك التي كان يتمتع بها البابا كيرلس السادس، فغير آخر رجال الحرس القديم من الجيل الجديد، وبدأت الكنيسة المصرية فصلا جديدا.

وصول جيل الأربعينيات إلى السلطة الكنسية يميل البعض إلى تفسيره في إطار مفهوم " خاص "، ويعبر عن هذا المفهوم محمد مورو، الكاتب الإسلامي، إذ يعتقد أن الخط العام للأقباط والكنيسة القبطية هو أنها كنيسة مستقلة في عقائدها وتختلف في تلك العقائد عن الكنائس الأوروبية، وأنها كنيسة ذات تراث تقليدي في الفصل بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية، وأنها عانت من الاضطهاد طويلا على يد الرومان ثم الصليبيين ثم الاستعمار بهدف تذويبها أو القضاء عليها، وأنها أصبحت جزءا لا يتجزأ من الحضارة الإسلامية والثقافة الإسلامية.

يستمر محمد مورو مشيرا إلى أنه بجوار ذلك الخط العام كان هناك خط هامشي تمثل في بعض الأقباط الذين تعاونوا مع سلطات الاحتلال الفرنسي ثم الإنجليزي مثل الجنرال يعقوب وأخنوخ فانوس وغيرهما إلا أنه خط لا قيمة له حيث أن العملاء لا أثر لهم ولا قيمة على المستوى العام وهم ملفوظون من الجميع. إلا أن هناك خطا ثالثا بجوار الخط الرئيسي العام والخط الهامشي الذي لا قيمة له وهو ما نطلق عليه القوة الثالثة، وهو خط

خطير- وفقا لرأي محمد مورو- حيث يضم قطاعات من المثقفين والوجهاء ويريد أن يفرض رأيه على الكنيسة المصرية ضاربا عرض الحائط بتراث الكنيسة وتقاليدها التاريخية وعقائدها الخاصة. وقد شجع الاستعمار هذه القوة لأنه وجد أن من المستحيل استخدام القوي التقليدية في الكنيسة لتحقيق أهدافه، فهذه لها تراثها وتقاليدها وعقائدها المعادية لكل ما هو أوروبي، كما أن الاستعمار كان يدرك أن العملاء قوة لا يعتد بها، وهكذا اختار الاستعمار دعم القوة الثالثة لأنها أقدر على تنفيذ مخططاته، فهي أولا لا تتمسك بالتراث القبطي التقليدي، ثم أن ولاءها للحضارة الأوروبية أكبر من ولاءها للكنيسة، بل ولها مصالح اقتصادية واجتماعية تبرر لها التحالف مع السلطة الاستعمارية أو مع أية سلطة. وقد ظهرت تلك القوة لأول مرة في صورة السيطرة على المجالس المالية التي أدخلها البابا كيرلس الخامس للإشراف على الشئون المالية والمدنية للكنيسة، وكان من الطبيعي أن يحتدم الصراع بين الأكليروس الذي يمثل التقاليد الطبيعية للكنيسة وبين تلك القوة الثالثة المرتبطة فكرا وسلوكا بالنمط الحضاري الأوروبي، وشهدت مصر صراعا طويلا بين تلك القوتين، بل لقد حاولت القوة الثالثة برئاسة بطرس غالى أن تطيح بالبابا كيرلس الخامس، وأن تستعين بالاحتلال والخبديو وتستصدر قرارا بتعيين بطريك آخر مكان الأنبا كيرلس إلا أن الأقباط تمسكوا بالأنبا كيرلس واكتشفت القوة الثالثة- والحديث مازال لمورو- إنه لا مناص لها ولكي تنفذ إلى أعماق المجتمع القبطي فلا بد من السيطرة على الأكليروس ليتسنى لها تنفيذ مخططاتها استنادا إلى القوة الروحية التي يمثلها الأكليروس وإنشاء عدد من الجمعيات التي تطالب بالحكم الذاتي مثل جمعية الأمة القبطية، والنشاط الكبير بين أقباط المهجر لأن ذلك يعطيها النفوذ السياسي والمالي أيضا. وفي هذا الإطار فقد سعت تلك القوة الثالثة إلى الوصول إلى أغراضها عن طريق دعم انتخاب البابا كيرلس السادس عام ١٩٥٩م إلا أن البابا كيرلس لم يكن يمثلهم تماما وإن كان قد

فتح لهم أبواب النفوذ في المجتمع القبطي عبر مدارس الأحد أو إنشاء أبرشيات جديدة يسيطرون عليها. وكان من الطبيعي أن الزحف الطويل والمنظم للقوة الثالثة سيسفر عن سيطرة تلك القوة الثالثة على الأكليروس، ففي سنة ١٩٧١ تم اختيار البابا شنودة الثالث بطريركا للكنيسة القبطية.

بينما يلجأ د. محمد مورو إلى تفسير التطور الذي شهدته الكنيسة المصرية تفسيراً تأمرياً يلجأ د. رفيق حبيب إلى التفسير الطبقي لما حدث. فهو يعتقد أن جيل الأربعينيات وجد نفسه أمام أحد قرارين - كما سبق أن ذكرنا - إما الخروج إلى المجتمع العام والذوبان فيه أو البقاء داخل الكنيسة والعمل من خلالها. وكان اختيار الكثيرين هو العمل العام خارج الكنيسة، ومن هؤلاء نجد الكثير من أعلام المجتمع والسياسة اليوم ومنهم نجد من لم يتكيف مع الحياة أو ضاقت به الحياة ووجد طريقه إلى بلاد المهجر. أما البعض الآخر فقد اختار العمل من داخل الكنيسة وظل حلمه تحقيق إنجاز قومي، وكان هذا الاختيار عاملاً يدفع الكنيسة إلى معترك الحياة العامة. كان على جيل الأربعينيات الذي شق طريقه من داخل الكنيسة أن يكون جيل الصدام، وقد تجسد ذلك في صدام الكنيسة والدولة.

في الكنيسة الأرثوذكسية تقدم للرهبنة مجموعة من حاملي الشهادات الجامعية وكان ذلك ظاهرة جديدة أدخلت إلى الأديرة أبناء المدينة، بعد أن كانت مقصورة على أبناء القرية.

ولا نقصد المعنى الضيق للمدينة والقرية، ولكن نعني مجموعة القيم التي نشأت في المدينة متأثرة بالتعليم والصناعة وتلك القيم التي نشأت في القرية متأثرة بالزراعة والفطرة.

ويفسر د. حبيب كيفية شق رجال الدين الجدد لطريقهم، وكان ذلك بتوسيع دائرة الاهتمامات الدينية، لذلك كان لهذا الجيل عدد من المراحل

المتتالية تعبر عن مراحل تطور اهتماماتهم ورؤيتهم الدينية ، وهذه المراحل هي :

١- الاهتمام بالحياة اليومية.

٢- التركيز على العمل الاجتماعي.

٣- الاهتمامات السياسية.

وهكذا يتم توسيع دائرة الرؤية الدينية لتشمل حياة الفرد ، ثم الجماعة ، ثم المجتمع . وبهذا يبدأ الطريق داخل الكنيسة ليصل في النهاية إلى الحلم الأول وهو تحقيق إنجاز قومي.

من خلال هذه الرؤية كان الطريق يبدأ بالهجرة ، هجرة الرهبان إلى الأديرة وبذلك كانت المرحلة الأولى البعد المؤقت عن القضايا العامة والتركيز على القضايا الدينية ومن خلال هذه المرحلة استطاع هذا الجيل الجديد أن يثبت مكانه في الكنيسة وبعد ذلك كان عليه أن يبحث لنفسه عن مكان في المجتمع.

ويستمر د. حبيب في تفسيره الطبقي لتطور الكنيسة ، فيحدد موقف جيل الأربعينيات بأنه يختلف عن الأجيال السابقة ، فهو جيل ينتمي للطبقة الوسطى ، في الوقت الذي شهد تضخم الآمال وتزايد العقبات ، فمنذ بداية القرن العشرين بدأت الطبقة الوسطى في النمو من خلال التعليم والحاجة إلى الموظفين. ولهذا شهد هذا القرن تنامي آمال هذه الطبقة ، وشهد بالتالي صراعا من أجل تحقيق هذه الآمال ، وهي ظاهرة عامة تشمل المسلمين والأقباط.

فعلى المستوى القبطي كان نموذج " حبيب جرجس " و "مدارس الأحد" من أوضح العلامات على بداية الصراع بين الطبقة الوسطى والطبقة العليا. ومنذ ذلك التاريخ نشهد الكثير من المحاولات التي يهدف من خلالها أبناء الطبقة الوسطى إلى خلق مكانة خاصة بهم في المجتمع. في هذا المناخ كان

جيل الأربعينيات يدرك ما في الواقع من مشكلات تحول بينهم وبين النجاح. لهذا اختار الأقباط طريق الكنيسة باعتباره طريقا آمنا، ولم يكن هذا الاختيار سمة عامة للشباب القبطي، بل كان اختيار جماعة محددة، وعبر سنوات هذا القرن كان هذا الاختيار يكتسب تدريجيا مزيدا من المؤيدين.

وهكذا تمكن جيل الأربعينيات من الطبقة الوسطي من أن يحتل الكنيسة من الداخل وأن يكون له تواجد مؤثر وكان ذلك خطوة في طريق قيادة الكنيسة.

أيا ما كان التفسير، سواء كان ذلك مدركا أو غير مدرك ممن حدث التغيير في عهدهم، فإن الأکید أن الأمور تغيرت كثيرا، وأن جيلا جديدا قادم ليقود الكنيسة، بمفهوم جديد يختلف عن المفهوم السائد حتى وقتها، وأن هذا الجيل له نجومه.



عاش الشعب المصري كله الحلم مع عبد الناصر، الذي استطاع أن يشكل إنسانا مصرية جديدا تملؤه العزة والإحساس بالذات، وساعد على ذلك الانتصارات المتتالية التي استشعرها المصريون، واستطاع عبد الناصر أن يحقق الكثير من الإنجازات في عهده، سقطت الملكية، وقامت الجمهورية، ورأى الشعب تأميم شركة قناة السويس، وشهد فشل إمبراطوريتين كبيرتين في منعه من تحقيق هدف الشعب في تأميم قنواته، وشهد المصريون بلدهم في موقع زعامة معترف بها في عالم عربي جديد.

ولكل هذه الإنجازات، ومع كل الأحلام التي صنعها عبد الناصر داخلهم، ظن الجيل الجديد أن أكبر الأهداف يمكن تحقيقها، بل وهو قادر على ذلك، ثم جاءت كارثة حرب ١٩٦٧، ولم يستطع النظام- أيا كانت الظروف- تحقيق الهدف الأساسي لأي نظام وهو قدرته على حماية

حدود وطنه واهتزت شرعية النظام، ووقعت هزيمة ٦٧ كالزلزال الذي قضى على أشياء كثيرة في سرعة كبيرة، وهوي غرس الثورة وثمارها من قمة الزهو إلى قاع الإحباط. كان الوجه الآخر للهزيمة عميقا، يتكون ويتبلور تحت السطح، فالكارثة العسكرية كانت عنوانا فقط لجملة كوارث اجتماعية وثقافية وسياسية، وكانت الشخصية العملاقة لجمال عبد الناصر هي التي تحجب الوجه الآخر للهزيمة، وقد كان هو أول من نبه إلى ظهور الطبقة الجديدة عام ١٩٦٥، وأول من لفت الأنظار إلى حزبها المنظم، وأول من قال بعد النكسة لقد سقطت دولة المخابرات. كانت هذه الأقوال تحتاج إلى أفعال، إلى ما دعاه عبد الناصر نفسه ثورة في الثورة، ولكن هذا لم يحدث فظلت الأقوال هائمة على وجهها حتى رحيل صاحبها.

وكانه قدر للنظام أن يهزم مرتين في شهر واحد، مرة باحتلال سيناء ومرة عندما راح الشعب يغني من الغيظ: "قولوا لعين الشمس ما تحماشي أحسن الجيش المصري راجع ماشي". ويضيف عادل حمودة في كتابه "الهجرة إلى العنف" مستشهدا بدراسة للدكتور عمر شاهين "مثل رفاق الحسين (رضي الله عنه) راح المصريون يجلدون أنفسهم ويطرزون بأيديهم كفنا جماعيا، ومع عمق الإحباط انتشر الإحساس بالحزن والألم واتهام الذات واتهام الآخرين، وانتشر الإحساس باليأس من المستقبل والانطواء على الذات، وهكذا أوشك المجتمع المصري أن يصبح جزرا آدمية تعيش في وطن واحد وقلوبها شتى، وكان أن راح أقدم مجتمعات الأرض حضارة يفقد أشهر خصاله واحدة بعد الأخرى. انكمش الإحساس بالآخرين وأصبحت الذاتية هي القاعدة. احترقت الجسور بين الفرد والمجتمع، وابتعد القادرون - بالهجرة - عن السفينة الغارقة.

في هذا المناخ كانت الجماعات الدينية أحد البدائل المهمة التي جذبت الشباب، فقد ولدت هذه الجماعات في أحضان هزيمة ١٩٦٧، فأصبح الدين ملجأ يحتمون به من عصف الهزيمة، والإحساس بالضياع، وبدأ دور

المسجد يكبر، وعلى الجانب الآخر بدأت الكنيسة هي الأخرى تتحول لعامل جذب للشباب، وعلى الرغم من أن البابا شنودة ينفي أن يكون لهزيمة ١٩٦٧ أثر في ازدياد التفاف الأقباط حول الكنيسة إلا أن العديد من الدارسين يؤكدون عكس ذلك.

وفي مساء ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠، اختفي عبد الناصر، وعلى الرغم من رفع شعار "الاستمرارية"، إلا أن الأمر المؤكد أن هذا الاختفاء كان يؤذن بانفجار كل ما كان مكبوتا، أو بشكل آخر حانت الفرصة لكي يظهر الوجه الآخر للهزيمة واضحا ومؤثرا وأيضا حانت الفرصة لكل القوي التي أشار إليها عبد الناصر عقب الهزيمة " بالطبقة الجديدة " و" حزبها المنظم " لأن تتولى السلطة.

كانت وفاة جمال عبد الناصر هي أول- وأكبر- حدث انقلابي تقريبا تشهده مصر مع بداية عقد السبعينيات، حتى أن كل الانقلابات التالية التي شهدتها مصر يمكن القول إنها بشكل أو بآخر قد خرجت من معطف الحدث الانقلابي الأكبر.

شيعت مصر عبد الناصر- في جنازة شارك فيها ٦ ملايين مصري- إلى مثواه الأخير، كانت جنازة شعبية، تلقائية مذهلة. وبعد حوالي أسبوعين، وفي ١٥ أكتوبر ١٩٧٠ أصبح أنور السادات رئيسا للجمهورية العربية المتحدة بعد استفتاء نال فيه ٩٠,٠٤ بالمائة من أصوات الذين شاركوا في الاقتراع على رئاسته. أصبح حاكم مصر، وإن لم يصبح بعد حاكما له كامل الحرية في قراره، لأن تحديات كبيرة لسلطته كانت لا تزال تنتظره عند أول منحني من الطريق. كما يقول هيكل، وأمام كاميرات التلفزيون وفي مجلس الأمة عندما ذهب ليؤدي اليمين انحنى السادات أمام تمثال عبد الناصر في انفعال وتأثر، بعد أن أكد أنه سيمشي على طريقه، ولكن ظل عبد الناصر التحدي الحاضر الغائب دائما أمام السادات.

وبعد حوالي خمسة أشهر من رحيل عبد الناصر، رحل البابا كيرلس في ٩ مارس ١٩٧١، وفي ١٥ مايو ١٩٧١ حسم السادات الصراع على السلطة وأزاح كل رجال سلفه من منافسيه أو منازعيه على السلطة، سمي البعض ما حدث انقلابا، والبعض فضل تسميته حركة، أما السادات فرأى أنه ثورة. كان انقلاب السادات يعني لحلفاء النظام الطبيعيين- أو من كانوا يعتبرون أنفسهم كذلك- إنذارا مبكرا، بأن للنظام الجديد توجهات جديدة، وبالضرورة حلفاء جدد. ولم يحتج السادات إلى وقت طويل ليقع اختياره على الإخوان المسلمين ليكونوا هم الحلفاء الجدد. وقد بدأت الاتصالات الاستكشافية بين الإخوان والسادات سرا، وكان ذلك بمساعدة حاكم عربي كبير، وبعض المنظمات الإسلامية في الخارج وقد بدأت الاتصالات الجديدة في بدايات صيف ١٩٧١ أي في أعقاب ١٥ مايو، وقال لهم السادات وقتها إنه يواجه المشاكل من نفس العناصر التي قاسوا منها، ثم أنه يشاركهم أهدافهم في مقاومة الإلحاد والشيوعية، وكذلك فإن عبد الناصر قد خلف له تركة ثقيلة.

بدأ النظام يرسم لنفسه مسارا جديدا، وتحالفات جديدة، وبدأت مصر مرحلة السادات، أيضا بغياب البابا كيرلس، طوت المرحلة الانتقالية أوراقها وبدأت مؤشرات مرحلة جديدة للكنيسة، فقد حان لجيل الرهبان الشبان أن يتولى مقاليد الأمور، وعلى الرغم من تحفظ الجيل القديم في أن يبتعدوا عن صدارة الكنيسة إلا أن البابا كيرلس كان قد مهد الأرض للاتجاه الجديد، لذلك كان مؤكدا أن عملية نقل السلطة محسومة لذلك الاتجاه الجديد.

لعله من المناسب هنا أن نورد تحليل د.غالي شكري عن وضع الكنيسة في أول السبعينيات، حيث يعتقد أنه لم يكن ثمة اختلاف على أن مرحلة الانتقال قد انتهت وأن أحد رموز النهضة وصناعها- أيا كان اسمه- هو الذي سيتسلم السلطة.

كانت القاعدة الاجتماعية لهذه النهضة الكنسية قد تبلورت تدريجيا في أجيال من الشباب استفادت مباشرة من الإجراءات الناصرية، خصوصا من التعليم المجاني، كان المشهد الاجتماعي في إطار المؤسسة الدينية المسيحية قد تغير، ولم يعد الباشوات أو البكوات من الإقطاعيين وأشباههم هم مركز الضغط الأول في الكنيسة، بل أن إلغاء الحياة الحزبية في العهد الناصري قد دفع بالقواعد القبطية لحزب الوفد (حزب الطبقة الوسطى بشرائعها المختلفة قبل الثورة) إلى اعتبار الكنيسة هي حزبهم الجديد، كانت الإجراءات الاجتماعية الناصرية قد غيرت كثيرا في البنية الطائفية، فلم تعد هناك المصارف والشركات والأراضي التي يمتلكها كبار الأقباط وأعيانهم، وتحولت قطاعات كبرى من مصاف البرجوازية العليا إلى فئاتها المتوسطة. وازدادت نسبيا أعداد الموظفين منهم، وهم الذين تربوا غالبا وتقليديا على العمل الحر، ونمت القطاعات الشعبية في الريف والمدينة، وأصبح العمال والفلاحون منهم قادرين على تعليم أبنائهم وبناتهم حتى أعلى درجات التعليم، ولكنهم كبقية أبناء الشعب المصري لم يجدوا الحزب السياسي العلني، بل الأحزاب السياسية القادرة على تنظيمهم في عمل عام. قلة قليلة التحقت بالحركة الشيوعية، كما كانت هناك القلة القليلة من المسلمين التي التحقت بالإخوان، لكن الكثرة التحقت بالكنيسة من أبوابها الأمامية: مدارس الأحد، الكلية الكليركية، المعاهد المتخصصة والأديرة.

وهكذا شهد مطلع السبعينيات بدايات التغيير المزدوج في الدولة والكنيسة، وبدأت معايير القوي في المجتمع تتغير، وبدأت ثمار التغيير في الكنيسة تنضج، وأصبح أنور السادات رئيسا لمصر، وأصبح البابا شنودة رئيسا للكنيسة القبطية.

الفصل الثالث

م شروع (بابا)

في قرية سلامة، التابعة لمحافظة أسيوط وفي إحدى ليالي الصيف الحار (٣ أغسطس ١٩٢٣) رزق جيد روفائيل بابنه الثالث على بناته الخمس، و أطلق على مولوده اسم نظير، وبعد ساعات قليلة من الولادة توفيت الأم بحمى النفاس، وتركت الرضيع بدون أم، فتولت شقيقته الكبرى المتزوجة إرضاعه. هكذا نشأ الطفل نظير معتمداً على الممرضات المسيحيات والمسلمات من الأقارب والأغراب.

كان الوالد يعد من بين الأغنياء إذ ورث عن والده ١٢٥ فدانا، ويتحدث البابا شنودة عن والده: هو رجل ريفي بسيط وطيب، كان يمثل الجانب الأبوي العطوف، لكن الرعاية والتهديب والتأديب والجدية كانت من أخي الأكبر روفائيل الذي انتقلت للعيش معه في دمنهور حيث كان يعمل موظفاً بإحدى إدارات وزارة المالية، والتحقت بال مدرسة في السنة التحضيرية ثم أمضيت عاماً آخر في المرحلة الابتدائية، بعدها انتقلت إلى الإسكندرية لأمضي بها عامين مع اخوتي ثم عدت مرة ثانية إلى أسيوط لأقضي بها السنة النهائية بالابتدائي الرابعة الابتدائية.

في هذا التوقيت كان عام ١٩٣٣ بدأ نظير وأخوه الذي كان يكبره قليلاً (شوقي) في الاهتمام بالمسائل الدينية، وبدأ في دراسة الدين والارتباط به وكان السبب الرئيسي في تزايد اهتمامهما طبيعة شخصية مطران أسيوط في ذلك الوقت الأنبا مكاريوس (أصبح بطريركا فيما بعد) كان يعتبره البابا شنودة من أفضل مطارنة الكنيسة القبطية، وأيضاً وجود واعظ شهير اسمه اسكندر يوحنا وكان رئيس الشماسة. ويصف البابا شنودة تلك الفترة: انجذبنا أنا وشقيقي إلى الجو الديني بفضل صلوات الأنبا مكاريوس وعظات اسكندر يوحنا لدرجة أن شقيقي تشبع بهذا الجو وتحول إلى الدراسة في كلية اللاهوت وأصبح قسيساً وظللت أنا في هذا الجو الديني أحضر دروس

التربية الكنائسية وأحفظ الترانيم والمزامير، وكانت هذه هي البداية لارتباطي بالجو الديني حتى الآن. وبسبب انغماس نظير في الجو الديني لم يحصل في ذلك العام (١٩٣٣) على الشهادة الابتدائية فأخذه أخوه معه مرة أخرى ولكن إلى بنها حيث مقر عمله الجديد، وحصل من هناك على الشهادة الابتدائية، ولم تكن هناك سوي مدرسة ثانوية أميرية واحدة ولكنها لم تقبل نظير وذلك لأنه لم تكن له شهادة ميلاد، فيبدو أن وفاة والدته السريعة في حر صيف الصعيد شغل الأهل عن الاهتمام باستخراج شهادة ميلاد له، ولذلك اضطر أخوه لرفع دعوي لقيده ضمن سواقات القيد.

يقول البابا شنودة عن هذه الفترة " لقد مرت على مجموعة من الظروف التي أثرت في شخصيتي، فطفل يعيش مع أخيه الكبير الموظف الذي لا يتواجد في المنزل لفترة طويلة ولم يكن قد تزوج بعد أدى هذا إلى وجود وقت فراغ كبير كنت أقضيه في القراءة. أتذكر أنني قرأت كتابين لطف حسين وأنا في الرابعة الابتدائية " الأيام ، وقادة الفكر " ، كنت أقرأ في كل المجالات، وأحيانا كنت أقرأ خطب المحامين الفصيحة التي كانت تنشر في الصحف في ذلك الوقت. وكانت هناك فرصة أخرى سنحت لي على الرغم مني، فلقد ولدت في اغسطس ١٩٢٣ وتوفيت والدتي مباشرة، فلم يهتموا بتقييد اسمي في سجلات المواليد فأصبحت من سواقات القيد، ودخلت مدارس أهلية حتى انتهيت من الدراسة الابتدائية، ولذلك لم تمثل شهادة الميلاد مشكلة، وعندما رغبت في دخول المدرسة الثانوية لم تكن هناك سوي مدرسة أميرية واحدة في بنها لم تقبلني لعدم حصولي على شهادة ميلاد، رفعنا دعوى لتقييدي، واستغرقت القضية أربع سنوات، وأرسلوني إلى الطبيب المختص لتحديد عمري (التسنين)، وأتذكر وقتها وكان عمري أحد عشر عاما أنني قلت للطبيب: إياك أن تقع في خطأ، فمن الجائز أن يولد طفل لأب يتوفى وقد ترك الجنين في بطن زوجته،

ولكن من المستحيل أن يولد طفل بعد وفاة والدته. وقال الطبيب : هذا طبيعي ، فأضفت إن والدتي توفيت في التاريخ الفلاني بحمي النفاس ، ومعني ذلك ببساطة إنني لم أولد بعد هذا التاريخ ، وضحك الطبيب وحدد تاريخ ميلادي الطبيعي والصحيح وهو التاريخ الذي يسبق بيوم أو اثنين تاريخ وفاة والدتي المثبت في الشهادة الصحية التي تصرح بالدفن .

يستمر شنودة في تذكر تلك الأيام " لقد دفعت ثمنا غاليا لشهادة الميلاد إذ بقيت سنين بدون مدرسة إلى أن نقل أخي إلى القاهرة ، فكان عندي مجال واسع جدا للقراءة في كل شيء ، فقد كنت أقرأ كل كتاب يقع في يدي ، قرأت خلال هذين العامين في الأدب والاجتماع وحتى الطب فتكونت لدي كمية هائلة من المعلومات في سن صغيرة جدا . والأهم أن القراءة تحولت إلى عادة نفسية وعقلية ، وهو الأمر الذي ساعدني في حياتي المقبلة مساعدة كبيرة ، لذلك عندما دخلت التعليم الثانوي كان مستواي أعلى كثيرا من مستوى زملائي الطلبة ، فقد كانوا منشغلين في اللهو وكنت منشغلا في القراءة ، لذلك كان سهلا أن أحتفظ بالتفوق طوال وجودي في الدراسة " .

عندما يتحدث البابا شنودة عن تلك الفترة يلموه إحساس الفخر بنفسه " عندما دخلت التعليم الثانوي كان مستواي في الفكر أعلى ، وكان كثير من زملائي الطلبة يأتون إلى بكل مشاكلهم الشخصية والعائلية . تعلمت الشعر في السنة الثانية الثانوية . كنت أنظم الأبيات التي لا أجرؤ على تسميتها شعرا . فلم أكن قد درست قواعد الشعر بعد . كنت أراه شعرا منثورا في أحسن الاحتمالات . ولكن في الثالثة الثانوية عثرت على كتاب عنوانه " أهدى سبيل إلى علم الخليل " فكنت أذهب إلى دار الكتب يوميا في الصباح والمساء لأقرأ في الكتاب وأنسخه ومنه تعلمت قواعد النظم من التفاعيل

والأوزان والبحور، وتدرجياً جرؤت على تسمية ما أكتبه شعراً. وفي الرابعة الثانوية كنت أحفظ عشرة آلاف بيت من الشعر العربي، وفي امتحان الثقافة العامة (الرابعة الثانوي) امتحنت في شعري. كان اثنان من الأساتذة يمتحنانني وطلب مني أحدهما أن ألقى قصيدة أحفظها، فسألته: من أي عصر؟ سألتني: وهل تحفظ كل العصور؟ أجبت: نعم، قال: أسمعني من العصر الحديث، قلت له: ولأي شاعر من شعراء العصر الحديث؟ سألتني: وهل تحفظ للجميع؟ قلت له: لأكثر من ثلاثين شاعراً. فعاد يسألني: ولماذا تحفظ الكثير من الشعر؟ قلت له: لأنني أحبه. حينئذ سألتني: وهل تقرضه؟ أجبت: نعم. وهنا قال: إذن أسمعنا بعضاً من شعرك، هممت أن أضع يدي في جيبتي لأستخرج بعض ما كتبت، فقال لي: أسمعنا من محفوظاتك لنفسك. وقد كان، فألقيت إحدى قصائدي".

ولما انتهيت من إنشادها سألتني: من أي بحر؟ فقلت: البسيط. سألتني عن الوزن، فقلت: مستفعلن فاعل/ مستفعلن فاعل. هنا تأكد الرجل مما أقول. وحصلت في شهادة الثقافة في اللغة العربية علي ٤٨ من ٥٠، وكان أحد الأستاذين قد اقترح أن أحصل علي ٥٠ من ٥٠، ولكن الآخر سألني: وفي هذه الحال على ماذا نحصل نحن؟".

ويستمر البابا شنودة في الحديث عن نفسه في تلك المرحلة "نشأت أحب الشعر، حتى أنني في حصة الإنشاء كنت أكتب الموضوع بكامله شعراً أو نصفه علي الأقل، كان معلم اللغة العربية يطلب مني في حصة الإنشاء أن أتكلم حول الموضوع أمام التلاميذ، ثم يقول لهم: اكتبوا مما سمعتم. كانت لدي ذاكرة قوية جداً في بعض الأشياء من بينها الشعر، وكنت أستطيع التقاط المعلومات بسرعة وبشكل مرتب. ولذلك فعندما حولت إلى القسم الأدبي لم أجد مشكلة، وكنت قد التحقت في البداية بالقسم العلمي

من التوجيهية وهو اسم الشهادة الثانوية حينذاك. بعد شهرين جلست مع نفسي أفكر في مستقبلي، وكان الاتجاه العلمي يعني أنني اخترت أن أكون طبيباً مثلاً، وهو الأمر الذي لا يوافق نفسي، فلم أكن أستطيع تحمل الألم، حاولوا إقناعي بأنني سوف أغير بعدما أدخل كلية الطب إلا أنني رفضت وقلت لا أريد أن أغير. فقررت أن أصلح شيء هو القسم الأدبي. أتذكر أن الأستاذ الذي كان يدرس لنا الجغرافيا كان يقف ويرسم خريطة العالم كله بمنتهى الدقة والإتقان، وكان هذا أول درس في القسم الأدبي، وقال الأستاذ وهو يشير إلى أن القادم من القسم العلمي لن يفهم بسرعة ما أقول، وكان يشرح الزلازل، فقلت إنني علي استعداد لإعادة الشرح كاملاً علي مسامعه، وفعلاً سردت ما قاله حرفياً، وبدأ هذا الأستاذ منذ ذلك الوقت يطلب مني تلخيص كل درس .

” نجحت في التوجيهية بمجموع كفل لي الالتحاق بالجامعة بالمجانبة، كانت معلوماتي تزيد وتعملي مع الحياة بجدية، لم أضيع وقتاً في اللعب واللهو والانشغالات التي لا تفيد، وعندما دخلت الجامعة تعاملت معها بنفس الجدية التي ألزمت نفسي بها، وكان عندي نهم شديد للقراءة والمعرفة، ولأنه كان من الصعب أن ألتحق بقسم اللغة العربية في كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول. رأيت أن أقرب تخصص ممكن لي بعدئذ هو التاريخ. فقرأت بنهم مدارسهم وتياراته المختلفة، واهتممت بوجه خاص بالتاريخ الفرعوني والتاريخ الإسلامي، وكان الأساتذة في ذلك الوقت يكلفوننا بعمل بحوث يعطون عليها درجات أعمال السنة وكانت صغيرة قياساً إلى المجموع الكلي للدرجات. ولكن مع ذلك كنت آخذها بجدية شديدة جداً، وأذهب إلى دار الكتب وإلى مكتبة الجامعة والكلية، وأقضي

شهورا طويلة في هذه البحوث. وكان الأساتذة يعجبون جدا بها وبعضهم كان يحتفظ بها لنفسه. وعلي الرغم من أن هذه البحوث كانت تستهلك وقتا طويلا علي حساب المناهج الدراسية إلا أنها أفادتني كثيرا فيما بعد وحتى الآن في اعتماد طريقة البحث واكتساب روح البحث العلمي .

تميز نظير جيد خلال كافة مراحل حياته بقدرته علي التكيف في المجتمع الذي يعيش فيه ، وأيضا قدرته علي خلق جو من المحبة له من الآخرين. وساعده في ذلك كثيرا قدرته علي استخدام اللغة وأيضا خفة ظله التي حببت فيه الكثيرين. ويبدو أن البابا شنودة (نظير جيد) مازال يذكر هذا ويدركه وأظن أنه مازال يمارسه حتى وهو يحتل أعلي منصب رجل دين في طائفته يقول البابا شنودة " لم تكن هناك أبدا مشكلة دينية ، كنا طلبة نعيش في محبة ومودة ، وكانت تربطنا علاقة اجتماعية قوية بالطلبة ، وكان يسود روح المرح والألفة. وأذكر إنني في السنة الأولى ألقيت زجلا بعنوان حاجة غريبة عن الجغرافيا ، وكانت إحدى المواد الصعبة قلت فيه :

حاجة غريبة بدخلها بالعافية في مخي مابتدخلشي
بنشوف في الأطلس أمريكا وألمانيا وبلاد الدوتشي
إزاي أخذوا صور أمريكا بالدقة وسنتي مايفرقشي
ما تقول لي باي فوتوغرافيا وتقول ما تقول مابصدقشي
حاجة غريبة بدخلها بالعافية في مخي مابتدخلشي
رياح مبلولة تجيب ميه ورياح جافة ماتمطرشي
رياح بتساحل في الساحل تتبع تعريجه وبتمشي
رياح بتغير وجهتها ورياح تمشي ما تحودشي
أنا عقلي أتلخبط بين ديه ودي وبين ديه وديه مابتفرقشي
حاجة غريبة بدخلها بالعافية في مخي مابتدخلشي

في كل مناسبة كنت ألقى لزملائي أزعجاً فكهياً أو أشعاراً فكهية ،
أيضاً كنت أدرس الإسلام في مقرر التاريخ في الوقت الذي كنت أدرس فيه
في مدارس الأحد منذ كان عمري ١٦ سنة ، ولم يكن هناك في أيامنا أي
تفرقة بين المسيحي والمسلم . كنا نستذكر التاريخ الإسلامي كمادة مقررة ،
وقرأت القرآن كاملاً أيضاً في هذه السن . وقد أثر هذا كثيراً في لغتي . أيضاً
كنت معجباً بمكرم عبيد كرجل فصاحة ولغة ، وأيضاً كان قد قرأ القرآن
وحفظه ، وكان من كبار الخطباء والبلغاء في عصره ، وكنت معجباً جداً
ببلاغته وأحفظ بعض كلماته . أذكر مثلاً عندما قال في عيد ميلاد الملك
فاروق " في مثل هذا اليوم ولد لنا طفل يحيط الجلال بسريه والجمال
بأساريه " ، وأيضاً " لا تفرحوا لشهوة نلتموها بل لشهوة أذلتموها " ،
وأيضاً " الرجل الحق هو الذي يتطور دون أن يتغير ويكبر دون أن يتكبر
ويحتفظ بثباته في وثباته " . كنت أعجب كذلك بالأسلوب البياني
والفصاحة اللغوية ، وقد زرت مكرم عبيد ذات يوم وألقيت أمامه قصيدة
فأعجب بها قائلاً : أهلاً بشاعر الكتلة ، وكنت مندهشاً لأن يقول مكرم
عبيد عني هذا الكلام ، ولكن هذا لم يدفعني لجو السياسة فلم أجده يتفق
معني .

ولكن كانت مصر في تلك الفترة تموج بالسياسة ، وبالتنظيمات السياسية
والمظاهرات التي كان عمادها الطلبة ، ألم تكن لك مشاركة أو تفاعل مع كل
هذه الأحداث؟ أسأل البابا شنودة الذي يجيب ، " في هذه الفترة كان
يهمني حياتي الدراسية أكثر من السياسة . كنت طالباً يهمني التفوق في
حياتي الدراسية . فلم يحدث أن رسبت في سنة دراسية . مجرد النجاح كان
قليلاً بالنسبة لي لأن ما كنت أسعى له هو التفوق . طالب من هذا النوع كان
كل ما يهيمه حياته الدراسية " .

علي الرغم من عدم انخراط "نظير جيد" في أنشطة سياسية في ذلك الوقت إلا أن اهتماماته الأخرى ظلت تحتل جزءا كبيرا من حياته. وكان مجموع ما يقوم به من أنشطة مثيرا للدهشة. فبينما كان في السنة النهائية في كلية الآداب التحق بالكلية الأكليركية (السنة الأولى بالقسم الليلي) وكان قد قبل فيه بصفة استثنائية لأن الانتساب كان مشروطا بالتخرج في الجامعة ولم يكن قد تخرج نظير بعد، ولكنه قدم تعهدا بتقديم اليسانس قبل نهاية العام الدراسي الأكليركي. وفعلا تخرج في الجامعة في يونيو وتقدم لامتحانات نهاية العام الأكليركي في سبتمبر التالي. أيضا عمل في نفس التوقيت معلما للغة العربية في مدرسة إنجليزية لطلبة السنة النهائية من المرحلة الثانوية. وفي الوقت نفسه أيضا عمل مدرسا للغة الإنجليزية لتلاميذ مدرسة ابتدائية، وأيضا محررا في مجلة مدارس الأحد. وأثناء وجوده بكلية الآداب التحق نظير بالقوات المسلحة في التدريب العسكري متطوعا في سلك المتطوعين ثلاث سنوات وتخرج في كلية الآداب عام ١٩٤٧ وفي مدرسة ضباط الاحتياط في العام نفسه وفي الكلية الأكليركية عام ١٩٤٩.

لو أخضعت تفكيري لمنهج التآمر لاعتقدت أنك كنت تعد لتتولى دورا ما في مرحلة ما ولكن ما أريد أن أسألك فيه، ما الذي دفعك لأن تقوم بكل هذه الأنشطة في نفس التوقيت؟

أسأل البابا شنودة الذي يجيب " أولا كنت أشعر أن طاقتي علي العمل أكبر من أن تستوعبها مسئولية واحدة، ثانيا كانت تعرض علي فرص فكنت أوافق عليها، ثالثا كنت آخذ خبرات في الحياة " .

وأسأل البابا شنودة فيما يتعلق بالتحاقك بالتدريب العسكري ألا تجد أن هناك تناقضا ما بين طبيعتك واهتماماتك وبين التحاقك بكلية ضباط الاحتياط؟، ويجيب " لم يكن هناك عنف في أيامي وكنت أعتبر أنه يمكن

أن آخذ خبرة جديدة وفضائل جديدة في العسكرية لا يمكن أن أجدها في المجال المدني. في الجيش يكتسب الإنسان الجدية والالتزام، النظام والطاعة، والاعتماد علي النفس والشجاعة. الجيش ليس مجرد قتال وسلاح. وكانت لي علاقات ممتازة مع زملائي في الجيش في هذه الفترة، وكنت أنا الذي أشرف علي طعام الافطار لزملائي في رمضان وأوقظهم في السحور، كنت محبوبا من الجميع ” .

بدأ نظير جيد التفكير في الرهينة وهو في السنة الثالثة من الكلية. وقد بدا هذا واضحا في اتجاهات الشعر الذي يكتبه، فقد بدأ يأخذ منحى دينيا ونسكيا واضحا. يقول البابا شنودة ” كنت متأكدا أنني سأصل إلى هذه المرحلة، كانت المسألة بالنسبة لي مسألة وقت لأرتب أموري، ولي قصائد من الشعر كتبتها وأنا طالب في الجامعة كلها لها اتجاه نسكي، كنت أتصور نفسي فيها وأنا راهب وكنت أتحدث بشعور الراهب، وأذكر قصيدة كتبتها وأنا في السنة الثالثة في الكلية قلت فيها:

غريب عشت في الدنيا نزيلا مثل آبائي
غريب في أساليبي وأفكاري وأهوائي
يحرار الناس في ألفى ولا يدرون ما بائي
يعيش الناس في صخب وفي لهو وضوضاء
وأقبع ها هنا وحدي بقلب وادع نائي
تركت مفاتن الدنيا ولم أحفل بما فيها
ورحلت أجز ترحالي بعيدا عن ملاهيها
خلي القلب لا اهفو إلى أهواء إهليها

...

أقول لكل شيطان يريد الآن إغرائي

حذارك إنني أحيا غريبا مثل آبائي

كذلك أذكر قصيدة استوحيتها من قصص الكتاب المقدس مثل قصة يوسف الصديق حينما نزعَت المرأة الخاطئة ثوبه عنه. عنوانها " هو ذا الثوب " :

هو ذا الثوب خذيه إن قلبي ليس فيه
أنا لا أملك هذا الثوب بل لا أدعيه
هو من مالك أنت ليس من مال النزيه
إنما قلبي وقد أقسمت ألا تقربيه
إنه ملك لربي وقد استودعنيه

استغرقت الرحلة من مرحلة التفكير في الرهبنة إلى تنفيذها حوالي تسع سنوات منذ كان نظير جيد طالبا بالسنة الثانية في كلية الآداب وحتى عام ١٩٥٢ كانت هذه الفترة بمثابة فترة إعداد لنظير ليدخل سلك الرهبنة أولا ثم ليقوم بدوره الذي قدر له فيما بعد. تلك الفترة كانت مشحونة بالأنشطة الدينية والاجتماعية وأيضا تدريب النفس علي أمور بذاتها.

من بين الأنشطة التي مارسها في تلك الفترة أن عمل صحفيا في مجلة "مدارس الأحد" التي بدأت في الصدور عام ١٩٤٧، ثم رئيسا لتحريرها بعد ذلك، وظل في منصبه هذا حتى تاريخ رهبنته. كانت تلك الفترة فرصة مناسبة أيضا ليقترّب من الكنيسة وليدخل في نسيجها يشاهد ويختزن في ذاكرته ملاحظاته مبلورا صورة للواقع الذي تعيشه الكنيسة وتصورا للأفضل الذي يمكن أن تكون عليه، من وجهة نظره ونظر جيله.

بدأت علاقة نظير بالكنيسة مبكرا منذ كان طفلا، ولكنه أصبح عضوا فاعلا فيها منذ أن بلغ السادسة عشرة من عمره عندما بدأ في التدريس في

مدارس التربية الكنسية التي أصبح اسمها مدارس الأحد. وكان يدرس فيها لأطفال الدير.

وكما سبق الذكر انضم للكلية الأكليريكية (مدرسة اللاهوت) وهو في السنة النهائية في الجامعة، وبعد أن تخرج فيها أصبح مدرسا بها. وكانت تلك الفترة أيضا هي التي بدأ فيها الاتصال بالصحافة القبطية، مما أعطى له فرصة الحديث عن الكنيسة وسياساتها. يقول البابا شنودة " أعطتني مجلة مدارس الأحد الفرصة حتى أتكلم في سياسة الكنيسة، كنا نتكلم عن المبادئ وليس الأشخاص، وكانت هذه الفترة فرصة لدراسة قوانين الكنيسة وأنظمتها وواجب الرعاة والكهنوت، كما أعطتني فكرة عن معلومات كنائسية كثيرة وجعلتني أضع يدي علي الأخطاء التي يمكن أن توجد، وما ينبغي عمله من أجل إصلاحها، هذا ساعدني فيما بعد عندما أصبحت بطريركا " .

أسأل البابا شنودة عن ملاحظاته التي لاحظها في تلك الفترة عن أداء الكنيسة، وما إذا كان يعتقد أنها لا تقوم بدورها المفترض فيها، ويجيب مؤكدا أن ملاحظاته لم تكن إيجابية في بعض الجوانب حول أداء الكنيسة، فمثلا- يقول البابا شنودة- "كان رؤساء الكنيسة إذا رسموا كاهنا قسيسا كانوا لا يأخذون رأي الشعب، بينما قوانين الكنيسة تقول إن من حق الشعب أن يختار راعيه.

ولهذا السبب كانت تثور مشاكل أحيانا بين الشعب وبين رؤساء الكنيسة عند اختيار الأساقفة، ولم يكن المطران يعبا كثيرا برأي الشعب، وكان هذا يخلق في نفوس الناس شعورا بأنه كان من الممكن أن يأتي من هو أكثر صلاحية ممن اختاره رؤساء الكنيسة. وكانت هناك مشاكل بين رجال الدين والمطارنة ورؤساء الأديرة والمجلس الملي كانت تصل أحيانا إلى

ساحات المحاكم. ولم يكن رجال الدين أو الكهنوت يتمتعون بشعبية كبيرة بين الناس. وكان ممثلو الأقباط الفعليون أو زعمائهم هم وكلاء المجلس الملي أو بعض كبار الشخصيات القبطية وأصحاب المناصب الرفيعة في الدولة.

أسأل البابا شنودة: ألم تحدوك الرغبة أو الأمل في أن تغير شكل الكنيسة وعلاقتها بالناس؟

يقول: كنا جميعا نتمنى ذلك ولكن ليس علي أيدينا، فنحن كنا بعيدين عن الخدمة الكنسية.

تعرف نظير جيد على " أبونا مينا " - الذي أصبح البابا كيرلس السادس- عام ١٩٤٨ وسكن في بيته بمصر القديمة بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥١، وأصبح- أيضا- عضوا في مجلس مدرسة الرهبان بحلوان، وأصبح- أيضا- عضوا في مجلس إدارة جماعة التربية القبطية، ثم أصبح رئيسا لمجلس إدارة بيت مدارس الأحد، ولم يستمر في هذا المنصب وفضل أن يتفرغ " للعمل الفكري والتعليم في الكلية الأكليريكية ورئيسا لتحرير مجلة مدارس الأحد " .

يقول الأب متى المسكين في كتابه عن " الرهبنة القبطية " إن تاريخ الرهبنة يعتبر الخلفية الحية المحركة لكل أحداث الكنيسة القبطية وامتدادها وتطورها منذ القرن الرابع إلى اليوم:

١- منذ بداية المسيحية في مصر وبتأثير الإنجيل تأثيرا مباشرا نشأت حاسة روحية نسكية عالية بين الأقباط باعتبار تغليب الاحساسات الروحية علي الاحساسات الجسدية.

٢- منذ القرن الأول ومن أيام الرسل اندفعت نماذج فردية وجماعية كثيرة لتقرير حياة نموذجية، فيها كان يعيش الفرد أو الجماعة في عزلة قريبا

من البلاد، ولكن لم يكن هناك منهج معين يعيش عليه الفرد أو الجماعة، لذلك كان من النادر أن يستمر الإنسان في سلوكه الروحاني العالي.

٣- كثير من الأفراد رجالا ونساء مارسوا النسك في بيوتهم ووسط عائلاتهم، ولكن الاحتكاك المستمر بالحياة اليومية و مناقص أهل العالم أضعفت هذا الاتجاه مما جعل مثل هؤلاء النساك يتربحون بفارغ الصبر ظهور المؤسسات الرهبانية الجماعية.

٤- كثير من الأفراد بتأثير الحرارة الروحية العالية والشجاعة والعزم انطلقوا فعلا إلى البراري والقفار البعيدة وعاشوا حياة توحيدية كاملة ومارسوا النسك والتكشف في أعلي درجاته وصوره. ولكن أثبتت الخبرة لهم بعد جهادهم الطويل أن الانفراد المطلق فوق طاقة الإنسان فقالوا بهذا وعلموه لزاثيرهم و مريديهم وأقنعوهم أن الحياة الجماعية أضمن طريق لتكميل النسك والعبادة خصوصا لذوي الأمزجة والطباع البسيطة.

٥- تعليم الآباء الأوائل وتمجيدهم لحياة البتولية والنسك ألهبت قلوب الشباب والعدارى في الجيل الثاني والثالث وجعلتهم باستمرار علي أهبة الاستعداد للانطلاق من العالم.

قرار الرهبنة من أهم القرارات التي يتخذها إنسان مسيحي، بل لعله أهم قرار علي الإطلاق، ومن المؤكد أن عديدا من الظروف الخاصة والعامة هي التي تدفع شخصا ما لاتخاذ مثل هذا القرار. والأكيد أيضا أنه لنجاح تنفيذه يتطلب هذا شخصا ذا مواصفات خاصة وتأهيل خاص.

عندما سألت البابا شنودة عن الظروف التي أحاطت به لحظة اتخاذه

قراره بأن يسلك سلك الرهبنة، قال: إن فكرة الرهبنة موجودة عندي منذ كنت طالبا في الجامعة، ولكن المسألة كانت مسألة توقيت، كان عندي مجموعة من الأمور ينبغي ترتيبها في البداية، كان علي أن أخرج في مدرسة اللاهوت، وتخرجت فيها صرت مدرسا بها. وكان علي أن أقوم بواجب في التدريس، وأيضا بعد اندماجي في مدارس الأحد، ثم مسئولياتي العائلية.

ترتيب أموري الشخصية وأموري في خدمة الكنيسة ، استغرق هذا الأمر سبع سنوات منذ تخرجي في الجامعة. وعندما حان الوقت المناسب اتخذت القرار.

هل واجهت فشلا في حياتك دفعك لاتخاذ القرار بأن تكون راهبا أو تمنيت شيئا لم تحققه؟ " لم يحدث أن تمنيت شيئا، لأن أمنيته الوحيدة كانت أن أترك هذا العالم وأتقرب إلى ربنا. أما الفكرة التي لدى بعض الناس عن أن الفاشلين في حياتهم يتجهون إلى الرهبنة هربا من الحياة فهذه يمكن أن يكون منبعها عناصر سابقة على دخول المجموعة المثقفة لسلك الرهبنة. وحاليا يندر وجود راهب غير جامعي. وغالبيتهم كانوا ناجحين في حياتهم وبعضهم أساتذة في الجامعات. هذه الفكرة أصبحت خارج التاريخ " .

ألا تعتقد أنها مسألة مثيرة للدهشة ، هذا التناقض الكبير ما بين الرغبة في حياة الوحدة والعزلة التي تميز حياة الرهبنة وشخصية اجتماعية ودودة لها علاقاتها القوية بالآخرين؟

"هذا التساؤل يجيب عن التساؤل السابق عليه فليس كل من يدخل الرهبنة إنسانا فشل في حياته الاجتماعية، لأن هناك فارقا بين الوحدة والانطواء. الفاشل ينطوي علي ذاته أما الناجح فيدخل الرهبنة وهو ممتلئ

بحبه للناس لكي يمتلئ بحب أكبر هو حبه لله. فإذا حدثت ظروف وخرج من حياة الوحدة يلجأ إلى محبة الناس التي كان بها. هو الناجح في حياته الاجتماعية وبنفس النجاح يدخل إلى الرهينة لكي ينجح في فضائل الوحدة وفي فضائل الهدوء والسكون والتأمل والصلاة. فإذا اجتذبت الكنيسة مرة أخرى إلى خدمتها يرجع إلى النجاح في المجتمع كما كان من قبل. أما الإنسان الفاشل فإذا دخل الرهينة إما أن ينطوي علي نفسه أو أن يصحبه فشله، فإذا اختير لخدمة الكنيسة يختار وفشله مصحوب معه إلى الخدمة الكنسية ” .

يقول شوقي جيد شقيق البابا شنودة الذي أصبح بعد ذلك قسا نقلا عن د.غالي شكري: إن أخاه في عام ١٩٥٤ أرسل له خطابا من أربع صفحات، وكان الخطاب الثاني من ثلاث صفحات، أما الثالث فلم يتجاوز صفحتين، وكان الرابع من صفحة واحدة، ثم كان الأخير من سطر واحد قال فيه ” أرجو أن يكون لقاءنا في السماء ” .

يفسر البابا شنودة اتجاهه للرهبنة ضمن مجموعة المتعلمين بقوله: لا ينبغي الفصل بين موضوع البابا شنودة والجو العام المحيط به. لم تكن هناك جامعة في مصر وكان الجامعيون قلائل لذلك لم يكن بالأديرة جامعيون، وعندما انتشرت الجامعات كان طبيعيا أن يكون هناك رهبان جامعيون. الأمر الثاني متعلق بالتعليم الديني، فكل من دخل من الجامعيين الأديرة كان من الذين دخلوا التعليم الديني وبالذات حركة مدارس الأحد التي أنشأها حبيب جرجس، ثم إحياء مدرسة اللاهوت (الكلية الكليركية) والتي أغلقت بعد القرن الخامس. وكان من أول طلابها حبيب جرجس الذي تخرج فيها في ١٨٩٨ بنمو التعليم الديني بدأ يرتبط المتعلمون بالكنائس.

وينفي البابا شنودة أن يكون سبب لجوء هؤلاء المتعلمين إلى الأديرة هو فشل التنظيمات الحزبية في استيعابهم أو في التعبير عنهم، مؤكدا أنهم لم يكن لهم شأن بالسياسة علي الإطلاق ولا الأحزاب.

في ١٨ يوليو ١٩٥٤ ودع نظير جيد اسمه وأصبح اسمه "انطونيوس السرياني" وترهبني في دير السريان بوادي النطرون.

وظل في الرهبنة بعيدا عن الكهنوت وعن العالم من ١٩٥٤ وحتى ١٩٥٨، كثير ممن أتوا بعده صاروا كهنة، وكان المسئولون عن الدير يستأذنونهم كل مرة، وظل الراهب انطونيوس راغبا في أن يبقى بعيدا. يقول البابا شنودة "بقيت بعيدا" أريد أن أحيا حياة الرهبنة الأولى، غير معروف من الناس لأكون معروفا من الله. كل ما كنت أقوم به في الدير هو المكتبة والمطبعة، وكان يصدر باسم الدير، سواء كان مترجمات أو مؤلفات أو مخطوطات محققة. وأول كتاب قمت بتأليفه في الدير هو "الزوجة الواحدة". بدأت أدرب نفسي علي الوحدة الجزئية، ثم سكنت في مغارة قريبة من الدير، علي بعده ٣ كيلو متر، ثم انتقلت إلي مغارة أخرى أبعد تقع علي مبعده ١٠ الي ١٢ كيلو مترا. وكنت أقضي أسابيع طويلة لا أري فيها وجه إنسان. وكنت أشبه الفرق بين سكن المغارة وسكن الدير بأن المغارة بالنسبة للدير مثل الدير بالنسبة للعالم. صحيح أن الدير منقطع عن الحياة في العالم ومشكلاته وضجيجها، ولكن الدير في النهاية مجتمع صغير بما فيه من رهبان وكنيسة وعمل وزوار، أما في المغارة فيمكن أن يكون وحدة مطلقة. فلا اتصال بإنسان حتى ولو كان راهبا. لم أكن أحضر إلى الدير إلا في الأعياد للصلاة.

في ١٩٥٩ استدعي البابا كيرلس السادس الراهب انطونيوس من الدير ليعمل سكرتيرا له، يقول البابا شنودة عن هذه الفترة "كنت أجلس في

المغارة عندما أتى مكاري السرياني- الذي أصبح الأنبا صموئيل- وقال لي : البابا محتاج إليك لفترة بسيطة لوضع بعض الأنظمة وبعض القوانين لتنظيم الكنيسة. وبالفعل نزلت إلى الكاتدرائية وكان أول عمل طلبه مني هو وضع طقس رسامة أسقف لأثيوبيا. وعملت مندوبا للبابا في العديد من اللجان وظللت في ممارسة مهامى التي أكلف بها من البابا لمدة ثلاثة أشهر لم أغادر فيها باب البطرخانة، وبعدها تركت القاهرة هاربا إلى الدير، وفي أول زيارة للبابا للدير اعتذرت له .

في ١٩٦٢ استدعى البابا كيرلس الراهب انطونيوس، واعتقد وقتها أن البابا كيرلس أراد أن يناقشه في موضوع اختلفت فيه رؤيته عن رؤية البابا تتعلق بالسماح لمجموعة من الشباب وبعض من يعملون في القبطيات بالدخول إلى الدير في الوقت الذي رفض فيه الراهب انطونيوس ذلك، وأعرب وقتها عن موافقته علي تحقيق رغبة البابا مقابل أن يتركه يعود إلى مغارته مرة أخرى إلا أنه أبلغ أن البابا يطلبه ولا بد أن يسافر إليه. وفي الرابعة صباحا توجه إلى القاهرة بصحبة رئيس الدير ووصلا إلى البطريركية في السادسة ولم يكن مستيقظا سوى البابا.. عاتبه في موضوع الخلاف، وعنفه لأنه لم يهتم بملابسه ولم يحضر للقاءه بعمامة- كان مرتديا جلبابا وطاقية- يقول البابا شنودة حول هذا الموقف " فجأة قال لي البابا: لقد أخذت حظك من الرهينة، فاندعشت وقلت: بل إنني لم أترهب بعد، ثم سألني: ألا تريد أن تعاون الكنيسة؟ أجبت: بلى، ولكنني لن أترك البرية، قال: ستذهب إلى الكلية الاكليركية وعدد طلابها قليل، فاقترحت عليه أسماء بديلة، قال: كلا بل أريد قائدا، قلت: وهل أنا قادر علي قيادة نفسي حتى أقود غيري؟ سألني: هل قرأت مار اسحق؟ (يقصد كتابه عن الرهبانية ويقع في أربعة مجلدات) قلت: قرأته ونسخته، فعاد يسألني: وماذا قال مار اسحق عن التواضع؟ أجبت: قال أريد أن أتكلم عن التواضع

ولكنني خائف كمن يريد أن يتكلم عن الله. وكنت أعرف سلفا أن هذا الكلام يعجبه. وأخذنا نتكلم عن سير القديسين واحدا بعد الآخر حتى لم يعد ثمة موضوع محدد نتكلم فيه.

وحينئذ صافحه رئيس الدير الذي يصحبني، وتوجهت بدوري لمصافحته فإذا به يمسك رأسي بقوة قائلا رسمتكم يا شنودة أسقفا علي الكلية الكليركية والمعاهد الدينية. ولم استطع الإفلات فقد كان يتمتع ببنية قوية. ثم وجه إلى الحديث: لن تستطيع مغادرة هذا المكان. ثم وجه الحديث إلى رئيس الدير: اذهب وجهز له الثياب. الرسامة هي وضع اليد، وقد تمت. ولا يبقى سوى الإجراءات الاحتفالية في الكنيسة. وظهر الخبر في مانشيت جريدة مصر وأمضيت أياما في منتهى التعب. لقد أصبحت أسقفا. ويوم رسامتي كان أكثر الأيام التي بكيت فيها، إذ شعرت أن مجري حياتي قد تغير تماما، من الوحدة والهدوء والتفرغ الكامل لله إلى حياة الخدمة بكل ما فيها من زحام ومسئوليات. ولم تقف أمامي إلا آية وردت في سفر أرميا النبي قال فيها أخيرا عرفت يا رب أنه ليس للإنسان طريقه، ليس لإنسان يمشي أن يهدي خطواته فالله هو الذي يقود خطوات الإنسان.

حدث هذا ما بين يومي ٢٥ و ٣٠ سبتمبر ١٩٦٢، وبعد أن أصبحت أسقفا أرسل لي أحد المحبين خطابا يتساءل فيه: هل هذا هو أبونا انطونيوس المتوحد؟ ما هو هذا العمل الذي يجعله يترك مغارته وتوحده لينزل ويعمل؟، تعبت جدا من هذا الكلام وأحسست بالضغط الشديد، أحسست أن آمالي في الحياة التي كنت أريدها قد تحطمت وأرسلت لصديقي هذا شارحا له الموقف وقلت له:

هذه آمالي التي ضيعتها

هذه أحلامي التي أنسيتها ”.

وتبدأ مرحلة جديدة من حياة البابا شنودة، وبخاصة مرحلة جديدة من تاريخ الكنيسة، مرحلة الكنيسة الجديدة والعلاقة الجديدة، مع الرعية والمجتمع. جاء الأنبا شنودة بمفهوم جديد عن الكنيسة ودورها في حياة الأفراد، وساعده في ذلك تلك الفترة التي أعد نفسه فيها طوال فترة دراسته، أو عمله كمدرس، أو صحفي، ثم فترة الرهبنة. وعندما يتحدث البابا شنودة اليوم عن طبيعة الدور الذي قام به أو الأسلوب الجديد الذي دخل به العمل الكنسي، يمكن أن نلمس إلى أي حد هو معجب بما فعل، مقتنع به. وتلك المرحلة التي قضاها كأسقف للتعليم استطاع أن يبني لنفسه شعبية كبيرة في الوسط الكنسي والوسط القبطي بشكل عام.

كان الأنبا شنودة نجما لامعا في مدارس الأحد، وكان وراء نجوميته أسلوبه في الوعظ والموضوعات التي يطرحها في وعظته، فقد استطاع تقديم موضوعات للشباب قادرة علي جذب اهتمامهم. وكان الموضوع الرئيسي يتركز علي ما يعانيه الشباب من مشكلات، وما قد يواجهونه من ظلم اجتماعي. ومن هذه الموضوعات كان انطلاق الأنبا شنودة، وكانت بداية شعبيته داخل الكنيسة. فقد كان يقدم الموضوعات الدينية في علاقاتها بالموضوعات الاجتماعية والسياسية. ويربط بين الدين والظلم الاجتماعي والعدالة في قالب واحد، يجعل من الدين رؤية اجتماعية عامة. ويصبح التدين في أحد أهدافه وسيلة لتغيير الحياة، وطرح أساليب جديدة لتغيير الحياة.

عندما يتحدث البابا شنودة عن تلك الفترة يبدأ دائما بتلك الرواية عن أحد المطارنة القدامى الذي سهر معه في تلك الليلة وحذره قائلا: أنت الآن أسقف كل المعاهد الدينية، ولكن إياك أن تلقي درسا أو محاضرة فتضيع

كرامة الأسقفية ، هذه الكرامة كانت تعني في ذلك الزمان البعد عن الناس ما أمكن ذلك ، هكذا يقول البابا شنودة الذي يضيف: لكنني بعد أسبوعين فقط كنت أقف أمام السبورة لأشرح درسا ، فكنت أول أسقف يفعل ذلك ، أي يضع هيبة الأسقفية كما يقولون. غير أن الهيبة الحقيقية كانت وما زالت في تقديري هي مواهب الإنسان وليست وظيفته. كنت أعلم الطلاب وأسمح للشعب بحضور الدروس والاجتماع للمحاضرات. وبدأ الأمر يتطور، فبعد أن كنا في مدرج الطلبة وكان من يحضر مجرد عشرين طالبا ، زاد العدد ليصبح ١٥٠ ولم يعد يتسع المدرج لنا فانتقلنا إلى القاعة الكبيرة التي تسع ألف شخص، وازداد العدد أيضا فوضعنا مقاعد خارج القاعة ووضعنا سماعات خارجها. ثم انتقلنا إلى الكاتدرائية حتى امتلأت على آخرها، وأصبح هذا الاجتماع هو أكبر اجتماع مسيحي في الشرق الأوسط كان يحضره أسبوعيا خمسة آلاف يزداد فيصل إلى الثمانية آلاف ثم تجاوز العشرة آلاف.

عندما أسأل البابا شنودة عن الدافع الذي دفعه ليسمح لعامة الناس بحضور محاضرات مفترض فيها أن تتوجه إلى طلبة اللاهوت يقول " نفس مبدأ طه حسين إن العلم كالماء والهواء، لجميع الناس. عندما ألقى محاضرة ما المانع أن يستفيد بها الناس. بدلا من أن يكون السؤال ما الدافع فليكن ما المانع؟ " .

اعتمد الأنبا شنودة علي استراتيجية محددة تقضي بأن يخلق لنفسه شعبية في الأوساط الكنسية- خاصة بين الشباب- وفي الأوساط القبطية، وقد فسر هو هذا بنفسه فيما بعد في كتابه " خبرات في الحياة " عندما قال : كانوا قمما عالية ولهم قواعد شعبية عريضة ، ثم استهانوا بهذه القواعد الشعبية واكتفوا بمراكزهم كقمم. فقد عمد الأنبا شنودة إلى سحب هذه

القواعد الشعبية وضمها إليه لتدعيمه. وبدأت الكنائس في الأقاليم والأبرشيات تدعوه لإلقاء العظات والدروس والمحاضرات.. حركة الأنبا شنودة لم تلق الارتياح من قبل البعض، ويبدو أنها في مرحلة ما لم تلق قبولا كبيرا لدى البابا كيرلس السادس الذي أصدر قرارا بالآلا يذهب أو يعظ أحد من الأساقفة في الكنائس إلا بإذن منه. فتركز نشاط الأنبا شنودة في " الانبارويس " بالقاهرة، ثم بدأ يحاضر في الكلية الاكليريكية واتخذت محاضراته سمة رئيسية مقصودة عندما جعل الجزء الأول منها دائما مخصصا للإجابة عن الأسئلة الموجهة له " وكانت هذه هي همزة الوصل بيني وبين الشعب " كما يقول البابا شنودة.

ووصل الصراع الخفي إلى حد منع الأنبا شنودة من إلقاء محاضراته في قاعة الكلية الاكليريكية بحجة إنها آيلة للسقوط ولم يستطع الأنبا شنودة الاتصال بالبابا وقتها لاطلاعه علي ما يجري، ويبدو أنها كانت رسالة واضحة أن البابا لا يريد له أن يستخدم القاعة. وكتب شنودة وقتها متعهدا بالآلا يستخدمها ويبدو أن هذه المظاهر من الخلاف التي بدأت تعتمل كانت تعبيرا عن صراع الجديد والقديم ليس بين أفراد الجيل القديم فقط والجيل الجديد، ولكن في داخل البابا كيرلس السادس نفسه الذي مهد هو بنفسه الطريق للجيل الجديد، وأيضا كان تعبيرا عن إحساس بعدم الرضا الكامل لدي أفراد الجيل الجديد علي ما حصلوا عليه حتى ذلك الوقت.

يعلق هيكل على هذه الفترة بقوله إن هذا الجيل من الرهبان الجدد الذي وجد نفسه قرب القمة في هرم الكنيسة لم يكن طرفا في صراع مع القديم فقط، وإنما دبّت الصراعات بين أفرادها أيضا نتيجة لاختلاف رؤى كل منهم. كان البابا كيرلس قد تقدم في السن، وكان يتصور أنه يستطيع أن يعتمد علي جيل الشباب الذين فتح لهم هو طريق التقدم إلى أعلي المراتب.

لكنه بدأ يحس بشكل ما أن المسائل تتجاوز ما كان يقدره لها.

في البداية شعر أن نشاط الكليات والمدارس الدينية بدأت تظهر فيه نبرة سياسية يمكن أن تؤخذ علي الكنيسة، وبدأ يتدخل مع الأنبا شنودة. ولكن الخط الفاصل بين الوعظ الاجتماعي والإيحاءات السياسية لهذا الوعظ الاجتماعي كان فاصلا دقيقا. وبالتالي أحس البابا كيرلس أن الأنبا شنودة لا يطيع تعاليمه، وهكذا قرر نفيه إلى وادي النطرون. لكن نفي الأنبا شنودة أثار عاصفة من الاحتجاج، خصوصا في أوساط الشباب. ولم يلبث البابا العجوز أن أعاد الأنبا المتحمس إلى المعجبيين به في القاهرة.

أيضا دب الخلاف بين بعض أفراد الجيل الجديد، وكان ذلك انعكاسا للاتجاهين الأساسيين حول حدود دور الكنيسة، وكان الخلاف بين الأنبا شنودة وبين متى المسكين- الذي آثر أن يظل في الدير وينقطع للرهبنة وأصبح مركز اتصالات واسعة ومؤثرة في شئون الكنيسة- كان كلاهما يمثل مدرسة في الفكر والعمل، وفي حين كان يري الأنبا شنودة أن الكنيسة مؤسسة شاملة ومكلفة بأن تقدم حولا لكل المشاكل وأجوبة لكل الأسئلة المتصلة بالدين والدنيا، فإن متى المسكين كان له رأي آخر، هو أن الدين علاقة بين الله وبين ضمير كل فرد، وأنه لا ينبغي أن تكون لها علاقة بالسياسة. وقد كان هذا الخلاف موجودا في كل العقائد وفي كل الكنائس، لكن الأنبا شنودة كان لديه فرصة أوسع من غيره، فلقد كانت فصول التربية الكنسية تمتلئ بالرجال والنساء، كما أن مدارس الأحد كانت تمتلئ بالأطفال. بل إن الأنبا شنودة أنشأ فصولا خاصة لخدم الكنيسة. وكانت دراسة الإنجيل بالطبع تقود إلى مناقشات واسعة حول القضايا الاجتماعية وعلاقات الطبقات، بل وتنظيم الأسرة...إلخ.

اعتمد الأنبا شنودة علي العديد من العناصر في خلق شعبية كبيرة له ،
وركز علي أن يسد الفجوة التي كانت تفصل بين رجال الدين والناس
العاديين. ولذلك بدأ تحطيم كافة القواعد التقليدية التي اتسم بها كل
رجال الدين- تقريبا- حتى عهده. يقول عن هذه النقطة كان على طلبة
اللاهوت أن يلتزموا بأمرين حتى ينجحوا. الأول أن يتكلموا بلغة عربية
فصحى ، والثاني أن يعدوا العظة التي سوف يلقونها في الاختبار. أما
بالنسبة لي فقد سلكت مسلكين بإرادتي ، وثالثا رغما عني ، الأمر الأول أنه
لا يهمني استخدام اللغة العربية الفصحى ولكن ما يهمني أن تصل
المعلومات للناس بطريقة يقتنعون بها ويوافقون عليها ، ساعدني أنني شاعر
ولي كتب عديدة ، لذلك لن يتهمني أحد بالجهل في اللغة. الأمر الثاني أنه
لم يكن عندي مانع إطلاقا من أن أضع بعض النقاط الرئيسية في موضوع
المحاضرة التي ألقيتها أمامي وأن أطلع عليها أثناء إلقاء المحاضرة فلست
أريد أن يقتنع الناس بأنني أحفظ المحاضرة. بل أنني في بعض الأحيان
أقرأ بعض الأجزاء من الأوراق التي أمامي. كان المهم أن أصل للناس. الأمر
الثالث هو أنني منذ ١٩٦٤ قاسيت من آلام في العمود الفقري فاضطرت أن
أعظ وأنا جالس.. هذا بالإضافة إلى فتح باب الأسئلة في كل محاضرة. وهذا
هو ما أوجد رابطة بيني وبين الناس.

السؤال الذي يطرح نفسه.. هل كان الأنبا شنودة واعيا لما يفعل؟ بمعنى
آخر، هل كان يخطط لأن يصل إلى مكانة معينة في نفوس الأقباط؟ وهل
كان يسعى إلى أن يخلق من نفسه شخصية كارزمية (زعامية)؟ الأمر الأكيد
أنه كانت هناك رغبة حقيقية لدى الجيل الذي مثله البابا شنودة في أن
يصل بفكره وأهدافه إلى حد التنفيذ، وقد بدا هذا واضحا في تلك المرات
التي حدث صدام فيها وقت أن كان البابا كيرلس السادس موجودا.

وعندما أ طرح علي البابا شنودة هذه التساؤلات حول وعيه بقضية الزعامة يؤكد أنه لم يكن مقصودا علي الإطلاق مثل هذه الأشياء، لأن تكون هدفا بل تكون نتيجة هكذا يقول، ويضيف " فأنا إنسان بدأ يعلم، وبدأ الناس يحبون هذا التعليم ويقبلون عليه فوجدت تجمعات حول التعليم، وليس حول قيادة شعبية، لأن الزعامة الشعبية توجه توجيهها معينا وأنا لم أوجه في يوم من الأيام إلا إلى التوبة واللقاء.. فلم أكن أهدف لا إلى زعامة ولا إلى قيادة شعبية "

وأسأل البابا شنودة كيف تفسر هذا التجمع الذي أصبح حولك وقتها كأسقف؟ ويجيب: لا أفسره إلا بأنه نوع من التعليم حيث يجذبهم إنسان عاش في المغارة سنوات طويلة في مجال التأمل، ولذا أصبح ممكنا أن يعطي عمقا روحيا فيما يقول ربما لم يكن موجودا من قبل، إنسان كانت عنده فترة طويلة للوحدة، ومجال كبير جدا للقراءة ولمعرفة أقوال الآباء القدامى، فأصبح التعليم له قيمته ليس فقط من جهة الفكر والتأمل، وإنما من جهة التراث أيضا والتاريخ، إنسان كانت لديه فرصة قراءة سيرة القديسين وتاريخ الأوائل يمكن أن يزود كلامه بكثير من القصص التي تجذب الناس. هذا بالإضافة إلى تلك النقطة الهامة التي سبق أن ذكرتها الخاصة بتخصيص جزء قبل كل عظة للإجابة عن استفسارات الناس ومشاكلهم.

استمر الأنبا شنودة في مسيرته لترسيخ دعائمه داخل المجتمع القبطي وتحول درس الجمعة إلى أهم حدث قبطي أسبوعي، وخرج الأنبا شنودة من حدود مجتمع الكنيسة ليضع بصمة له في المجتمع العام، وكان هذا من خلال القضية الأساسية للمجتمع والوطن وقتها وهي القضية الفلسطينية، والصراع مع إسرائيل، أي أن مدخله للمجتمع خارج الكنيسة كان مدخلا سياسيا، وأيضا كان تعبيرا عن مفهوم الأنبا شنودة لدور الكنيسة في قضايا المجتمع. وكانت أبرز مشاركات الأنبا شنودة هي تلك المحاضرة التي ألقاها بنقابة الصحفيين وأصدرها في كتاب عام ١٩٦٦ وكانت حول "

إسرائيل في رأي المسيحية " ، وكانت أولي محاضراته في تجمع إعلامي عقب توليه منصب البطركية كانت أيضا في نقابة الصحفيين وكانت حول المسيحية وإسرائيل وكان ذلك في ديسمبر ١٩٧١ ، وهكذا لم يترك الأنبا شنودة مجالا ليدعم فيه مركزه داخل وخارج الكنيسة ، ليس بالضرورة النظر إلى هذا من خلال تفسير تأمري لكن بالضرورة كان تعبيرا عن مفهوم خاص للأنبا شنودة لدور الكنيسة ، وأيضا تعبيرا عن اتجاه جديد قادم.

توفي عبد الناصر في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ ، وبعد خمسة أشهر تقريبا في ٩ مارس ١٩٧١ توفي البابا كيرلس السادس : وخلا الكرسي البابوي ، وأن الأوان ليحصد الجيل الجديد ثماره ، وأصبح عمر الرهبان الشبان متجاوزا لحاجز الأربعين عاما الذي سبق وأن وضعه الرهبان القدامى كشرط من شروط الترشيح لكرسي البطركية ، وذلك ليكون عائقا دون وصولهم لأرفع منصب كنسي . وهكذا بات واضحا أن الطريق أصبح ممهدا .

وكانت اللوائح الجديدة التي تنظم انتخابات البابا قد استقرت علي عدة ضمانات للاختيار . كان هناك نظام لاستطلاع رأي الجماهير القبطية عن طريق نوع من الاستفتاء ، ثم كان علي المجمع المقدس أن يختار من بين أعضائه ثلاثة من الرهبان ، ثم تقرر كتقليد أن يترك للعناية الإلهية دور في عملية الاختيار ، وذلك عن طريق وضع أسماء الرهبان الثلاثة أصحاب أعلي الأصوات في المجمع المقدس في صندوق صغير ، ثم وضع هذا الصندوق في غرفة مظلمة ، ثم الإتيان بطفل يدخل وحده إلى الغرفة المظلمة ويمد يده إلى الصندوق ثم يسحب ورقة واحدة ، ويكون اسم الراهب المكتوب عليها هو البابا الجديد الذي تلعب العناية الإلهية دورها في اختياره عن طريق الاختيار العفوي ليد طفل صغير تمتد في غرفة مظلمة إلى صندوق يحتوي علي ثلاثة أسماء . وبعدها كان المجمع المقدس يخطر الحكومة باسم الراهب

الذي شارك الشعب والمجمع المقدس والعناية الإلهية في اختياره. فيصدر مرسوم جمهوري باعتماد نتيجة الاختيار، وتكون قيمة الرسوم العملية هي مجرد أن الدولة تتعامل مع البابا الجديد باعتباره رأسا للكنيسة.

تمت الانتخابات في يوم الجمعة ٢٩ أكتوبر ١٩٧١ ، فأسفرت عن اختيار ثلاثة من الخمسة كانوا حسب الأصوات هم: الأنبا صموئيل (٤٤٠ صوتا)، الأنبا شنودة (٤٣٤ صوتا) والقمص تيموثاوس المقاري (٣١٢ صوتا) ثم أجريت القرعة الهيكليّة (الطفل داخل الحجرة المظلمة) يوم الأحد التالي ودخل طفل صغير عمره ست سنوات اسمه أيمن، وعصبت عيناه بمنديل أحمر وحمل الأنبا انطونيوس صندوقا فضيا به الورقات الثلاث التي تحمل أسماء الرهبان الثلاثة المرشحين، وفتح الصندوق ومد الطفل يده واختار إحدى الورقات الثلاث وكانت تحمل اسم الأنبا شنودة.

في ذلك الوقت كان الرهبان الثلاثة في دير السريان بوادي النطرون، وفور إبلاغ الأنبا شنودة بنبأ اختياره بطريركا وبابا للإسكندرية قال: أشكر أبنائي الذين أعطوني من محبتهم ومن ثقتهم فوق ما أستحق، وقال الأنبا صموئيل الذي كان قد حاز على أعلى الأصوات في انتخابات يوم الجمعة: بكل فرح نشكر الله علي اختياره الموفق والروح العظيمة التي يحملها الأنبا شنودة لأننا نشعر أن الكنيسة في حاجة إلى قيادة جماعية، والأنبا شنودة يحب التعاون وله مشروعات وأفكار إصلاحية كثيرة. وكلنا سنعمل معه يدا واحدة لتأدية رسالة الكنيسة في تدعيم القيم الروحية وخدمة الوطن والمجتمع.

وعاد البابا شنودة إلى القاهرة مساء نفس اليوم، وعاد وهو علي رأس الكنيسة، كنيسة تغيرت وسط مجتمع تغير هو أيضا. وبدأت مرحلة جديدة للكنيسة والمجتمع.

الفصل الرابع

موكب الكهنة

وجد البابا شنودة نفسه علي رأس كنيسة باتت تملك مقومات جديدة للقوة، تمثلت في تيار جديد قوي مثله البابا شنودة نفسه، تيار تميز بمستواه العلمي العالي، وطموحاته التي لا حد لها، ورؤيته لحجم الدور والتواجد الذي يعتقد بأنه جدير به، أيضا كنيسة بدأت تكون امتدادات لها في بلاد المهجر خاصة في الولايات المتحدة وكندا، مما أعطي لها دعما سياسيا ومعنويا وماديا كبيرا، ومن أهم ما ميز هذا الدعم غير قوته أنه ظل بعيدا عن سلطة الدولة في مصر. ولم يقتصر الوضع علي مجرد وجود امتدادات للكنيسة بالخارج بل تعدى ذلك إلى بداية خلق قنوات اتصال وعلاقات متميزة مع المؤسسات الكنسية العالمية، والكنائس الأخرى حتى تلك التي كانت دوما علي الطرف الآخر من الكنيسة القبطية، أيضا كان لعدم وجود زعامات مدنية سياسية قبطية منافسة للكنيسة في تأثيرها علي الأقباط دور حاسم في طرح الكنيسة كمحور يتجمع حوله وبه الأقباط.

هكذا بدت الكنيسة مهياة تماما تملك من القوة أسبابها ولم يبق سوى من يأتي لقيادة هذه الكنيسة القوية، المتغيرة، المستعدة لدخول تحديات جديدة وغير مألوفة حتى ذلك الوقت.

في الطرف الآخر، وجدت الكنيسة أنه أصبح علي رأسها رجل يدرك تماما هذه المتغيرات الجديدة- بل أنه كان أحد صانعيها- أيضا يتمتع بقدر عال من الإحساس بالقوة الذاتية- سواء علي المستوي الشخصي أو علي مستوي الكنيسة- مدرك لطبيعة الدور الذي يجب أن يقوم به، ممتلك مقومات زعامية حرص خلال سنوات طويلة علي تأكيدها وصقلها، أيضا رجل يعرف كيف يوظف الفضائل في تأكيد القوة والتميز، ولعل البادرة التي قام بها عقب توليه منصبه بأن أمر بجعل المقعد الذي يجلس عليه البابا مساويا لمقاعد الآخرين وهذا علي عكس العرف الذي كان متبعًا بأن

مقعد البابا يكون أعلى بحوالي عشرين سنتيمترا، هذا الموقف الذي قصد به تأكيد ارتباط البابا بالآخرين وبأنه منهم، هو أيضا موقف أثبت فيه البابا شئودة فضيلة التواضع، ولكن لا يمكن تخليصه من الذكاء، ومن الرغبة في خلق شخصية جماهيرية زعامية محبوبة لدى الآخرين، يعتقدون في ذكائها وقوتها وتواضعها.

باجتماع كنيسة بهذه المواصفات الجديدة، وبطريق بهذه الصفات، أصبح الوضع مواتيا لأن تكون الكنيسة طرفا مستقلا إزاء الدولة، محاورا أحيانا، ومناوشا في بعض الأوقات، ومستعرضا للقوة أحيانا أخرى. وفي ظل ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية خاصة، بدا واضحا أن صداما قادما لاشك فيه، طرفاه الكنيسة والدولة وأن محركي هذا الصدام وعلي رأسه : البابا شنودة، والرئيس أنور السادات.

لا يمكن الزعم بأن أي بلد مهما تعاضم فيه الشعور بالوحدة الوطنية يمكن أن يكون بمنأى عن حوادث فردية أو شقاق يقع بين أشخاص ينتمون إلى طوائف مختلفة سواء أكانت دينية أم غير دينية، ويمكن في بعض الحالات، وفي ظل ظروف معينة أن ينتقل هذا الشقاق من المستوى الشخصي أو الفردي إلى المستوى الطائفي. انطلاقا من هذه القاعدة فانه من الطبيعي جدا أن تشهد مصر حوادث شخصية بين مسلمين وأقباط، وقد تتصاعد هذه الحوادث إلى مستوى أعلى من ذلك في بعض الأحيان، ولكن لم يحدث حتى الآن أن وصل الأمر إلى حد الشقاق الطائفي، ونأمل ألا يحدث ذلك أبدا.

فقد صاغ الشعب المصري وحدته الوطنية خلال أجيال من تاريخه الطويل. ولعله بسبب هذه الوحدة تمكنت مصر من مقاومة الغزاة علي مر العصور، واحتفظت بشخصيتها القومية، فقد كانت هذه الوحدة حائلا دون

شق الصفوف ، فلم يسمح القطاع العريض من الأقباط للغزاة بأن يندسوا بينهم أو أن يستخدموهم باسم الدين ، ولم يسمح القطاع العريض من المسلمين بأن يؤلبهم أحد علي شركائهم في أرض الوطن. وكان شعار " الدين لله والوطن للجميع " هو إفراز هذه الوحدة المترسخة.

علي الرغم من ذلك ، وإعمالا للقاعدة التي سبق ذكرها ، فإن مصر شهدت مجموعة من الحوادث المثيرة للفتنة ولكن علي فترات متباعدة ، إلا أن الملاحظ أن هذه الحوادث شهدت نوعا من التكتيف والتزايد خلال العامين الأولين من عقد السبعينيات.

فوفقا لتقرير إحدى لجان مجلس الشعب فقد بلغت هذه الحوادث في الفترة من ١٦ يونيو ١٩٧٠ حتي ١٢ نوفمبر ١٩٧٢ إحدى عشرة حادثة ، وقع منها عشر حوادث ابتداء من ١١ اغسطس ١٩٧١ وأصبحت هذه الحوادث تعبر عن حالة من التوتر يزكيها تيار ديني قوي يمضي بغير إرشاد سليم بعد خطر التعصب ، وتحفه المبالغة التي يسهم فيها بحسن نية بعض المواطنين دون أن يفتنوا إلى أن بث التفرقة والكراهية بين الطوائف هو السلاح الذي يستخدمه الاستعمار لإضعاف جلد الأمة وصرفها عن قضيتها الأساسية وهي التحرير- من تعليق اللجنة التي أعدت التقرير-.

توقيت ازدياد الحوادث مسألة مثيرة للملاحظة ، فالفترة المذكورة تأتي بعد هزيمة يونيو بثلاث سنوات تقريبا ، والأهم أنها تأتي في أعقاب حركة ١٥ مايو وانفراد السادات بالسلطة ، وتأتي أيضا مواكبة لما تردد عن لقاءات بين بعض أقطاب النظام وقيادات الإخوان المسلمين ، وتتزامن أيضا مع تولي البابا شنودة لمنصبه كرأس للكنيسة القبطية. هذه الملاحظات لا تعني بالقطع أن أحد هذه العناصر وحده هو المحرك الأساسي لبدء تصاعد الفعل ورد الفعل بين المسلمين والأقباط ، ولكن هذه العناصر جميعها

بالإضافة إلى تربة باتت مهياة بشكل ما، هي التي أفرزت هذه التفاعلات الجديدة والتي كانت مجرد بداية لعصر جديد.

في هذا الجزء سوف نتوقف أمام حادث الخانكة، هذا الحادث الذي يعد نقطة تحول هامة في تاريخ العلاقة بين الكنيسة والدولة، وسوف نعتمد علي الروايات المختلفة لهذا الحادث، ونحاول التوصل الي دلالة ما حدث، وماذا يعني هذا الموقف في تاريخ العلاقة بين الأقباط والوطن.

لم يأت حادث الخانكة من فراغ، بل سبقته مجموعة من المقدمات حددتها اللجنة التي شكلها مجلس الشعب في ذلك الوقت بالعناصر التالية :

ففي خلال عام ١٩٧٠ وقع بمدينة الإسكندرية حادث فردي خاص باعتناق شابين من المسلمين للمسيحية تحت تأثير ظروف مختلفة، وقد سرت أخبار ذلك بين الناس وكانت موضع تعليق ونقد بعض أئمة المساجد استنكارا للنشاط التبشيري.

وقد أعدت مديرية الأوقاف بالإسكندرية وقتئذ تقريراً قدمه الشيخ إبراهيم عبد الحميد اللبان وكيل المديرية لشئون الدعوة بنتيجة بحثه لموضوع الانحراف العقائدي لبعض الطلاب بمنطقة جليم والرميل وقد ذكر فيه الأخطار التي تهدد بعض الشباب نتيجة حملات تبشير نسبت إلى بعض القساوسة، كما تضمن جملة افتراضات تعكس مخاوف مقدم التقرير من هذه المخاطر.

وفي عام ١٩٧٢ أي بعد قرابة سنتين من تقديم هذا التقرير الذي يعد تقريراً داخلياً ليس معداً للنشر، امتدت يد خبيثة إليه فحصلت علي صورة

منه وقامت بنسخه بالاستنسل وتوزيعه علي نطاق واسع.

وقد تضمن التقرير بعض الأمور التصويرية المنسوبة إلى بعض رجال الدين الأقباط والتي من شأنها أن تثير استفزاز من يطلع عليها من المسلمين، تحمله على تصديق أمور لم يقم أي دليل علي نسبتها إليهم وبعضها بعيد التصديق مما حمل بعض أئمة المساجد علي أن يتناولوها في خطبهم بالتنديد الشديد. وكانت نتيجة ذلك زيادة استياء كثير من المسلمين وبذر بذور الشقاق بينهم وبين إخوانهم الأقباط. ورغم شيوع أمر هذا التقرير لم تقم الجهات المسؤولة والإعلامية بالتصدي له بالمواجهة والنفي، ربما ظنا منها أن أثره سيكون محدودا وأنه سرعان ما يتلاشى، كما أن يد العدالة لم تستطع أن تمتد إلى مروجيه.

وتستمر اللجنة في تقريرها في سرد مقدمات الحادث من وجهة نظرها، وحينما بدأت مرحلة تصحيح مسار الثورة في ١٥ مايو ١٩٧١ دعيت الجماهير إلى المشاركة في إعداد الدستور الدائم، كان من الواضح لدى اللجنة المختصة بإعداد الدستور الجديد التي طافت أنحاء البلاد حينئذ، بروز تيار متدفق يدعو إلى اعتبار الشريعة الإسلامية مصدر التشريع، تقابله دعوة أخرى من المواطنين الأقباط إلى التمسك بحرية العقيدة والأديان وخاصة إلغاء التراخيص المقررة لإقامة الكنائس. ولم يكن التوضيح كافيا بأن الدعوة إلى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية لا تتنافى مع حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية التي كفلها الدستور لجميع المواطنين وان الإسلام والمسيحية رسالتا تسامح ومحبة يدينان بالوازع الديني.

في هذا المناخ الذي سادته مفاهيم الحرية وسيادة القانون وارتفع فيه شعار دولة العلم والإيمان، انتخب الأنبا شنودة بابا لكنيسة الاسكندرية والكراسة المرقسية في آخر اكتوبر ١٩٧١ ونصب يوم ١٤ نوفمبر في الدولة

وأذيع بالتلفزيون والراديو، وكان موضع اهتمام واسع من جميع وسائل الإعلام.

وكان من الواضح أن البابا الجديد قد بدأ نشاطا واسعا في خدمة الكنيسة والوطن، فبمجرد انتخابه ألقى محاضرة عن إسرائيل في نقابة الصحفيين تقرر طبعها بخمس لغات، ونشر في بعض الصحف حديثا أسبوعيا يوم الأحد، وأعلن تنظيمات للكنيسة تدعما لرسالتها الروحية ومعالجة لقضايا المجتمع داخل النطاق المعهود في أسلوب علمي وروحي، وهو أول بابا في العصر الحديث من رؤساء الكلية الكليركية.

يبدو أن بعض الحساسيات كانت تنشأ أحيانا عن هذا النشاط الواسع، حتى قبل انتخاب الأنبا شنودة للبابوية، فقد أصدرت مجلة الهلال عددا خاصا عن القرآن في ديسمبر ١٩٧٠ ونشرت فيه مقالا عنوانه "القرآن والمسيحية" بقلم الأنبا شنودة مبينا فيه الالتقاء بين الإسلام والمسيحية. وقد تناوله بالرد والتعليق عليه بعض الخطباء علي منابر المساجد علي حد ما نشرته مجلة الهلال في عددها الصادر بعد ذلك في فبراير ١٩٧١ والذي تضمن نشر تعليقات أخرى علي هذا المقال.

كما أن إعلان البابا شنودة بعد انتخابه عن تمسكه برفض أية دعوة إلى إباحة الطلاق للمسيحيين إلا لعللة الزنى، وأن كل طلاق يحدث بغير هذه العلة الواحدة لا تعترف به الكنيسة، كان يقابله علي الجانب الآخر رفض لأي دعوة إلى تعديل قانون الأسرة بالنسبة للمسلمين ووضع أي تنظيم لحق الطلاق، ومثله أي حديث له عن تطوير الكلية الكليركية، أو استعادة كنيسة الإسكندرية لمنزلتها العالمية وقيادتها الأفريقية، رغم أنه معني سبق أن رده بعض كبار الأقباط ممن تعاونوا دائما مع نظام الدولة بإخلاص) علي سبيل المثال مقال الدكتور كمال رمزي استينو، بعنوان "آمالنا في عهد

البابا شنودة "جريدة الأهرام في ١٥ نوفمبر ١٩٧١). ومثل هذه الحساسيات لمستها اللجنة أيضا لدى بعض رجال الدين المسيحي بشأن ما نشره بعض الكتاب المسلمين عن المزامير والتوراة والتثليث.

ومن هذه النقاط المختلفة، تعاطف الشعور بالحساسية من كل ما ينشره أو يقوله رجال الدين المسيحي في نطاق العقيدة المسيحية عن فهم للإسلام، ومن كل ما يدين به رجال الشرع الإسلامي في نطاق العقيدة الإسلامية عن فهم للمسيحية.

وقد استطاعت اللجنة أن تلمس خلال لقاءاتها بالبابا شنودة من ناحية، وبالإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر فضيلة وزير الأوقاف من ناحية أخرى الحساسية المفرطة من كل ما ينشر متعلقا بالموضوعات الدينية، حتي وصلت هذه الحساسية إلى حد الاستياء من أية عبارة قد ترد عرضا في سياق مقال لكاتب أو صحفي مما يمكن أن يساء تأويله أو فهمه. وهي حساسية يجب علي المسؤولين الدينيين أن يرتفعوا فوقها وإلا أصبح إبداء الرأي والتعليق والاستدلال محفوف بالمخاطر.

وبعدها تناقل الناس أخبار تقرير آخر غير تقرير الشيخ ابراهيم اللبان، وقد وصف بأنه تقرير لجهات الأمن الرسمية عن اجتماع عقده الأنبا شنودة في ١٥ مارس ١٩٧٢ بالكنيسة المرقسية بالإسكندرية، وقد أخذ هذا التقرير طريقه إلى التوزيع. وقد صيغ علي نحو يوحي بصحته كتقرير رسمي، وتضمن أقوالا نسبت إلى بطريرك الأقباط في هذا الاجتماع. ورغم أن هذا التقرير كان ظاهر الاصطناع، فقد تناقله بعض الناس علي أنه حقيقي مما ولد اعتقادا خاطئا لدى البعض بأن هناك مخططا لدي الكنيسة القبطية حسبما جاء بهذا المنشور تهدف به إلى أن يتساوى المسيحيون في العدد مع المسلمين، والسعي إلى إفقار المسلمين وإثراء الشعب القبطي حتى تعود

البلاد إلى أصحابها المسيحيين من أيدي الغزاة المسلمين، كما عادت أسبانيا النصرانية بعد استعمار إسلامي دام ثمانية قرون!

ورغم خطورة هذا المنشور المصطنع وأثره علي نفسية بعض المسلمين الذين يطلعون عليه ويتناقلون مضمونه، فلم يتخذ إجراء حاسم لتنبيه الناس إلى افكه.

وإذا كان الاتحاد الاشتراكي قد أصدر أخيرا بيانا بتكذيب ما تضمنته هذه النشرة، فقد كان المأمول ألا يقتصر توجيهه علي القواعد التنظيمية بالاتحاد الاشتراكي. وقد استغل بعض المتطرفين هذا التقرير المصطنع فراحوا يوزعون مع تعليق فيه إثارة وحض علي الكراهية.

وقد أحدث ذلك رد فعل ربما كان من أسوأ مظاهره ما بدا في مؤتمر عقده بعض رجال الدين المسيحي بالإسكندرية يومي ١٧ و١٨ يوليو ١٩٧٢، واتخذوا فيه قرارات أبرقوا بها إلى الجهات المسئولة ومن بينها مجلس الشعب، وكلها تدور حول المطالبة بما سموه حماية حقوقهم وعقيدتهم المسيحية، وأنه بدون ذلك سيكون الاستشهاد أفضل من حياة ذليلة، وهو موقف كان موضع استياء عام من كافة الطوائف المسيحية نفسها. وقد نبهت هذه الظروف مجتمعة إلى الخطر الذي بدأ يهدد الوحدة الوطنية، مما دعا السيد الرئيس أنور السادات إلى أن يدعو المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكي العربي إلى أن يبحث في دور انعقاده في ٢٤ يوليو ١٩٧٢ موضوعا واحدا هو الوحدة الوطنية. وخلال جلسات هذا المؤتمر أعلن الرئيس " أن هناك محاولات تشكيك تبذل للتأثير في جبهتنا الداخلية ، وأنهم وصلوا إلى حد التشكيك بالوحدة الوطنية، وأن هناك منشورات في هذا المعني قدمت من خارج البلاد وبالتحديد من الولايات المتحدة، بينما أرض هذا الوطن واحدة وأن سماءه واحدة وشعبه واحد " .

وأعلن الرئيس انه سيدعو مجلس الشعب لدورة طارئة حتى يشرع قانونا للوحدة الوطنية.

وقد دعا مجلس الشعب فعلا إلى دور انعقاد غير عادي في شهر أغسطس ١٩٧٢ حيث أعد مشروع قانون لحماية الوحدة الوطنية أصبح نافذا بعد نشره في الجريدة الرسمية في ٢٧ سبتمبر ١٩٧٢ وفي صدر هذا القانون برز معني هام يجب أن يكون موضع إدراكنا العميق، وهو أن الوحدة الوطنية هي القائمة علي احترام المقومات الأساسية للمجتمع كما حددها الدستور ومنها علي وجه الخصوص حرية العقيدة وحرية الرأي بما لا يمس حريات الآخرين أو المقومات الأساسية للمجتمع.

ورغم صدور هذا القانون فقد وقع حادث اعتداء مؤسف علي مبنى جمعية النهضة الأرثوذكسية بجهة سنهور بالبحيرة وذلك يوم ٨ سبتمبر ١٩٧٢ (الجناية ٣١٠٣ لسنة ١٩٧٢ جنايات مركز دمنهور) وأبلغ بعدها في ٢٩ أكتوبر ١٩٧٢ (القضية رقم ٦٥٤ سنة ١٩٧٢ أمن دولة عليا) عن قيام بعض الأشخاص بطبع مائة نسخة من التقرير المصطنع عن الاجتماع المنسوب إلى البابا والذي أسلفنا الإشارة إليه، وأخيرا وقعت الحوادث المؤسفة التي جرت في الخانكة.

كانت هذه هي مقدمات أسباب حوادث الفتنة في اعتقاد اللجنة التي شكلها مجلس الشعب برئاسة الدكتور جمال العطيبي في ذلك الوقت لتقصي الحقائق.

للبابا شنودة تصور آخر حول مقدمات هذه الحوادث، فهو يرفض الربط بينها وبين مجرد توليه، ولكنه يعتقد بأهمية ربط هذه الحوادث بكافة المتغيرات التي حدثت في المجتمع في ذلك الوقت. ولعل أهم متغير من

وجهة نظر البابا شنودة هو خروج المنتمين للتيار الإسلامي من السجون والمعتقلات عقب أحداث عام ١٩٧١، وقد تعرض هؤلاء للكبت طوال سنوات سجنهم وفقا لتعبير البابا شنودة الذي يضيف انهم كانوا بحاجة للتنفيس، وكانوا لا يستطيعون أن ينفسوا عما بداخلهم ضد الحكومة لأنها هي التي أخرجتهم من السجون، لذلك أصبح تنفيسهم موجها للمسيحيين. ويقول البابا شنودة " بدأت الأحداث ببعض المنشورات التي صدرت في الإسكندرية منها منشور موجه ضد القمص بيشوي كامل، ومنشور آخر موجه ضدي. المنشورات كانت مثيرة، وكان عنوانها: " المنشور السري للبابا شنودة "، تضمن هذا المنشور معلومات عن أن البابا شنودة قد عقد اجتماعا في مارس ١٩٧٣ بالإسكندرية، بدأ الاجتماع بالتراتيل والألحان، وبعد أن انتهى من مقدمات الاحتفال صرف عامة الشعب وأبقى القادة وقال لهم الآتي - وفقا للمنشور المذكور- إن البابا سيرجع مصر مسيحية كما كانت، وأنه أصدر إجراءات في هذا الصدد منها تقليل عدد الوفيات عند المسيحيين وزيادة المولودين، والعكس زيادة عدد الوفيات عند المسلمين وتقليل النسل. ومما سوف يساعد علي هذا الأمر أن ٦٠ بالمائة من الأطباء مسيحيون.

وفي نهاية المنشور طلبات قيل أن البابا قدمها للحكومة منها حصول الأقباط علي ربع القيادات في الجيش والبرلمان ومجلس الوزراء والمناصب القيادية في الحكومة " .

يعلق البابا شنودة علي هذا المنشور بأنه " كلام خيالي وغير معقول، فهل يستطيع البابا أن يقول للأطباء اقتلوا الناس؟ ولو قاله هل يقبلونه؟ وهل يحترمون شخصا قال هذا الكلام؟ لقد أوجدت هذه المنشورات جوا غير معقول، وأحدثت ضجة كبرى .

عندما وصلني هذا المنشور أرسلت نسخة منه للسادات ونسخة إلى ممدوح سالم رئيس الوزراء ونسخة للدكتور عبد القادر حاتم.

ولكن الذي حدث أنه لم يتم اتخاذ أي إجراء لإيقاف هذا المنشور واستمر الأمر حوالي ستة أشهر بدأت بعد ذلك الأمور تتصاعد وتزايد إلى أن صدق كثير من المثقفين هذا المنشور! ” .

ويستمر البابا شنودة في سرد المقدمات من وجهة نظره: قبل أن تحدث حادثة الخانكة، حدثت أشياء أخرى، حرق كنييسة في سنهور، وكنيسة أخرى في قرية بمحافظة قنا، هذا بالإضافة للمنشورات التي أشرت إليها، كل هذا والحكومة تركت كل شيء هادئا لدرجة أنني قلت لأحد الوزراء الذين زاروني في ذلك الوقت إنكم تتركون المشاعر تتجمع وتتحفز ضدنا ولا تتحركون وحذرت من مضار هذا الموقف.

للأستاذ فهمي هويدي- المفكر الإسلامي المعروف- وجهة نظر مختلفة في تفسير بدايات التوتر بأنها تعود إلى الإفراج عن المنتمين للتيار الإسلامي، عندما سألته حول مدي اعتقاده بأن تعامل الحكومة مع التيار الإسلامي في مطلع السبعينيات كان أحد الدوافع التي دفعت الكنيسة لأن تكون متحفزة في سلوكها، أجاب بأننا في حاجة أولا لأن نتثبت من واقعة تعامل الحكومة مع الحركة الإسلامية، هناك مقولة شائعة بأن السادات هو الذي شجعهم وسلحهم، وهذه مقولة مرفوضة ومستحيلة. من الطبيعي أن يخرج الناس من المعتقلات، فليس معقولا أن يبقوا فيها عمرهم كله، فالبلد كانت تمر بمرحلة انفراج سياسي لا يمكن أن يستثنى التيار الإسلامي منه، وذلك لا يمكن أن يفسر علي أنه انحياز للتيار الإسلامي!

ويضيف فهمي هويدي : النقطة الثانية في هذا الموضوع أن السادات في بعض الأحيان كان يعتقد أن معركته مع الناصريين والشيوعيين يمكن أن تحسم بتوازن إسلامي ، ولكن هذا لم يترجم ترجمة عملية ، مثلاً عندما يتصرف محافظ من المحافظين- محمد عثمان محافظ أسيوط مثلاً- من جانبه بشكل أعطي الانطباع بأن الدولة تحابي التيار الإسلامي ، هذا أمر لا ينبغي أن يحسب علي الدولة ككل ولكن علي المسئول وحده ، بدليل أن السادات ظل مشتبكاً مع الحالة الإسلامية بصفة مستمرة وحتى النهاية. أيضاً من بين التفسيرات التي يمكن أن توضع في هذا المقام علاقة عثمان احمد عثمان ببعض رموز الإخوان ، وفي نفس الوقت علاقة عثمان بالسادات.

هاتان العلاقتان ساعدتا علي ألا يأخذ السادات موقفاً معادياً ، لكن هذا بالضرورة لا يعني أنه كان متعاطفاً أو منحازاً لهم.

وعلاقة عثمان نفسها بالإخوان يمكن تفسيرها في إطار اعتبارات تاريخية وجغرافية ومصلحية ، فعثمان احمد عثمان من الإسماعيلية ، وحركة الإخوان المسلمين نشأت هناك. وشعر عثمان بأنه يمكن الاستفادة بقدرات هؤلاء الأشخاص المنتمين للإخوان والذين فرض عليهم الخروج من مصر ، وذلك في مشروعاته المنتشرة هنا وهناك. فهو هنا كان يعمل لحسابه الخاص ولم يكن لذلك علاقة بالموقف السياسي.

ويصل فهمي هويدي إلى مسببات حادث الخانكة بقوله : البلد في هذه الفترة كانت تعيش مرحلة تفاعل جياش بين مختلف المشاعر ، وأنا أحمل موضوع الخانكة علي محمل الظروف الاجتماعية والسياسية التي كانت تتسم بالتفكك في ذلك الوقت ، أيضاً عدم رشد الثقافة الإسلامية والمعارف الإسلامية ، وحدة موقف الكنيسة أو بداية تشكيل موقف سياسي للكنيسة-

لا أقول إنها تناطح الدولة- ولكنها تثبت أن لها حضورا في مواجهة الدولة حيث بدأت فكرة تكريس الاحتفاء بالطائفة أكثر من الاحتفاء بالوطن.

* * *

ونصل إلى حادثة الخانكة، ونبدأ مع رواية هيكل الذي يقول " حين ينظر أي مراقب الآن إلى الورااء ويستعرض ما كان فإنه يبدو أن صداما كان محتما بين السادات وشنودة. والحقيقة أن كليهما كان فيه شيء من الآخر، علي الأقل من ناحية الإحساس بالذات. ولم يتأخر الصدام كثيرا، فقد بدأ أول احتكاك بين الاثنين بعد ستة أشهر من انتخاب البابا شنودة. كان سبب الاحتكاك هو السبب التقليدي القديم: كنيسة قامت بغير ترخيص في الخانكة(إحدى ضواحي القاهرة)، وكان قيامها بنفس الطريقة القديمة: قطعة من الأرض اشترت وأحيطت بسور من الدكاكين، ثم أصبحت الأرض الفضاء في قلبها ملعبا، ثم مدرسة ثم ملتقى دينيا، ثم جاءها المذبح ذات ليلة، ودشنها أحد الأساقفة وفتحت لإقامة الصلوات. فقامت وزارة الداخلية بواسطة البوليس بإزالة بعض المنشآت، ومنعت استعمالها للغرض الذي كان مقررا لها. ولم يسكت شنودة، وإنما أصدر أمره في اليوم التالي إلى مجموعة من الأساقفة أن يتقدموا موكبا ضخما من القسس، ويسيروا صفا بعد صف في زحف شبه عسكري إلى ما بقي من مبني الكنيسة، ثم يقيموا قداس صلاة حتى بين أطلاله. وكانت الأوامر لهم أن يواصلوا التقدم مهما كان الأمر، حتى إذا أطلق البوليس عليهم نيران بنادقهم. وحاول البوليس أن يتعرض لموكب الأساقفة والقسس ولكن الموكب مضي حتى النهاية، وكان المشهد مثيرا، وكانت عواقبه المحتملة خطيرة".

ووفقا لرواية هيكل فإن أنور السادات قد غضب غضبا شديدا مما اعتبره ليس فقط تحديا له، وإنما أيضا مما اعتبره نكرانا للجميل من مرشح

للكرسي البابوي كان هو نفسه- بنصائح وزير داخليته- متعاطفا معه. ويقول هيكل إن السادات قد اتصل به في مكتبه بالأهرام وقال له " إنني قررت أن أفجر المسألة الطائفية، وسأذهب إلى مجلس الشعب بنفسني وأشرح لأعضائه تفاصيل ما يجري وأطلب منهم أن يتخذوا ما يرونه من قرارات " ، وطلب من هيكل أن يعد له خطابا يفجر فيه المسألة أمام مجلس الشعب، وكان رد هيكل- وفقا لروايته- " إن المشكلة الطائفية- علي فرض أن هناك مشكلة- لا يمكن أن تواجه بأسلوب التفجير " وكان رد السادات عصبيا: " إنني لا أستطيع أن أجلس بقبلة موقوتة تحت الكرسي، وأنا لست مثل جمال عبد الناصر أترك المسائل تحل نفسها. إن شنودة يريد أن يلوي ذراعي، ولن أسمح له بأن يفعل ذلك " .

ولكن تم الاتفاق في النهاية علي أن يرسل الرئيس السادات خطابا إلى مجلس الشعب لطلب التحقيق، وذهب الخطاب إلى المجلس، ودارت مناقشات عامة حوله، ثم أحيل إلى لجنة يرأسها الدكتور جمال العطيفي. وتم تشكيلها يوم ١٣ نوفمبر ١٩٧٢ والتقت اللجنة بوزير الداخلية والنائب العام، وطلبت تقريراً عن الحادث من النيابة العامة، وآخر من وزارة الداخلية، والتقت اللجنة بالبابا شنودة، والإمام الأكبر محمد الفحام شيخ الأزهر في ذلك الوقت وعدد آخر من رجال الدين الإسلامي والمسيحي، كما استمعت لمجموعة من شهود الحادث. ولعله من المناسب أن نذكر هنا تفاصيل الحادث كما أوردته اللجنة والذي بدأ يوم ٦ نوفمبر ١٩٧٢

منذ عام ١٩٤٦ وجمعية أصدقاء الكتاب المقدس تبشر نشاطها في الخانكة كجمعية دينية مسجلة بوزارة الشؤون الاجتماعية، ومنذ حوالي سنة قام المحامي احمد عزمي أبو شريفه ببيع قطعة أرض صغيرة يملكها مجاورة لمنزله بالحي المسمي الحي البولاقي بمدينة الخانكة إلى من يدعي محمد

سعد الجلدة، العامل بمزرعة الجبل الأصفر الذي باعها بدوره إلى أحد المسيحيين، وتسلسلت عقود بيعها حتى انتهت ملكيتها إلى الأنبا مكسيموس مطران القليوبية، وكان الظن وقتئذ أنها ستبني مقرا لهذه الجمعية، وقد سورت فعلا وألحقت بها حجرات نقلت إليها الجمعية. غير أنه في مطلع صيف هذا العام أقيم فيها مذبج للصلاة ورتب فناؤها بما يسمح بإقامة الشعائر الدينية فيه، وتولي القس مرقس فرج وهو راعي كنيسة أبو زعبل التي تبعد قرابة ثلاثة كيلو مترات من الخانكة إقامة الشعائر الدينية فيها في أيام الجمع لانشغاله أيام الآحاد بكنيسته الأصلية في أبي زعبل.

ولما كانت الجمعية لم تستصدر قرارا جمهوريا بالترخيص بإقامة كنيسة، فقد أخذت الإدارة تعهدا علي رئيس الجمعية شاكر غبور بعدم استخدامها ككنيسة إلا بعد الحصول علي الترخيص. وقد أثار استخدام هذا المكان ككنيسة بغير ترخيص اعتراض بعض المقيمين بمدينة الخانكة ومن بينهم عبد القادر البري، وهو مفتش مالي وعضو المجلس الشعبي بمحافظة القليوبية، وليس هناك ما يدل علي أن هذا الاعتراض قد اتخذ مظهرا عنيفا أو كان موضع اهتمام عام.

وفي صبيحة يوم الحادث ٦ نوفمبر ١٩٧٢ وهو أول أيام عيد الفطر المبارك أخطرت النيابة العامة بحدوث حريق في هذا المبني. وقد تبين أن النار قد أتت علي سقفه وهو من الأخشاب، كما امتدت إلى موجوداته ولكنها لم تمتد إلى جدرانه المبللة، ولم تتوصل التحقيقات التي أجرتها النيابة إلى معرفة الفاعل. غير أن بعض الذين كانوا يبيتون في المبني لحراسته قرروا في تحقيق النيابة أنهم شاهدوا جملة أشخاص يلقون زجاجات مشتعلة من الخارج، وقد أمكن لرجال المطافئ إخماد النار بمعاونة بعض الأهالي من

المسلمين والمسيحيين.

ودون تدخل في تفاصيل إجراءات التحقيق الجنائي وما يمكن أن تستخلصه النيابة العامة من ثبوت للتهمة أو عدم ثبوتها فإن هناك حقائق يجب أن تؤخذ في الاعتبار:

١- إن أهالي مدينة الخانكة كانوا يعيشون دائما في وئام، وقد ضربوا المثل في التعاون والوحدة حينما تعرض أحد مصانع أبو زعبل القريبة من الخانكة لغارات طائرات إسرائيل الفانتوم في فبراير ١٩٧٠ حيث قتل سبعون عاملا وأصيب ٦٩ غيرهم بجراح، مما عبأ الجميع ضد العدو، لأن القنابل التي ألقيت لم تفرق بين المسلم والقبطي.

٢- إن رئيس مجلس المدينة السابق كان من الأقباط وقد ظل في مركزه قرابة اثنتي عشرة سنة وهو السيد أديب حنا، ولم يثر هذا أي حساسيات طوال هذه السنوات. وحينما عين خلفه الحالي السيد عادل رمضان في مارس ١٩٧٢ احتفلت به جمعية أصدقاء الكتاب المقدس في مبناها الجديد الذي انتقلت إليه ويشغل عدد كبير من الأقباط وظائف هامة وخاصة في قطاعي الصحة والصحة النفسية حيث تزيد نسبة الموظفين الأقباط علي ٦٠ بالمائة إذ يبلغ عددهم ٣٨ من بين ٥٩ موظفا (طبقا للبيانات التي قدمها رئيس مجلس المدينة)، ويبلغ مجموع الموظفين الأقباط في هذا المركز ١١١ من بين مجموعهم البالغ ٨٥٦ موظفا.

٣- إن مبني جمعية أصدقاء الكتاب المقدس الذي احترق سقفه واحترقت موجوداته هو مبني صغير يقع في مكان منزو غير مطروق يقع بالجهة الشرقية للمدينة ويقوم حوله بعض مساكن المسلمين. ولم يكن مرخصا كبناء فضلا عن عدم الترخيص به ككنيسة، ولكن من ناحية الأمر الواقع كانت تباشر فيه الشعائر الدينية دون تعرض من جهات الإدارة

وبتسامح منها. وقد قام بعض المسلمين من أهالي الخانكة بجمع تبرعات لإقامة مسجد شديد القرب من هذا المكان وشرع فعلا في بنائه.

٤- إن عدد سكان الخانكة كما جاء بالتعداد العام للسكان المنشور في عام ١٩٦٠ بلغ ٢١٨٦٣ منهم ٦١٥ مسيحيا غير أن البيانات التي قدمت للجنة من مجلس المدينة تفيد بأن عدد المسيحيين لا يجاوز ٣٦ أسرة.

وقد طلبت اللجنة بيانا من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بعد اتصال قام به رئيسها بالفريق جمال عسكر، ويبين من الرد الذي تلقتة اللجنة أنه كان في مدينة الخانكة في عام ١٩٦٦ عدد ٦٩٢ مسيحيا فزاد في عام ١٩٧٢ إلى ٨٠٣ مسيحيين بينما أن جملة المسيحيين في مركز الخانكة (مدينة وقرى) بلغ في عام ١٩٦٦ عدد ٢٥٥٢ وزاد في عام ١٩٧٢ إلى ٢٩٦٣ .

٥- إنه قد بولغ في تصوير هذا الحادث فيما عرض على قداسة البابا من معلومات عنه، وزاد من حدة التوتر أنه قد سبقه منذ شهور قليلة حادث مماثل في سنهور بجهة دمنهور، فقد ورد في التقرير الذي قدم إلى قداسة البابا عن هذا الحادث ما يفهم منه أن المكان قد أحرق بالكامل وصور الحادث علي أن المطافئ تباطأت في إطفاء الحريق، وأن المتآمرين منعوا رجال الإطفاء من أداء واجبهم، كما تضمن هذا التقرير تشكيكا في سلامة إجراءات التحقيق وعدم حيديتها.

وقد أثبتت المعاينة التي قامت بها اللجنة بالإضافة إلى المعاينة التي أجرتها النيابة أن الحريق لم يمتد إلا إلى السقف الخشبي وإلى الموجودات الخشبية وأنه لولا تدخل رجال الإطفاء لما كانت النار قد أخمدت دون خسائر أخرى. كما أن وصف الحادث بأنه حريق لكنيسة (بينما لا توجد كنيسة مصرح بها رسميا) وأنه بذلك ينطوي علي امتهان المقدسات المسيحية، قد أضفي على تصوير الحادث طابع الإثارة.

وقد عرضت اللجنة علي قداسة البابا الوقائع الصحيحة التي استخلصتها، فوافق قداسته على عدم اعتماد المعلومات التي قدمت إليه انتظارا لما يسفر عنه التحقيق.

٦- علي أنه من ناحية أخرى، فقد أحالت اللجنة كل ما قدم إليها من معلومات عن اتهام أشخاص معينين بالاشتراك أو التحريض علي ارتكاب هذا الحادث إلى النائب العام ليجري شؤونه فيه.

حادث يوم الأحد ١٢ نوفمبر ١٩٧٢ :

في صبيحة هذا اليوم اتجهت إلى مدينة الخانكة بعض سيارات الأتوبيس السياحية والسيارات الخاصة والأجرة يستقلها حوالي أربعمائة شخص ، يرتدي أكثر من مائة شخص منهم الملابس الكهنوتية الخاصة بالقساوسة والشمامسة ، وكان قد نمي إلى علم السلطات أن قرارا قد اتخذته مجمع كهنة القاهرة بإقامة الصلوات يوم الأحد في مقر جمعية أصدقاء الكتاب المقدس الذي وقع فيه حادث الحريق وهي الجمعية التي كان يتخذها الأقباط المقيمون في الخانكة كنيسة لهم. وقد استوقفتهم قوات الأمن التي قدمت علي عجل من عاصمة المحافظة عند قرية القلج التي تقع في الطريق إلى الخانكة وذلك في محاولة لإثباتهم عن عزمهم خشية أن يؤدي هذا الجمع الكبير إلى إثارة غير محمودة العواقب والاكتفاء بعدد محدود منهم، ولكنهم صمموا علي أن يمشوا في تنفيذ ما اعتزموه، فاتخذت قوات الأمن الاحتياطات اللازمة ومضوا سيرا علي الأقدام في موكب طويل مرددين التراتيل الدينية يتقدمهم بعض القساوسة. وحينما وصلوا إلى مقر الحادث ثبتوا مكبرات الصوت وبدأ القداس علي مرتين، حتى يتسع الاشتراك فيه لهذا الجمع الغفير، ثم انصرفوا بعدها دون أن تقع أية حوادث، وقد نسب إلى بعض الغلاة منهم تفوههم بعبارات غليظة في الاحتجاج علي ما وقع من

حدث في هذا المبني في الأسبوع الماضي ، وتصويره علي أنه عداء طائفي لم تتخذ سلطة الدولة حياله الإجراءات المناسبة. وفي المساء حينما عاد إلى المدينة شبانها من المسلمين الذين كانوا في الجامعات أو في المصانع والمكاتب خارج المدينة ورويت لهم صورة لما جرى في الصباح اعتبروا ذلك تحديا واستفزازا لشعورهم فاجتمعوا بمسجد السلطان الأشرف الذي يقع بالجهة الغربية للمدينة ومعهم الشيخ زيد الصاوي البدري إمام المسجد وتوجهوا إلى مركز الشرطة في مسيرة تكبر الله وقد طلب منهم المسئولون الانصراف، وانصرف الشيخ زيد الصاوي بعد أن نصحهم بالتفرق بينما استمر الباقون في مسيرتهم إلى مقر الاتحاد الاشتراكي، وفي مرورهم علي حانوت بقال يدعي " غالي أنيس بشاي " سمع صوت طلقات نارية نسب البعض إطلاقها إلى هذا البقال الذي تبين فعلا أنه كان يحمل مسدسا مرخصا به وان كان لم يرد في فحص الطب الشرعي ما يقطع بأنه قد أطلق حديثا. ولكن ذلك أدي إلى إثارة الجماهير التي اندفعت إلى منزل هذا البقال فوضعت فيه النار واندس بينها من اغتنم هذه الفرصة السانحة للسرقة. كما أحرقت مساكن أخرى لكل من أنيس بشاي وحليم نعمة الله ورزق صليب عطية وجرجس عريان وغبريال جرجس عريان وموجودات ستوديو للتصوير يملكه رزق صليب عطية.

كما تحطم زجاج صيدلية الدكتور كامل فهمي اقلاديوس. وتوجه بعض المتظاهرين إلى مقر جمعية أصدقاء الكتاب المقدس وأشعلوا النار في إحدى حجراتها الملحقة ببناؤها المتخذ كنيسة للصلاة. ومع ذلك فلم تحدث أية خسائر في الأرواح وأصيب ثلاثة أشخاص عرضا بينهم اثنان من المسلمين بإصابات بسيطة وقد قبض علي جملة أشخاص متهمين بالسرقة أو بالحريق والإتلاف، قررت النيابة العامة حبس تسعة منهم حبسا احتياطيا.

ودون تعرض لوقائع الاتهام الجنائية، فإن هناك حقائق أمكن للجنة استظهارها:

١- إن الحادث الذي وقع يوم الاثنين ٦ نوفمبر كان يجب أن يبقى في حدوده الصحيحة وكان من حسن السياسة أن يحصر في هذا النطاق. وحسبما ذكر الأنبا شنودة لأعضاء اللجنة، فإنه قد زار بعدها فضيلة الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر مهنئاً بالعيد دون أن يترك هذا الحادث أثراً في نفسه لولا ما بدا له من أن يد العدالة لم تستطع أن تتوصل إلى المسؤولين عن هذا الحادث، وأن البعض قد خشي أن ينتهي التحقيق إلى ما انتهى إليه في حوادث أخرى وقعت قبل ذلك ولم تتخذ فيها مبادرات قوية صريحة، وأن من ذهبوا إلى الصلاة في مكان الحادث لم يقصدوا أن يتوجهوا إلى الخانكة في مسيرة ولكنهم ساروا على الأقدام بعد أن استوقفهم السيد مدير الأمن ونائبه لإقناعهم بالعدول عن المسيرة.

٢- إنه كان من المحتمل أن تتعرض مسيرة الصلاة الكنسية، مع ما انطوت عليه من مظاهر الاحتجاج والإثارة لاحتكاك سلمت منه نتيجة أصالة الوعي بالوحدة الوطنية الذي استقر في قلوب المصريين جميعاً منذ مئات السنين.

٣- إنه يجدر تسجيل الموقف المشرف لبعض القساوسة ومنهم القمص إبراهيم عطية الذي ألقى كلمة بعد الصلاة في مقر الجمعية المتخذة كنيسة، معلناً أن من قام بالحريق إنسان مغرض لا ينتمي إلى المسيحيين أو المسلمين، وأشاد فيها بالتضامن والوحدة بين عنصري الأمة.

٤- إن قوات الأمن الإضافية التي استدعيت في الصباح بعد تجمع القساوسة للصلاة في الخانكة، قد عادت بعد انصراف المصلين وبعد أن هدأت الحالة وتركت قوة لتعزيز قوة المركز، وبعد أن وقعت حوادث المساء

دعمت بقوة من الإدارة المركزية للأمن، للمحافظة علي النظام.

هـ- إن الدكتورة وزيرة الشؤون الاجتماعية قد بادرت إلى زيارة موقع هذه الحوادث وقررت بناء علي توجيه السيد رئيس الجمهورية تعويضات فورية لمن وضعت النار في مساكنهم أو حوانيتهم، فاستحقت جمعية أصدقاء الكتاب المقدس مائتين وعشرة من الجنيهاات هي قيمة الخسائر المقدرة، كما قررت مبلغ مائتي جنيه تعويضا لخسائر لحقت منزل وحنوت رزق صليب عطية ومبلغ مائة وخمسين جنيها لغبريال جرجس غبريال ومبلغ ستين جنيها لكل من حلیم حنا نعمة الله وأنيس سعيد بشاي وللمهجر جابر مسعود جابر تعويضا عن إتلاف كشك له ومبلغ ثلاثين جنيها لصيدلية الدكتور كامل فهمي اقلاديوس، وقد تلقت السيدة الوزيرة عن ذلك برقية شكر من وجيه رزق متي نيابة عن المسيحيين بالخانكة.

هكذا يتضح من تقرير اللجنة التي شكلها مجلس الشعب أن الحادث كان نتاجا لذلك المسلسل المتكرر لمحاولة إنشاء كنيسة تكتسب شرعية دينية، دون أن تكتسب مشروعية قانونية، وذلك لعدم حصولها علي التراخيص اللازمة. وكان يمكن أن يمر الحادث بشكل طبيعي دون أن يأخذ أبعادا أكبر مما أخذ، لولا أنه فيما يبدو فإن البابا شنودة قد قرر أن يكون هذا الحادث نقطة فاصلة بين مرحلتين لسلوك الكنيسة تجاه المشاكل التي تواجهها، فقد كان عيد جلوسه الأول يوافق ١٤ نوفمبر ١٩٧٢، وأقيم حفل كبير بهذه المناسبة، وتحدث فيه البابا شنودة وقال إن الذين يحرقون الكنائس ليسوا مسلمين حقيقيين، فالمسلم هو الذي يجادل أهل الكتاب بالتي هي أحسن، وفرض البابا شنودة علي نفسه صوما ألا تبصره الشمس أكلا إلى أن ترجع العلاقات الطيبة بين المسلمين والمسيحيين كما قال.

مرة أخرى أعتقد أنه من المناسب أن أترك نص الحوار الذي دار بيني

وبين البابا شنودة حول موضوع الخانكة كما هو لعله لو ترك كما هو يمكن أن يلقي بعض الضوء علي مغزى هذا الحادث في تفكير البابا شنودة.

• كيف اندلعت أحداث الخانكة علي ما تذكر؟

- المشكلة التي أنبه إليها في كثير من الأحيان بعضا من رجال أمن الدولة عندنا هي الآتي: لنفرض أن مكانا استخدم ككنيسة وشعر بعض من الناس بأن هذه الكنيسة لم تأخذ تصريحاً هل نغطي لعامة الشعب سلطة التدخل والهدم والحرق والتنفيذ؟ أقصى ما يمكن أن يسمح لهم به هو أن يشتكوا الأمر إلى السلطة، والسلطة تتصرف، لكن لا يقومون هم بعمل السلطة وإذا أخذوا هذا الحق يمكن أن يمارسوا هذه السلطة في أمور أخرى لا تتعلق بالكنيسة.

• عندما تحرك القساوسة إلى الخانكة هل تم هذا بشكل منظم أم تم بشكل غير منظم؟

- أقاويل كثيرة قيلت في هذا الموضوع، وهل هي كنيسة؟ هل هي جمعية؟ هل حرقتم؟ ما مدي خطورة ما حدث؟ لذلك ذهب القساوسة إلى هناك لكي يروا ماذا حدث، وكان ممكناً أن يذهبوا في الأتوبيسات ويرجعوا في هدوء دون أن يحدث شيء، لكن قبل أن يصلوا إلى الكنيسة بحوالي كيلو متر، أوقفهم رجال الأمن ومنعوا الأتوبيسات من الذهاب، فاضطروا لأن يمشوا فقالوا هذه مسيرة، تسبب هذا في إحداث نوع من العناد فأصروا على الصلاة في هذا المكان مهما حدث.

• ولكن ألا تعتقد أن إعلانك للصوم كان فيه منهج جديد للكنيسة في سلوكها للتعبير عن موقفها، وألا تعتقد أنك ساهمت بشكل أو بآخر في تعميق الخلاف بمثل هذا الإعلان؟

- هل نسمح لجانب بالاعتداء بلا محاسبة والجانب المعتدي عليه لا نسمح له حتى بالشكوى إلى الله؟ سعد زغلول قال مرة " هناك قوم إذا وجدوا ضاربا يضرب ومضروبا يبكي يقولون للمضروب لا تبك قبل أن يقولوا للضارب لا تضرب " . حينما لا توجد سلطة مدنية أو بشرية تمنع الاعتداء أو تقيم العدل يلجأ الناس إلى الله بالصوم والصلاة لكي يقيم هو بنفسه العدل ويكون أننا نعلن صوما ليس فيه اعتداء علي أي أحد وليس فيه إساءة إلى أحد من الناس، إنما هو منفذ روحي والكنيسة استخدمت هذا المنهج في عصور متعددة.

• هل هو شكل من أشكال المعارضة السلبية؟

- هي ليست مسألة معارضة، هي شكوى ، فنحن لم نعارض الدولة في شيء ولا نعارض إخواننا المسلمين في شيء، وإنما مجرد شكوى مقدمة إلى الله.

• الإعلان عنها ، ألا يعتبر شكلا من أشكال التصعيد؟

- الأمور يا أخي مصعدة عن طريق الاعتداءات المتكررة وليس عن مجرد فرض الصوم، هل تريد منا كقادة دينيين أن نأخذ موقفا سلبيا كاملا لا نراعي فيه شعور أولادنا المجروحين، نقطة ثانية: ما موقف أولادنا منا؟ فيه أقباط معتدى عليهم، فيه كنائس حصل عليها اعتداءات، لو شعر الأقباط بأن رؤساءهم الدينيين لا يتحركون إطلاقا ولا يبدون أي مشاعر ولا يتصلون بالمسؤولين ولا أي شيء.. حينئذ يفقدون الثقة بهم، بالإضافة إلى أن أحدا من القادة المدنيين المسيحيين لم يأخذ موقفا، فكيف يعالج الموقف؟ يقبل كل شيء في هدوء دون حتى عبارة احتجاج؟

فماذا كنت أنت شخصا تقترح على الأقباط أن يفعلوه إذا حدث اعتداء

علي كنيسة من كنائسهم وبقي الأقباط لا يعرفون كيف يقيمون كنائسهم الدينية وأمامهم مكان محترق ماذا تقترح أنت شخصيا؟ أنا أثق فيك ويهمني أعرف رأيك.

• أتصور أن الإعلان عن الصوم بهذا الشكل في هذه المرحلة كان فيه شكل من أشكال التصعيد الذي قد يفهم منه أنه تصعيد متعمد وشكل من أشكال إثبات القدرة علي المواجهة؟

ويقاطع البابا شنودة متخليا عن هدوئه لأول مرة قائلا:

– أنا آسف لأننا لم نشعر الآخرين أننا ميتون!! أنا في هذه الحالة أفقد الأقباط، يشعرون في هذه الحالة بأن البطريك لا يحس ولا يشعر حتى لو حرق الكنيسة.

• هل أحسست في سنة ١٩٧٢ عندما قررت الإعلان عن الصوم بأنكم في مفترق طرق ينبغي أن تختاروا فيه أحد أسلوبين؟

– قبل أن تحدث حادثة الخانكة حدثت أشياء أخرى، حدث حرق الكنيسة في سنهاور، وحرق الكنيسة في قرية في قنا، والمنشورات التي صدرت في الإسكندرية ضد القمص بشوي، ثم المنشورات المزورة التي صدرت ضدي أنا أيضا، والحكومة تركت كل شيء هادئا لدرجة أنني قلت لأحد الوزراء الذين زاروني من رئاسة الجمهورية : أنتم تتركون المشاعر تتجمع وتتحفز ضدنا كل هذه المدة، عملية إثارة واسعة النطاق، وعندما يقول الأقباط نصوم يتهمونا بالتصعيد.

• من السبب في كهرة الجو و لمصلحة من كان ذلك؟

– تحليلي أن الجماعات المتطرفة التي كانت مسجونة منذ سنوات طويلة وخرجت أطلقت جو غضب مكبوت ولأنهم غير قادرين علي عمل

شيء ضد الدولة هاجموا الأقباط كشكل من أشكال التنفيس وبعدها قتلوا الشيخ الذهبي لأنه كان مختلفا معهم في الرأي وبدأت المسألة تأخذ أشكالا أخرى وأخذت الدولة تشعر بخطورة هؤلاء الناس وأن الأقباط ضحية فإذا كان ممكنا أن تقتل عميد كلية أصول الدين وشيخا من أفضل الشيوخ المسلمين المعروفين، وربما كثير جدا من الأزهريين تلاميذه ويقتل لمجرد أنه يختلف معهم في الرأي، فماذا يمكن أن يقال عن المسيحيين أنفسهم الذين يختلفون معهم في الدين؟

• ألا يمكن أن نضيف هنا أيضا وضع الواقع السياسي في ذلك الوقت، ألا تعتقد أن حالة التوتر والغليان العامة في المجتمع كانت أحد العوامل المسببة لازدياد التصعيد؟

- هذا تخريج سياسي ، لكن إذا كانت هناك عوامل توتر كنا نلمسها في أعقاب نكسة ٦٧ مباشرة بعد ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ قبل أن يحدث شيء لكن لم تحدث هذه الأحداث بقوة إلا بعد حركة التصحيح بعد خروج كل المعتقلين وبدأ الناس يشعرون بخوف وخاصة في أعقاب قتل فضيلة الشيخ الذهبي لأن هؤلاء الجماعة أنفسهم كانوا يأخذون موقفا من المحكمة، يمكن أن يديروا ظهورهم للمحكمة، يمكن أن يهتفوا هتافات، أي لا يوجد أي احترام لساحة القضاء. أتذكر فكاهة البعض قالها وقتها بعد اكتشاف التكفير والهجرة قال البلد الآن فيها مجموعتان، مجموعة التكفير والهجرة ومجموعة التفكير في الهجرة.

• ألا تعتقد أن الموقف المتشدد الذي أخذتموه في هذا الوقت كان فيه شكل من أشكال الإجبار أو لي الذراع كما وصفه الرئيس السادات في ذلك الوقت؟

- هو يقول لي ذراع؟ هل إذا اعتدي عليك إنسان وطالبته بإنصافك

يعتبر لي ذراع؟

* هل تعتقد انك في بعض الأحيان متشدد في ردود الفعل مثلا أنا أتصور الموقف الذي نعتبره البداية، بداية التغير هو موقفكم من أحداث الخانكة، ألا تعتقد أنه بموافقتكم علي توجه حوالي ٤٠٠ شخص منهم حوالي ١٠٠ قسيس وشماس إلى المكان للصلاة، ألا تعتقد أنه كان فيه شكل من أشكال التصعيد؟ وألا تعتقد أن هذا موقف متشدد إلى حد ما؟

– أنا سوف أسألك سؤالاً: في هذا الوقت، أي هيئة من الهيئات لو حرق لها مكان عبادة ألا تتضايق؟.. هل المطلوب من الأقباط باستمرار أن يكونوا من النوع الذي لا تتأثر ولا تتحرك مشاعرهم إذا حرقت كنائسهم أو إذا قتل لهم كاهن مهما حدث؟

* عندما اتخذت قراراً مثل هذا بأن يتوجهوا بمثل هذا العدد لإقامة صلاة في مكان أحرق منذ أيام ألم تكن مقدراً حجم رد الفعل الذي يمكن أن يحدث في وقتها، ألم تتوقع أنه يمكن أن يتحول الأمر بالفعل لكارثة بالمنطقة؟

– لم يكن هنا أي خوف إطلاقاً من أي ردود فعل، وفعلاً لم يحدث شيء علي الرغم من منع الكهنة من الذهاب بالأتوبيسات وذهابهم علي أقدامهم لم يحرك هذا أي شيء، الجو لم يكن ملتهباً كما حدث فيما بعد، لم تكن المسائل في أواخر ٧٢ قد وصلت إلى هذا الحد الضخم، كان الجو هادئاً جداً عن هذه الأيام.

ما حدث لم يكن مبادرة بفعل، ولكنه كان رد فعل، لو الدولة تداركت الأمر وأمرت مثلاً بإصلاح الحريق وأرضت شعور الأقباط بأن يذهبوا ليصلوا كانت المسألة هينة، لكن عندما نجد أن مشاعر هؤلاء الناس لا يراعيها أحد يدفعهم هذا لأن يتصرفوا تصرفاً شديداً بعض الشيء.

• ألا تعتقد أنه في بعض الأحيان التقارير التي تجيء إليك لا تكون دائما دقيقة، وقد تكون متأثرة بانفعال الحدث، وبذلك تكون الصورة أكثر تهويلا من حجمها الطبيعي، مع ملاحظة أنه علي أساس هذه الصورة تتخذ ردود الفعل أحيانا، وبالتالي يكون رد الفعل مبالغا فيه؟

- جميع الناس مسلمين ومسيحيين كلهم متفقون علي أن مكان العبادة قد أحرق، لكن الفارق أن البعض يقولون هذه جمعية والبعض الآخر يقول هذه كنيسة. والدكتور العطيبي يقول هذا مكان تقام فيه الشعائر الدينية. كحل وسط إلى أي مدي تطلب من الناس في كل وقت تحرق أماكن عبادتهم تبقي أعصابهم في ثلاجة؟ هم لا يعتدون علي أي أحد مجرد أنهم زاروا ورجعوا فهل الزيارة تعتبر إثارة والحريق لا يعتبر إثارة، هل كان الموقف يتطلب هذا العدد الذي شارك في موكب الكهنة.

هذه ظروف كانت صعبة وقتها ولم يكن أحد لديه القدرة علي ضبطها، كانت المشاعر متحفزة، كان يمكن بتصرف لطيف من المسؤولين أن يهدئوا مشاعر الناس.

انتهت اللجنة التي شكلها مجلس الشعب من تقريرها، وأرسلته إلى الرئيس أنور السادات ومعه خطاب موجه إليه يقول إن هذا الأمر لا يتداركه إلا رئيس الدولة بحكمته ومسئوليته عن كل مواطنيها، وكونه الحارس لوحدها الوطنية، ونعود لرواية هيكل فيقول إن السادات اتصل به وأبلغه أن مجلس الشعب أعاد إليه الكرة، وذهب إليه هيكل في بيته- طبقا لروايته- وعرض عليه وجهة نظر مفصلة في إمكانية الحل.. كان رأيه أن قضية الخط الهمايوني ما زالت أكبر سبب للمشاكل، وأنه لا بد لها من حل يعطي ما لله وما لقيصر لقيصر وقص عليه كيف حل عبد الناصر هذه المشكلة من خلال اتفاقه مع البابا كيرلس علي وضع عدد معين من

تصريحات بناء الكنائس الجديدة تحت تصرف البابا. واقترح عليه هيكल أن يذهب إلى الأزهر فيقابل هيئة كبار العلماء ثم يذهب بعد ذلك إلى البطريركية فيقابل البابا وأعضاء المجلس المقدس حاملا معه لكل من الفريقين رسالة مؤداها إن الوطن أحوج ما يكون الآن إلى وحدته الوطنية، ثم أن التسابق في بناء الكنائس والمساجد تسابق حافل بدواعي الإثارة، وأن احتياجات التطور الاجتماعي لا تتطلب فقط بناء مساجد وكنائس جديدة، ولكنها تتطلب أيضا بناء مدارس ومستشفيات جديدة.

في اليوم التالي ذهب الرئيس السادات بالفعل إلى الأزهر والتقي بهيئة كبار العلماء وعلي رأسهم شيخ الأزهر، ثم انتقل من هناك إلى مقر البابوي حيث التقي بالمجمع المقدس وعلي رأسه البابا شنودة. ويبدو أن الرئيس السادات كان يتوقع الود في اجتماعه بالأزهر، لكن الشكوك كانت تساوره بشأن اجتماعه في المقر البابوي، لقد فوجئ هناك بالحفاوة التي استقبل بها، خصوصا حين حياه البابا باعتباره أبا لكل الشعب. وعندما حان وقت صلاة الظهر وكان السادات مازال في اجتماعه بالرهبان قال لهم إن موعد صلاة الظهر قد حان، ثم قام يؤدي صلاة الظهر في غرفة اجتماعات المجمع المقدس، ونشرت الصحف صورة الرئيس وهو يصلي، بينما رهبان المجمع المقدس يظهرون في خلفية الصورة.

يقول هيكل " كنت في انتظار الرئيس في بيته عندما عاد من الزيارتين: إلى الأزهر وإلى المقر البابوي وسألته كيف سارت الأمور وكان رده: "رائعا".

ثم راح يصف لي كيف استقبله شنودة، وكيف قال له انه زعيم الشعب وأب كل طوائف الأمة وراعيها جميعا ثم استطرد: إن شنودة ليس سيئا كما تصورت وأضاف الرئيس السادات لقد قلت له إن كيرلس كان تحت تصرفه تصريحات ببناء ٢٥ كنيسة جديدة، وسوف أضع تحت تصرفك أنت

تصريحات بخمسين " ، وأضاف السادات لهيكل :- طبقا لروايته - إنك لا تتصور ماذا قال لي ، إنه لم يتوقف لحظة طوال الوقت عن تكرار قوله إنك قائدنا وزعيمنا وراعينا .

الرئيس أنور السادات ركز عدة مرات في خطابه الذي ألقاه في ١٤ مايو ١٩٨٠ أمام مجلس الشعب بمناسبة ذكرى حركة ١٥ مايو علي اجتماعه مع البابا شنودة والمجمع المقدس في ديسمبر ١٩٧٢ ، ومن المهم أن نورد روايته لهذا الاجتماع وذلك من خلال فقرات تناثرت وتكررت عبر خطابه المرتجل في ذلك اليوم . يقول الرئيس السادات " بعد ما طممني إسماعيل - يقصد المشير أحمد إسماعيل علي وزير الحربية في ذلك الوقت - علي الموقف الدفاعي اتجهت إلى الأزهر وزرت مجمع البحوث الإسلامية ورحت البطيركية .. في الأزهر تكلمت مع إخواننا العلماء وأن مصر فوق كل شيء .. في البطيركية نفس الشيء .. ولما سألت في البطيركية ما هي المشكلة؟ قالوا المشكلة كنائس ، وقلت لهم كم كنيسة عايزين؟ قالوا ٣٠ ، ٣٥ قلت لهم لا .. خمسين وكل ما بني قبل ذلك بدون تصريح مصرح به ، وأديت الكلام ده لوزير الداخلية ممدوح سالم وقتها .. وراح أكد هذا الكلام ونفذه .. انتهت .. فنبهت أنا بقي في البطيركية وقلت إنه عيب إياكم أن تعودوا إلى هذا ، ليه ، لأن المعني اللي وراها سيئ قوي . المعني اللي وراها أن مصر في محنة . وفرصة لبعض القيادات المسيحية الجديدة تريد أن تجعل من الكنيسة سلطة في الدولة " .

وفي خطابه بعد إجراءات سبتمبر ١٩٨١ قال السادات حول هذه النقطة " لما رأس الكنيسة الأنبا شنودة طلب كنائس ، لما سألت عايز إيه ، قال : عايز أعبد ربي ، وعايز كنائس ، قلت له .. يعني أنت مش عايز تعمل

زعيم؟.. لا.. لك حق في طلب الكنائس كام في فكرك كده قال لي ٣٠-٣٥ كنيسة قلت له لا خليهم ٥٠ " .

ونصل الآن إلى رواية البابا شنودة لوقائع هذا الاجتماع حيث يقول :

كان الرئيس السادات قد زارني في ٢٣ ديسمبر ١٩٧٢ وعقدنا اجتماعا منفردا استغرق ساعة ونصف الساعة، ثم اجتمع الرئيس بالمجمع المقدس لمدة ٢٠ دقيقة في الاجتماع المنفرد شرح لي الرئيس السادات كثيرا من الأوضاع السياسية والعسكرية. وقال إنه بدأ في عملية الاستعداد الجاد للحرب واعتبرت ما قاله لي سرا لا أبوح به إلا أنه بعد انتصار أكتوبر ٧٣ أذاع هذا الكلام للجميع !

قال لي السادات في هذا الاجتماع: إن الأقباط يقيمون كنائس غير شرعية تسيء للمسلمين فلنتفق علي خطة سنوية للكنائس التي تحتاجها ونصدر بها قرارات جمهورية والأمور تمشي صحيحة طبقا للقانون. وأنا أعدك بأن أوافق علي طلبك وأزيد عليه عشر كنائس من عندي.

ثم سألني السادات عن العدد المطلوب؟.. فوجئت بهذا السؤال الذي لم أكن أفكر فيه من قبل وقلت بيني وبين نفسي لو قلت له عددا كبيرا يبقى بأستغل نبل الرجل، ولو قلت له عددا قليلا فقد أضعت حقوق الأقباط واحتياجاتهم.

صمت أفكر، فقال السادات لي: لماذا لا تتكلم؟، قلت له: في الحقيقة ياسيادة الرئيس أنا أفكر في احتياجاتنا من الكنائس، بحيث لو تم تنفيذها لا تقع في حرج أو إشكال مع إخواننا المسلمين.

رد السادات: إحنا الأمور الداخلية كويسة.. بس المهم نكون متعاونين في

الخارج.. اللي أنت عاوزه أنا أعدك به وأضيف عليه عشر كنائس من عندي.

قلت : ياسيادة الرئيس عندنا في مصر أكثر من عشرين محافظة فإذا كان في كل محافظة بمدنها ومراكزها وقراها نحتاج إلى كنيسةتين يصبح العدد المطلوب أربعين كنيسة.

وافق السادات علي طلبي وأضاف الكنائس العشر التي وعد بها ليصبح العدد خمسين كنيسة، وهذا الذي تحدث عنه السادات كثيرا في كل مناسبة وفي كل خطبه وأحاديثه.

قلت : ياسيادة الرئيس بالنسبة للكنائس القديمة هل تتطلب تصريحا لعمليات إعادة البناء أو الترميم لها، لأن هذه الكنائس لو تطلبت تراخيص جديدة لأدرجت في عدد الخمسين كنيسة وأصبحنا بلا جديد.

قال السادات : لك وعد علي بأن كل الكنائس القديمة تعتبر قائمة في رسالتها ولا تحتاج إلى تراخيص جديدة.

قلت له : أخشى أن يجري وراءنا رجال المباحث ويطلبوا منا تصريحا.

قال السادات : لا ، أنت بتكلم رئيس الجمهورية وأنا وعدتك.

قدمت الشكر للرئيس السادات وطلبت منه إبلاغ المسؤولين بما اتفقنا عليه.

كان هذا الاجتماع هو نتاج جو التوتر الذي عاشته مصر عام ٧٢ والذي وصل إلى ذروته بأحداث الخانكة في نوفمبر، وأصبح هذا الاجتماع صالحا لأن نعتبره ختاماً مؤقتاً ومناسباً لحالة الصدام التي نشأت بين الكنيسة والدولة التي بدأت في ذلك الوقت، أو علي الأقل هو نزع مؤقت لفتيل الصدام. ولكننا لا نستطيع أن نترك ذلك الحادث العلامة في تاريخ العلاقة

بين الكنيسة والدولة دون أن نتوقف عند محاولة فهم دلالاته ، وتأثيره في العلاقة بين الطرفين ، وفي إحساس الكنيسة- أو قيادتها- بحدود قوتها وقدرتها علي التأثير.

لقد كان المسلك الذي اختاره البابا شنودة لعالجة تلك المشكلة معبرا عن رغبة قوية منه في ممارسة دور جديد ، وتعبيرا عن تصور جديد لحدود الدور الذي علي الكنيسة وبابا الأقباط أن يلعبه في المجتمع القبطي وفي علاقته بالمجتمع المصري. ويمكننا أن نحدد مجموعة من الدلالات التي يمكن استخلاصها من هذا الموقف :

كان قرار البابا شنودة بتصعيد الموقف تعبيرا عن اختبار عند مفترق طرق ، شعر بأنه ينبغي أن يحسم اختياره وقتها. فبدلا من التزام الطرق التقليدية التي كانت متبعة في مثل هذه الأحوال قرر البابا شنودة أن يعبر عن غضبه بصوت عال ، ليس فقط بصوت عال ولكن بمواجهة- ولو من طرف واحد- يعبر فيها عن قلق طائفته وضيقهم مما يعتبرونه مضايقات.

كان ذلك الإعلان هو الموقف الأول للكنيسة الجديدة بعد أن دانت السيطرة عليها لأبناء الجيل الجديد ، ذلك الجيل الذي أتى محملا بأحلام كبيرة وتصورات أكبر عن حجم الدور الذي ينبغي لهم أن يلعبوه وأن تلعبه الكنيسة في حياة الأقباط وفي المجتمع بشكل عام. ولذلك فقد كان هذا الموقف تعبيرا أو مؤشرا مبكرا عن ذلك التصور الذي أتوا به.

أيضا يمكن اعتبار هذا الموقف إعلانا واضحا من قبل الكنيسة عن انتهاء دور من اصطلاح علي تسميتهم بالصفوة القبطية والشخصيات القبطية العامة في القيام بدور الممثل عن الأقباط ، وتأكيد الكنيسة علي أنها الممثل الوحيد للأقباط والمدافع عن مصالحهم.

في إطار النقطة السابقة أيضا يمكن اعتبار ما حدث هو اختبار لقدرة الكنيسة علي الحشد وعلي التأثير في رعايها. وحسم قضية من يمثل الأقباط. وذلك بدفع الأقباط وخاصة الشباب منهم للمقارنة بين موقف القيادات المدنية القبطية والقيادات الدينية، وبخاصة البابا شنودة.

يعد هذا الحادث هو الطلقة الأولى في صراع الذاتين- شنودة والسادات- والذي استمر طويلا بعد ذلك.

كان هذا الحادث تعبيرا عن أن ريحا جديدة بدأت تهب علي مصر، هذه الريح تحمل في طياتها مخاطر الشقاق بين عنصري الأمة المسلمين والأقباط. وتعبيرا عن تغيرات بدأ المجتمع المصري يعاني من آثارها.

النقطة الأهم في كل هذه الدلالات أن الكنيسة القبطية قد قررت أن لا عودة إلى قواعد الماضي، وأن قوانين جديدة ينبغي أن تحكم علاقاتها بالمجتمع وبالدولة وبالأقباط، وأنها قد اختارت المواجهة والمجابهة أحيانا طريقا لها في إعلان معارضتها وإثبات وجودها وذاتها وقوتها.

انتهت أحداث الخانكة، ولكن لم تنته الدلالات، ولم ينس الأقباط هذا الحادث في الداخل أو الخارج، ولم تنسه أيضا الدولة، ولا أعتقد أن البابا شنودة هو الآخر قد نسيه، فالخانكة- بحق- كانت نقطة الفصل والحسم بين مرحلتين في علاقة الكنيسة بالدولة.

الفصل الخامس

الخط.. وسوء الفهم

تختلف الرؤى حول دور الكنيسة، وتتباين ما بين اقتصار دورها علي المسائل الدينية والشعائر فقط وبين القيام بدور مؤثر وواضح في شئون المجتمع الذي هي فيه. وما بين هذين المفهومين هناك مفاهيم توفيقية، وهذا الاختلاف عمره من عمر المسيحية، فمنذ البدايات الأولى للمسيحية كان أحد أهم التساؤلات المطروحة هو العلاقة بين المسيحية والسياسة.

علي أنه ينبغي هنا أن نطرح الحدود الواقعية القصوى لهذه العلاقة، فقضية ممارسة رجال الدين المسيحي للحكم انتهت منذ العصور الوسطى، أي أن ممارسة الكنيسة للحكم كبديل سياسي أمر غير مطروح الآن علي الساحة المسيحية العالمية، و بالتالي فهو غير وارد بأي معني في الإطار المصري، ولكن ممارسة الكنيسة لدور سياسي يمثل البديل المطروح أو هو الحد الأقصى المطروح، وحول حدود هذا الدور أو هذه المشاركة تكمن الخلافات داخل الكنيسة نفسها.

ولعله من المناسب هنا وقبل أن نبدأ في طرح التصورات المختلفة لدور الكنيسة في المجتمع والوضع الحالي لها أن نعرض لوجهة نظر أحد الباحثين المسيحيين المعروفين باهتمامهم بالشأن القبطي وهو الدكتور رفيق حبيب إذ يقول إنه في المجتمعات التي تمثل فيها الكنيسة دين الأقلية، تميل الكنيسة لربط وجودها بالدولة، لتؤكد كيانها كجزء أصيل من المجتمع، مندمج في نظامه الأساسي. ولكن في فترات محددة تشعر الكنيسة بالخطر لأسباب منها:

١- الخوف من فقد الكنيسة قدرتها علي جذب الجماهير.

٢- تضائل الخط الفاصل بين الكنيسة والدولة مما قد ينتج عنه ترك أعضائها لها وانخراطهم في الكيان العام للدولة.

٣- فقدان الكنيسة للشعبية وانحسار دورها تماما.

٤- عندما تتزايد جماهيرية الكنيسة دون أن تستطيع تقديم حل أو إجابة لمشكلات هذه الجماهير، فتخاف من فقد الثقة فيها، أو انقلابهم عليها.

ويعتقد د. حبيب أن السبب الأول والأخير يشرح حالة الكنيسة في السبعينيات وما بعدها. والسبب الثاني يصف وضع الكنيسة في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات. والسبب الثالث يمثل حالة الكنيسة في النصف الأول من القرن الحالي. لهذا يمكن تحديد الخط العام للعلاقة بين الدولة والكنيسة في حركتين متعارضتين هما:

١- محاولة ربط الكنيسة بالدولة.

٢- محاولة تمييز الكنيسة عن الدولة.

والواقع أن تحديد مرحلة متميزة بمحاولة محددة، لا يعد تحديدا دقيقا، فغالبا ما نجد الاتجاهين معا، ولكن في كل فترة يظهر اتجاه أكثر من الآخر وفي السبعينيات وما بعدها، كان الاتجاه نحو التمييز عن الدولة هو السائد. فمنذ السبعينيات، تجمعت عوامل تدفع الكنيسة إلى محاولة تأكيد تمييزها، ومنها:

١- لجوء الأقباط للدين والكنيسة، والذي يتواكب مع لجوء المسلمين للدين.

٢- خوف الكنيسة من احتمال فقدانها لشعبيتها.

٣- محاولة الكنيسة لإشباع الجماهير المتجمعة حولها وتحقيق احتياجاتها.

٤- وجود أزمة هوية حادة في المجتمع المصري، مما دفع كل جماعة إلى تأكيد هويتها الخاصة، وربما إلى المبالغة في تأكيد هذه الهوية.

٥- ظهور مناقشات و أطروحات وحلول دينية للقضايا المجتمعية، مما دفع المؤسسات الدينية للدخول في معترك المناقشات الدينية السياسية.

لهذه العوامل معاً، كانت السبعينيات والثمانينيات، فترة لظهور الخطاب الكنسي التمييزي أكثر من الخطاب التكاملي. ولكن، وكما سنرى فيما يلي، تميز موقف الكنيسة ب بروز الخطاب الاعتراضي. وظل الخطاب التكاملي موجوداً، دون أن يكون بارزاً، أي أن الكنيسة كانت تحاول تمييز نفسها ودورها، وفي نفس الوقت ظلت هناك مساحة فعالة لمحاولة الارتباط بالدولة وخطها العام، وعندما تعترض الكنيسة أو تثبت تمييزها، لا يحدث ذلك من خلال عمل سياسي يلجأ للعنف. فالكنيسة عندما تحتج تحاول المحافظة علي روابطها مع الدولة، وتحاول البعد عن السلوك المرفوض اجتماعياً، أو السلوك الذي يمكن أن يدينها، أن أحد أشكال رد فعل الأقلية تجاه السلطة السائدة، هو المقاومة السلمية. ولأن الكنيسة تمثل الأقلية، ولأنها تمثل أقلية تنتمي إلى الطبقة الوسطى، ولأنها تتميز بالميل السلمية الشائعة في الشخصية المصرية، لكل هذا كان الأقباط عامة، والكنيسة خاصة، أميل إلى أشكال المقاومة السلمية.

وهناك مجموعة من الاتجاهات التي تفسر التاريخ الكنسي وعلاقة الكنيسة بالمجتمع والدولة:

أولاً: الاتجاه العلماني في تفسير التاريخ الكنسي، وهو يؤكد علي انفصال الدين عن الدولة في المسيحية ويرى أن الكنيسة خرجت عن المسيحية الصحيحة عندما خلطت بين الدين والدولة، ويردد هذا الاتجاه أهمية قيام الكنيسة بدورها الديني دون تدخل في السياسة كذلك أهمية

ابتعاد رجال الدين عن السياسة، وبهذا يصبح الدين عبارة عن موضوع عبادي أخلاقي فردي ويمثل هذا الاتجاه مجموعة العلمانيين من بين الأقباط الذين اندمجوا في إطار ثورة يوليو، وصاروا جزءاً من تيارها الأصيل.

ثانياً: الاتجاه الكنسي الانعزالي، ويتفق مع التيار العلماني في تأكيده علي فصل الدين عن الدولة، حيث يرى أن الكنيسة لها وظيفة أساسية وهي التعليم الديني، وهناك بالفعل تيار داخل الكنيسة القبطية يتبنى هذا الاتجاه، ولعل أبرز ممثليه الأب مقي المسكين، وهو يمثل مدرسة في الفكر والعمل، فهو يعتقد أن الدين علاقة بين الله وبين ضمير كل فرد، وأنه لا ينبغي أن تكون لها علاقة بالسياسة. وهو بالطبع يختلف في هذا جذرياً مع البابا شنودة الذي يمثل الاتجاه الثالث.

ثالثاً: الاتجاه الكنسي الشمولي، والذي يرى أن المسيحية دين ودولة، وأن الفكر المسيحي يشمل مختلف جوانب الحياة، والأکید إن أهم ممثليه البابا شنودة الذي يعتقد أن الكنيسة مؤسسة شاملة مكلفة بأن تقدم حلولاً لكل المشاكل وأجوبة لكل الأسئلة المتصلة بالدين والدنيا.

رابعاً: الاتجاه التوفيقي، وهو يتمثل في رؤية دور الكنيسة باعتباره دوراً دينياً أساساً ولكن يضاف لهذا الدور، البعد الوطني، بحيث يكون علي الكنيسة أن تقوم بأداء أدوار وطنية محددة، مثل الوقوف في وجه المستعمر وغيرها، وهذا الاتجاه يحدد دور الكنيسة علي أساس رؤية قيمية مثالية، تفترض حدوث توازن بين البعد عن السياسة، والقيام بدور وطني. ومن الواضح طبعاً أن الاتجاه الذي سيطر علي الكنيسة المصرية بعد أن وصل جيل الأربعينيات إلى السيطرة علي الكنيسة، هو الاتجاه الثالث الذي يعتقد في أن المسيحية دين ودنيا، وبالتالي لا توجد خطوط فاصلة بين ممارسة الدور السياسي وممارسة الدور الديني.

العديد من العوامل هي التي أدت إلى هذا، الأكيد أن وصول البابا شنودة والتيار الذي يمثله كان أحد أهم العوامل التي أدت لذلك، ولكن هناك من الظروف الذاتية الخاصة بالكنيسة ذاتها، والظروف الموضوعية الخاصة بالمجتمع ككل وبالدولة. مجموع هذه الظروف هي التي سمحت للكنيسة بقيادتها بأن يكون لها هذا الدور وهذا الحجم، وهذه القدرة علي التأثير في المجتمع. و أجدني مضطرا للاستعانة مرة أخرى بوجهة نظر الباحث المسيحي د. رفيق حبيب والذي يتعرض لضغوط شديدة من جراء دراساته حول الشأن القبطي، عندما يتناول دور الكنيسة في المجتمع، حيث يتناول الملامح العامة لدور الكنيسة من خلال تأثير القيادات الجديدة عليها، فقد كان هدف هذا الجيل الذي خرجت منه القيادات الكنسية الحالية هو خلق حياة ثلاثهم، وتلائم طموحهم من خلال الكنيسة ومن خلال العمل داخل الكنيسة، لهذا كان اتجاه الجيل الجديد إلى الكنيسة بهدف توسيع دورها في المجتمع، انهم بصدد تغيير دور الكنيسة ومكانتها في المجتمع، وهنا ظهرت قضية مهمة، فقد كان توجه هذا الجيل إلى الكنيسة كمؤسسة اجتماعية، يتضمن أن يكون لها مكانة في المجتمع من خلال العمل الاجتماعي والتعليم. لكن هذا التوجه كان له رد فعل آخر، فقد كان هناك ميل إلى الانعزال لدى هذه الجماعة، أي الجيل الجديد، فعندما تركت المجتمع وهي تحمل أحلاما له، تحاول تحقيقها من داخل الكنيسة، تحول اهتمامها تدريجيا من المجتمع إلى الكنيسة. وبعد أن كان التوجه الأول هو تحقيق الإنجاز في المجتمع من خلال الكنيسة، أصبح اتجاههم مع الوقت ينحصر في حدود الكنيسة. بهذا ظهرت قضية جديدة، فلم تعد القضية هي العمل من خلال القنوات العامة في المجتمع أو العمل من خلال الكنيسة بل أصبحت الاختيار بين الكنيسة أو المجتمع. هكذا كانت الكنيسة بالنسبة لهذا الجيل الجديد، هي المجتمع البديل.

وقد أسهم في حدوث ذلك مجموعة من العوامل أهمها الإحباط الذي عايشه هذا الجيل ونتصور كيف أنه لم يجد طريقه في المجتمع ، فأراد أن يجد طريقه في الكنيسة. وقد كان جيلا مؤهلا للعمل الوظيفي العام ، ولهذا كان الإحباط عاملا في الابتعاد عن المجتمع ، وتركيز الاهتمام في دائرة الكنيسة. فمن خلال الاهتمام بالكنيسة ، يمكن تحقيق قدر أكبر من الإشباع والإنجاز. فقد كان طريق الإنجاز في المجتمع صعبا ، وربما يكون مستحيلا. من هنا كانت جاذبية الكنيسة كمجال للعمل ، فأيا كانت مشكلاتها وظروفها ، فهي تمثل مجالا مفتوحا لعمل القبطي ، فظروفها ومشكلاتها محدودة باعتبارها مجتمعا صغيرا ومغلقا. واختيار الكنيسة كبديل للمجتمع يشير لميل جماعة من المجتمع القبطي للشعور بالاغتراب في المجتمع ، ولهذا عوامل قد ترجع إلى نشأتهم الدينية ، التي أدت إلى وجود مسافة فاصلة بين الكنيسة والمجتمع وهي تمثل جذور الانفصال بين الكنيسة والمجتمع ، وفي جيل الأربعينيات قد نجد من لم يعثر علي طريقه في المجتمع ، فأتجه إلى الكنيسة. ونجد أيضا من أراد أن يحقق إنجازا في المجتمع ، من خلال مفاهيمه الدينية ، فلم يجد وسيلة لذلك فأتجه إلى الكنيسة. هنا يظهر أول تناقض بين أحلام هذا الجيل وطموحاته وبين ما حققه بالفعل. لقد كان جيلا يريد للكنيسة أن تصبح جزءا من المجتمع ، ويحقق بذلك دورا اجتماعيا عاما من خلال الكنيسة ، وهذا من شأنه إدخال الكنيسة كعنصر فعال في المجتمع ، وإقامتها في مشكلات المجتمع والسياسة.

ولكن من أجل تحقيق ذلك كان عليهم أولا خلق كيان ووجود اجتماعي للكنيسة يجعل منها بناء قويا ، يمكنهم من تحقيق دور اجتماعي. ولهذا كان على الجيل الجديد تحقيق مرحلتين :

١- خلق كيان اجتماعي للكنيسة.

٢- إدماج هذا الكيان في المجتمع ، كعنصر فعال ومؤثر.

من جانب آخر كانت بداية الجيل الجديد داخل الكنيسة ذات منطلقات دينية ، فكان تركيزه الأول علي القضايا الدينية ، قبل الدخول في القضايا الاجتماعية ، وهذا الاتجاه مع الرغبة في تكوين مجتمع داخل الكنيسة ، أدي إلى وجود فترة انعزال بين الكنيسة والمجتمع ، وبين رجال الدين الجدد والمجتمع ، كان ذلك في خمسينيات القرن الحالي. وعندما يصل هذا الجيل إلى القيادة ، نجد المزيد من تجمع الشعب القبطي حول الكنيسة ، والمزيد من الابتعاد بين الكنيسة والمجتمع. وتصبح المشكلة في كيفية إعادة هذا الكيان المتنامي إلى الاندماج في المجتمع ، دون أن يحدث صدام بين الكنيسة والمجتمع ، وكان أحد أمرين حتميا :

١- الاستمرار في الانعزال ، مع إمكانية التقليل المتدرج لدرجة الانعزال.

٢- الدخول في معترك الحياة ولقاء المجتمع ، حيث يكون الصدام حتميا.

وبدأ الجيل الجديد أولى خطواته بجمع الشعب القبطي بجميع فئاته حول الكنيسة ، ففي بدايات هذا القرن شهدت الكنيسة ابتعاد بعض الأقباط عنها ، وهو ما كان سمة المدن أكثر من القرى.

فلم تكن الكنيسة عاملا جاذبا لشباب المدينة ، الذي تميز بالتعليم والثقافة عن الفكر الديني السائد في الكنيسة ، واستقطبت الأحزاب السياسية ، ومجالات العمل العام والثقافي الكثير من الأقباط ، وعندما ازداد إحباط الطبقة الوسطي ، كان من نصيب الكنيسة جماعة من المثقفين أقدمت على العمل الكنسي ، ويلاحظ أن الكنيسة مثلها مثل المسجد لم تفقد

مكانتها في الريف، بل كانت المشكلة في المدينة، وكان من أسبابها تغيير نظم التعليم، والتصنيع والاتجاهات العلمانية، مما دفع البعض إلى الابتعاد عن المؤسسة الدينية، والانجذاب إلى حلم التحديث والتقدم.

ويستمر د. رفيق حبيب في تحليله: هكذا كان الدور الأول لرجال الدين الجدد، جذب الشباب إلى الكنيسة من جديد، وقد استطاعوا جعل الكنيسة مصدر جذب لأهل المدينة، في الوقت الذي تضاءلت جاذبية التحديث بفعل الزمن.

لكن تحقيق التجمع حول الكنيسة لم يتقدم في خطى سريعة بل كان عملية تدريجية تتوازي مع الظهور التدريجي لدور رجال الدين الجدد. ففي الخمسينيات وأوائل الستينيات شهد المجتمع موجات من الهجرة القبطية إلى الخارج، وكان ذلك دليلا علي الشعور بالاغتراب في المجتمع، ولم تكن الكنيسة قادرة حتى ذلك الحين علي جذب الشباب القبطي.

فحتى منتصف الستينيات، لم تصل قدرة الكنيسة علي جذب الشعب القبطي إلى ذروتها، ولكن في النصف الثاني من الستينيات، وبعد الهزيمة بدأت قدرة الكنيسة علي جذب الشباب تتزايد بوضوح.

وفي نفس هذه الفترة، كان رجال الدين الجدد قد وصلوا إلى مراكز تسمح لهم بالتأثير علي الكنيسة.

وربما تكون الهزيمة سببا للجوء إلى الكنيسة، وربما يكون ظهور فاعلية رجال الدين هو السبب، والواقع أن تجمع الأسباب يشير إلى وجود أزمة تعاني منها فئة في المجتمع، وهي الأزمة التي واجهت بعض أبناء الطبقة الوسطي، مؤكدة محدودية دورهم ومكانتهم في المجتمع. وكما أشرنا من قبل، كانت أزمة الطبقة الوسطى ظاهرة عامة في المجتمع تؤثر علي

المسلمين والأقباط، و بالتالي يمكن ملاحظة آثار هذه الأزمة لدى المسلمين والأقباط.

وهكذا بدأت الكنيسة تكسب المزيد من المريدين والاتباع خاصة منذ النصف الثاني من الستينيات. وكان أهم ما يجذب القادمين الجدد، فكر رجال الدين الذين بدأ تأثيرهم علي الكنيسة يتضح. فقد استطاعوا تقديم الدين بمفاهيم تتسع لمختلف جوانب الحياة العامة، حيث ظهر الاهتمام بمشكلات الشباب وقضايا السلوك اليومي، ومن خلال طرح المشكلات والقضايا العامة استطاع رجال الدين الجدد جذب أعداد متزايدة إلى الكنيسة، وهكذا أصبحت الكنيسة تمثل، لا الاهتمامات الدينية فقط، بل الاهتمامات الحياتية العامة أيضا.

من هنا كانت الكنيسة مجتمعا بديلا بالنسبة للأجيال الجديدة من الشباب، وكان لهذا المجتمع البديل ملامحه الخاصة، فعندما لجأ رجال الدين من جيل الأربعينيات إلى الكنيسة، كان ذلك مؤشرا لقيام الكنيسة بدور البديل عن المجتمع، ولكن علي مستوى الوسيلة وليس الهدف. فقد كانت الكنيسة بالنسبة لهم طريقا آخر لتحقيق طموحهم العام. بهذا كانت الكنيسة طريقا بديلا عن طريق المجتمع ولكن الأجيال الجديدة التي انجذبت للكنيسة بفعل دور رجال الدين الجدد، كانت تري في الكنيسة بديلا كاملا عن المجتمع، هنا نلمح واحدا من أهم آثار رجال الدين الجدد، وان كان ذلك غير مقصود. فمن خلال محاولتهم لتجديد فكر الكنيسة ودورها في المجتمع ليشمل مختلف جوانب الحياة العامة، حولوا الكنيسة إلى كيان يصلح لكي يكون بديلا كاملا عن المجتمع، وبالتالي كان توسيع دور الكنيسة في هذه المرحلة، يعني توسيع مفهوم الكنيسة وصورتها لدي المجتمع، لتصبح مجتمعا بديلا يعيش فيه القبطي ويركز فيه علي

أحلامه واحتياجاته، ويجد فيه ما يحتاجه من إشباع نفسي واجتماعي.

وأسال البابا شنودة عن وجود اتجاهين داخل الكنيسة فيما يتعلق بطبيعة دور الكنيسة، الأول يعتقد أن للكنيسة وظيفة دينية فقط، والثاني يرى أن لها دورا أبعد من ذلك، وأسأله أين تقف الكنيسة وقيادتها من هذه القضية؟، يقول البابا شنودة " إن المسألة مسألة اختلاف في المفاهيم، ينبغي في البداية أن نحدد مفهوم كلمة الدور الروحي والدور الديني، مثال لذلك عندما يأتيني إنسان فقير ومديون، هل أقول له عملي عمل ديني وروحي، وليس من واجبي الديني أن أساعدك في تسديد ديونك، وهل لو فعلت ذلك أكون قد خرجت عن عملي الديني والروحي "، ويستمر البابا شنودة قائلا " أنا رجل دين، لكن الدين أيضا يدعو إلى الرحمة، ويدعو إلى مساعدة الفقراء والمساكين، والدين أيضا يدعوني إلى حل مشاكل الناس، ليس مفهوم كلمة ديني وروحاني أن ينغلق رجل الدين علي نفسه في مجموعة من العقائد النظرية ومن الفضائل النظرية دون أن يباشرها عمليا مع الناس، من هنا كانت الخدمة الاجتماعية من صميم أعمال الكنيسة ".

إذا لجأ الإنسان إلى بيوت الله يجمع كل متابع لتطور الكنيسة المصرية، انه بوصول البابا شنودة إلى الكرسي البابوي فإن منحي جديدا من تاريخ الكنيسة القبطية قد بدأ، وأن فصلا جديدا في العلاقة بين الكنيسة من ناحية، والمجتمع والدولة من ناحية أخرى قد بدأ، فالبابا شنودة بما يمثل من قيم جيل ينتمي له وأهداف وأحلام خاصة بهذا الجيل، لن يرضي بذلك الدور الذي اعتادت الكنيسة علي القيام به، سواء في علاقتها بالدولة، أو في علاقتها بالأقباط أنفسهم، ساعده في ذلك مجموعة الظروف السياسية والاجتماعية التي سادت في ذلك الوقت، وتخلي الدولة- برغبتها

أو رغما عنها- عن القيام بكامل دورها سواء في إعطاء الإحساس بمسئوليتها عنهم، أو لغياب الحلم القومي المشترك الذي تسبب في خلق الشكوك حول قضية الهوية وبالتالي الانتماء .

علي هذا، فقد كانت الفرصة مواتية، كنيسة تتغير تملك مقومات وقوة ذاتية يقودها جيل جديد يملك من الطموح في لعب دور كبير ما لم يكن يملكه آباؤهم وأجدادهم، علي رأس هذا الجيل شخصية كاريزمية تملك من الإحساس بالذات الكثير، كل هذا في مجتمع أصيب بهزات كبيرة، أفقدته القدرة علي جمع شمل كل مواطنيه، وفي مرحلة سياسية تميزت بالتناقضات الكبيرة، والصدمات الكهربائية المفاجئة والمستمرة مما أفقد المواطنين- خاصة الشباب- القدرة علي متابعة ما يحدث، فما بالك بفهمه، وسقطت رموز، وصعدت غيرها، كل هذا تزامن مع تغيرات اقتصادية حادة عززت من تأثير كافة التغيرات الأخرى. في ظل كل هذا بدأت الكنيسة بقيادتها الجديدة في رسم حدود الدور الذي تهدف إليه، وبدأ التداخل بين حدود دور الكنيسة وأغلقت في وجهه يشعر بأن الدين مجرد نظريات لا مفعول لها ولا وجود عملي لها، إن الدين ليس مجرد نظريات جامدة بعيدة عن الواقع العملي. منذ القرن الأول الميلادي والكنيسة تمارس دورها بهذا المفهوم.

• وأسأل البابا شنودة: هل هذا الخلاف في المفاهيم أدي إلى حدوث خلافات قوية داخل الكنيسة؟

- لا توجد خلافات، لكن البعض أراد في وقت من الأوقات أن يتملق الدولة بأن يقول إن الخدمة الاجتماعية عمل من أعمال الدولة وليست عملاً كنسياً.

وأنا أري أن هذا فكر شيوعي محض، لأن الشيوعية لا تريد أن يلجأ

الإنسان إلى الله ، ولكن يلجأ فقط للدولة.

ويضيف البابا شنودة "منذ بدء ظهور المسيحية ومنذ بدء ظهور الإسلام فإن المؤمن المسيحي يدفع عشورا والمسلم يدفع الزكاة، ومن هذا كان يصرف علي الفقراء والمحتاجين. أيضا كانت هناك الأوقاف التي توقف علي بيوت الله، الأوقاف المسيحية التي تديرها الكنيسة، والأوقاف الإسلامية التي تديرها الجوامع. كل هذه أمور معلومة وعامة، فالناس يلجئون لرجل الدين لحل مشاكلهم باعتباره القلب العطوف الذي يعلمه الدين الرحمة والتعاطف ومساعدة الآخرين " .

يؤكد البابا شنودة أن الفكر الذي ينزع من الكنيسة دورها الاجتماعي لا وجود له، ولا شعبية له في الكنيسة إطلاقا، وفي المحيط المسيحي هو مجرد فكر يريد أن يتملق الدولة.

تجاه المواطن القبطي كقبطي، والقبطي كمواطن مصري، وبدأ أيضا الالتباس بين مفهوم الرعاية الدينية، والدفاع عن حقوق الأقباط، وكان لزاما في ظل هذه التداخلات و الالتباسات أن يحدث الصدام مرات عديدة، وقد بنت الكنيسة دورها الجديد علي أساس مجموعة من الأسس الهامة، بعضها سعت لخلقه، والبعض الآخر كان نتاجا لظروف المجتمع، وما فعلته الكنيسة أن سعت لتوظيف هذه المتغيرات لتدعيم موقفها. ولعلنا يمكن أن نوجز هذه الأسس في البداية علي أن نتناول كل عنصر منها تفصيلا مستعرضين التحليلات المختلفة لها لاحقا، هذه الدعائم أو الإجراءات هي:

• ضرب الصفوة القبطية والإطاحة بالعناصر المدنية وانفراد الكنيسة بتمثيل الأقباط لدي الدولة وإنهاء عصر القيادات التقليدية.

• المهاجرون الأقباط وتكوين قوة سياسية خارج إطار الدولة، ودعم اقتصادي للكنيسة من خارج الحدود.

• إنشاء كنائس المهجر.

• إقامة علاقات متميزة مع المؤسسات الكنسية العالمية، مما يعطي الكنيسة القبطية إحساسا ذاتيا بالقوة.

• التأكيد علي تميز الكنيسة، والشخصية القبطية، وترسيخ مفهوم الشعب القبطي.

الانفراد :

" أحب أن أناقش معك أولا مفهوم النخبة أو الصفوة " ، هكذا بادرني البابا شنودة عندما سألته عن الظروف التي حلت فيها الكنيسة محل الصفوة القبطية في تمثيل الأقباط لدي الدولة. وأضاف " هل الصفوة هم مجرد أشخاص أصحاب فكر أم أشخاص لهم تأثير فعلي علي الأقباط في الكنيسة ، ربما يوجد أشخاص لهم شهرة ككتاب ومفكرين أو كأصحاب مناصب كبيرة، ولكن لا يوجد تأثير لهم إطلاقا بين الأقباط، ولا وجود فعلي لهم، هذه نقطة. الثانية عندما تحدث مشاكل معينة، ووقتها يقف من تسميهم بالصفوة مكتوفي الأيدي، وكأنهم في غيبوبة كاملة عن الأحداث فلا يبادر أحدهم بالاتصال بالدولة، أو بالتعبير عن موقفه، وقتها تجد الكنيسة نفسها بالضرورة ملزمة بالتدخل " . هكذا يفسر البابا شنودة وضع من اصطلح علي تسميتهم بالصفوة القبطية. ويضيف " هؤلاء الأشخاص فقدوا شعبيتهم في الوسط القبطي لأنهم لا يفعلون شيئا للأقباط، الأمر الوحيد الذي يقومون به هو انتقاد الكنيسة. لو أننا رأينا من يفعل شيئا من أجل الأقباط ما كانت هناك ضرورة لتدخل الكنيسة " .

• وأسأل البابا شنودة: ألا تعتقد أنه لو لم يكن البابا شنودة هو البابا في هذه الفترة، فهل كانت الكنيسة ستقوم بنفس الدور؟

- يقول: أنا لا أستطيع أن أستنتج، لكن أي بابا ينبغي أن يسمع لما يقوله المجمع المقدس، عندما يطلب منه أن يتخذ موقفا. لكن هناك البعض لا يجد ما يقوم به سوي لوم من يعملون، فمثلا الصفوة من الأقباط تقول للكنيسة لا تتدخلوا لدي الدولة نحن مسئولون عن الأقباط، لكنهم لا يفعلون شيئا فتجد الكنيسة نفسها في موقف المضطر للتدخل، وليس في موقف من يريد تغيير وضع قائم. نحن لا نريد أن نغير ولكن وجدنا أن هناك فراغا في هذه الأمور، والشعب يطالبنا بأن نفعل أي شيء، المسألة ليست مسألة البابا شنودة، ولكن هناك فراغا، والكنيسة وجدت نفسها مضطرة لأن تتدخل في كثير من الأوقات لملء هذا الفراغ، بالاتصال بالمسؤولين بطريقة هادئة وهادفة لتطلعهم علي مجريات الأمور، هذا في الوقت الذي تقف فيه هذه الصفوة التي تتحدث عنها ولا تفعل شيئا.

كان لحظر نشاط الأحزاب السياسية القديمة، خصوصا حزب الوفد، الذي كان الأقباط عنصرا بارزا في نشاطه نتيجة مباشرة تمثلت في اختفاء عدد كبير من القيادات السياسية القبطية من ساحة الحياة العامة في مصر. ولمواجهة إحساس الأقباط بافتقاد شيء ما، فقد حاول النظام في ذلك الوقت معالجة هذه الحساسية بأن خصص بعض الحقائب الوزارية للأقباط، وفي مرحلة تالية بعض مقاعد البرلمان. ولكن كان هؤلاء الأقباط يمثلون في الغالب مجموعة من التكنوقراط، ليس لهم تأثير كبير في المجتمع القبطي، ولم يكن أحدهم زعيما سياسيا، أو ذا تأثير واضح علي مسرح الحياة العامة، بل أنه في العادة كان تعيينهم هو البداية لدخولهم مسرح الحياة. وقد حاولت

الكنيسة في بعض المراحل الاستفادة بهؤلاء الأقباط كقناة اتصال بينها وبين الحكومة.

وينقل د. رفيق حبيب عن كيبل في كتابه " النبي والفرعون " رؤيته لانخفاض دور الصفوة القبطية كممثل للكنيسة والشعب القبطي منذ الفترة الناصرية، وهو ما كان لصالح دور الكنيسة. ويربط بين هذا المتغير، وبين بدايات التحرك السياسي للكنيسة. ففي الفترة الناصرية والتأميم، أصيبت الصفوة القبطية الثرية بضربات متلاحقة، مما أدى إلى انزوائها، أو هروب فلولها للخارج. لهذا لم يعد لها تكوين طبقي محدد، يمثل الكنيسة والشعب القبطي. وهكذا أتيح للكنيسة دور أكبر في تمثيل الأقباط لدى الدولة. ولكن هذا الدور ظل محدودا، فحتى الفترة الناصرية كانت مشكلات الكنيسة تحل عن طريق الوزراء الأقباط.

وفي السبعينيات حاول البابا شنودة والمثليون لاتجاهه تغيير وضع الكنيسة وقياداتها لتكون الممثل الشرعي عن الأقباط لدى الدولة، وتصبح قيادات الكنيسة الممثل الوحيد لها دون وساطة الصفوة القبطية الجديدة. واندلع الصراع، وكان البابا شنودة يحاول إخضاع الصفوة القبطية لسلطة الكنيسة لتصبح جماعة الصفوة جزءا من رعايا الكنيسة، تعمل من خلالها. في حين كان الوضع السابق لجماعة الصفوة يجعلها ممثلا للكنيسة، وتميل للقيام بدور قيادي أو رئاسي تجاه الكنيسة، وهو ما كان موضع صراع خاصة قبل ثورة يوليو، بين الصفوة من جانب وقيادات الكنيسة من الجانب الآخر.

وعندما وصل البابا شنودة ممثلا لجيله إلى قيادة الكنيسة، وفي إطار تحقيق هدف تحديث الكنيسة وتوسيع نطاق عملها وذلك تعبيرا عن اتساع مفهوم هذا الجيل لدور الكنيسة، عند ذلك أراد البابا شنودة القيام بدور

الممثل الديني والسياسي للأقباط، ليلغي بذلك دور الصفوة القبطية كوسيط بين الدولة والكنيسة والأقباط.

تحكمت طبيعة تكوين الصفوة القبطية في ذلك الوقت وموقفها السياسي والوظيفي إلى حد كبير في نوعية الحلول التي كانت تصل إليها في أية مشكلات تعترض الكنيسة في ذلك الوقت، فقد كان حل هذه المشكلات الذي يأتي من خلال الصفوة القبطية يتسم بالوسطية أو التوفيقية إلى حد كبير، وذلك في محاولة منها لكسب رضا الطرفين، الكنيسة التي ينتمون لها والدولة التي جعلتهم كصفوة وللحفاظ علي مكانتهم لدى الدولة.

هذا المعنى تقريبا هو ما عبر عنه البابا شنودة في حوار معي، فقد أشار بشكل واضح إلى أن هذه الصفوة لم تكن تمثل الأقباط كما يريد أو يعتقد هو بأنه التمثيل المناسب، وهذا الانتقاد يتفق مع طبيعة تكوين البابا شنودة، والجيل الذي يمثلته فهذه الصفوة وما تمثله من الاعتدال والوسطية أدت إلى الابتعاد من وجهة نظر بعض قيادات الكنيسة عن المواجهة الحقيقية للمشكلات، وبالتالي وضع الحلول الجديدة لها.

بدأ البابا شنودة في محاولة تغيير الوضع التمثيلي للأقباط لتصبح الكنيسة الممثل الرسمي لهم، وبالتالي هو باعتباره رئيسا لهذه الكنيسة. ولذلك فقد رفض التعاون مع هذه الصفوة، حتى لا تجد القيادة السياسية بدا من التعاون المباشر معه، في حين كانت القيادة السياسية تفضل التعامل مع جماعة الصفوة.

كان الطريق الحاسم هو اللجوء لأساليب جديدة للمواجهة تختلف عن منهج الصفوة الذي كان يميل للوسطية، كانت الأساليب الجديدة هي الحدة والحسم والمواجهة، ولعل حادث الخانكة كان بالفعل هو المحك الأول لاختبار هذه السياسة الجديدة، وكان موقف البابا شنودة في ذلك

الوقت الذي أعلن لأول مرة عن احتجاجه بشكل علني، وبشكل جعل السادات يصف ما يحدث بأنه محاولة للي ذراعه.

كان هذا الأسلوب تعبيراً طبيعياً عن طبيعة القادة الجدد- أو القائد الجديد- وكان أيضاً إفرازا مبكرا لتغيرات في البنية السياسية والاجتماعية للمجتمع. وهكذا أصبحت الكنيسة ورجالها في موقع القيادة والمعبر والمدافع عما يعتبرونه حقوقاً للأقباط، ووقفت الجماهير القبطية- خاصة الشباب منهم- في موقف المؤيد للبابا الجديد.

يحدد د. حبيب أهداف الكنيسة في السبعينيات من وراء مظاهر الاحتجاج التي ميزتها بالتالي:

- ١- قيام الكنيسة القبطية بدور ممثل الأقباط بدلا من الصفوة القبطية.
- ٢- فرض سلطة الكنيسة علي الصفوة القبطية، ومنعها من محاولة السيطرة علي الكنيسة.
- ٣- تحقيق آمال الطبقة الوسطي القبطية التي تعيش مشاعر الإحباط واليأس في سعيها لتحقيق مكانة مقبولة في الحياة والمجتمع.
- ٤- كسر حالة السلبية التي ميزت الكنيسة والأقباط لفترات طويلة.

ولكن هل حققت الكنيسة هذه الأهداف؟ الأمر الأكيد أن الهدفين الأولين قد تحققا إلى حد كبير، لكن الأكيد أيضاً أن الهدف الأخير وهو يعد أحد أهم الأهداف- ليس علي المستوي القبطي فقط- ولكن أيضاً علي المستوي الوطني لم يتحقق. وكان ذلك بسبب الصدام المتكرر بين الدولة والكنيسة. وتتحمل الكنيسة بالتأكيد نصيبها من وزر هذا الصدام، وذلك لأساليب الاحتجاج التي اتبعتها الكنيسة والتي كان لها أثرها في تصعيد الخلاف وخلق صدام حقيقي مع الدولة، ومن بين هذه الأساليب كان البيان القبطي

في ١٩٧٧، والامتناع عن إقامة شعائر العيد في ١٩٨٠، وهو ما سنتناوله تفصيلا فيما بعد.

أيضا للدكتور ميلاد حنا- وهو أحد الأقباط العلمانيين- رأي: إذ يعتقد أنه باختفاء السياسيين القدماء من الساحة من أمثال ويصا واصف في الثلاثينيات، ثم مكرم عبيد في الأربعينيات، ظهرت زعامات جديدة تلبس العمامة السوداء، تمارس قيادتها وسيطرتها من خلال كراسي الأسقفية والمطرانية والبطريركية، فبدلا من أن تسير مصر نحو العلمانية امتدادا لمسيرة الوفد عام ١٩١٩، إذ بالنفوذ السياسي يتسرب إلى القيادات الدينية، أو أن القيادات الدينية قد أخذت موقع القمة وأصبحوا هم المتحدثين باسم الأقباط، ولم يسمح رسميا بوجود قيادات سياسية قبطية إلا إذا نمت فيه من خلال الأجهزة والتنظيمات الدينية، ويشاع أن قائمة التعيينات والاختيارات في المناصب السياسية في مجلس الشعب أو مجلس الوزراء يحسن أن تأخذ رضا وبركة السلطة الكهنوتية، وقد أثبتت الأحداث أن حركة الأقباط العامة تصبح ذات تأثير أقوى عندما يكون الضغط من خلال رجال الدين، لأن اعتقال رجل سياسة قد يكون أمرا سهلا وممكنا بينما تعمل السلطة ألف حساب قبل الدخول في صدام مع أسقف أو أحد القيادات في المجمع المقدس، وقد أثبتت الأحداث هذا المفهوم الجديد، إذ عندما أعلنت حكومة ممدوح سالم في أغسطس ١٩٧٧ إنها تنوي تطبيق الحدود في الشريعة الإسلامية علي المرتد.. لم تستطع القوي التقدمية أن تواجه الموقف ولكن الأنظار اتجهت إلى قيادة الكنيسة لاختبار أسلوبها وطريقتها في معالجة الأزمة.. وقد أعلن البابا شنودة الثالث حالة الصيام لجميع الأقباط لعدة أيام ونفذ ذلك في جميع المدن والقرى في مصر، فكان ذلك هو الأسلوب المبتكر والفعال من وجهة نظر د.ميلاد حنا، والذي أدى إلى تراجع الحكومة وإعلانها الصريح عن سحب مشاريع القوانين المقدمة

إلى البرلمان في هذا الشأن، وقد كان للتكتلات القبطية والتي هاجرت واستقرت في أمريكا وأستراليا تأثير ضخم في الضغط علي الحكومة من الخارج، إذ تحركوا متظاهرين ضد هذه التشريعات، ولم يهدأ لهم بال إلا بعد أن أرسلت لهم القيادة الدينية في مصر برقية تنبئ بزوال الأزمة، وقد تم كل ذلك دون أن تكتب الصحافة المصرية عن هذه التحركات سطرا واحدا.

هكذا نري كيف أن صورة الحركة السياسية للأقباط قد أخذت مسارا معاكسا لحركة التاريخ، إذ بدءوا صراعهم في أوائل القرن من منطلق المحافظة علي حقوقهم كأقلية من خلال قيادة مدنية تناقش أمور الدنيا ثم امتزجوا تماما مع الحركة الوطنية في كافة تنظيمات الأحزاب السياسية لدفع الاتجاه العلماني للدولة بهدف تزويد الفوارق بين الأديان، وكان ذلك سمة الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية، ثم استمروا في الاندفاع في الاتجاه الصحيح بعد الحرب العالمية الثانية فانضم بعض قياداتها إلى حركات اليسار لحل مشاكل كل الفئات المضطهدة ومن بينها الأقليات، وظل الأمر كذلك حتى نهاية فترة عبد الناصر.. أما فترة السبعينيات فإن السمة الأساسية لها هو لجوء الطبقات الحاكمة إلى تقوية التيارات الدينية الإسلامية بهدف الحد من التيارات والأفكار اليسارية في كافة صورها.. كل ذلك دفع بالأقباط إلى التقوقع مرة أخرى والالتفاف حول التشكيلات والتنظيمات الدينية، ومن ثم لبست قياداتهم العمام السوداء، وأصبح الحديث عن حقوق إنشاء الكنائس أسوة بالجوامع بدلا من حقوق متساوية في فرص العمل والوظائف العامة، وصار الحديث عن حوادث الاعتداء علي الكنائس وأسلوب حمايتها بدلا من قصص مهاجمة معسكرات الإنجليز في قناة السويس أو مشاكل التحرر الوطني أو القضايا الاجتماعية والفكرية والحضارية.

المهاجرون :

أحد العناصر الهامة التي شكلت دعما للكنيسة القبطية في موقفها ودورها الجديد، كانوا أولئك الأقباط الذين اختاروا الهجرة خارج مصر، واستقروا وعملوا، وكونوا مجتمعات بديلة، منفصلة عن مصر، ولكنها ليست منعزلة عنها.

بدأت موجات الهجرة القبطية الملموسة في أعقاب ثورة يوليو، وتميزت طبيعة المهاجرين الأقباط في ذلك الوقت بأنهم جميعهم تقريبا يمثلون الشرائح العليا في المجتمع، وتفسير ذلك واضح، إذ أن هجرتهم كان دافعها تجنب قرارات التأميم والتمصير، وكانت الطبقة العليا هي أقرب الطبقات التي يمكن أن تضار من هذه القرارات، لذا فإن الهجرة كانت الحل المطروح أمامهم، أو هي رد الفعل الذي يتناسب مع سلوك الأقلية عند إحساسها بالخطر.

مع مطلع الستينيات بدأ ما يمكن تسميته بالموجة الثانية من الهجرة القبطية، وكان قد مر علي الثورة أكثر من سبع سنوات، وبدأت الملامح السياسية للنظام تتضح، وبدأ أن البناء السياسي للمجتمع المصري بدأ يتغير ووجد الأقباط أنفسهم بعيدين عن المشاركة الفاعلة في إطار البناء السياسي الجديد، ولعل الإشارة إلى الانتخابات البرلمانية الأولى يمكن أن تعطينا تدليلا علي ذلك، ولم تفلح الإجراءات التي اتخذها النظام في ذلك الوقت في التخفيف من حالة التوجس والإحباط الذي بدأ يسود الأوساط القبطية، لإحساسهم بتقلص دورهم السياسي، خاصة إذا ما قورن بالوضع فيما قبل الثورة حيث استطاع الوفد بصيغته في ذلك الوقت أن يكون متنفسا مناسباً ليمارس الأقباط من خلاله دورا سياسيا مرضيا. ولم يكن كافيا أن يقتنع الأقباط بأنه لم يكن المقصود تقليص دورهم السياسي من قبل النظام،

وإنما طبيعة النظام في ذلك الوقت الذي قلص الدور السياسي لبعض قطاعات المثقفين والمهنيين، مقارنة بما سبق، وإذا وضعنا في الاعتبار أن قطاعا لا بأس به من الأقباط يندرج تحت قطاعات المثقفين والمهنيين، لكان ذلك تفسيراً لتقليص دور الأقباط السياسي في ذلك الوقت. هذا التقليص هو أحد أهم العوامل التي دفعت بأقباط الموجة الثانية للهجرة وهو سلوك يتناسب أيضاً مع طبيعة الأقلية التي يمكن أن تحجم عن أن تخلق لنفسها فرصة مناسبة، أما عن عدم رغبة في المواجهة أو لعدم مواتاة الظروف المحيطة به أو لكليهما.

هكذا فإن الهجرة الأولى كانت لدافع اقتصادي للطبقة العليا من الأقباط، والثانية كانت لدافع سياسي، وكان المهاجرون يمثلون الطبقة الوسطى، أما الموجة الثالثة من الهجرة فكانت في النصف الثاني من الستينيات، وكان الدافع هذه المرة اقتصادياً هو الآخر ولكنه كان دافعا للشباب للخروج بعدما عجز أو عجزت الدولة عن توفير الفرص المناسبة لهم، وكان الأقباط والمسلمون في ذلك سواء، وشهدت تلك الفترة هجرة من المسلمين ولكن إلى دول النفط العربية، وهجرة قبطية ولكن إلى دول الغرب، وتفسير ذلك يكمن في الإمدادات القبطية في الخارج التي سبقت تلك الهجرة الأخيرة بنحو عقدين من الزمان.

في ذلك الوقت - وأظن حتى الآن - كان الشاب عندما ينهي دراسته الجامعية يخرج يحدوه الأمل في أن يحقق طموحه المهني، اعتقاداً منه أنه بإنهاء تعليمه الجامعي يكون قد تمكن من إقدامه على طريق المعيشة الجيدة، كما الذين سبقوه في هذا الطريق، ولكن الواقع اختلف كثيراً وما زال، فیتخرج الشاب في الجامعة ويصطدم بالواقع الذي لا يتواءم مع حجم طموحه، لا في العمل ولا في إمكانية الحياة في ظل ظروف معيشية مناسبة

لذلك، فالحل الأقرب- في حالة تيسره- يكون الهجرة للعمل في الخارج.

هكذا كون المهاجرون مجتمعهم البديل، في المنفى الاختياري لهم، ولكن علي الرغم من استمرارهم في الخارج، فإنهم لا يشعرون بالقدر الكبير من تحقيق الذات، علي الرغم من تحقيق نجاحات عملية، إلا أن الإحساس بالذات أو القلق الداخلي، يستمر ولعل ذلك الإحساس يفقد الهوية الاجتماعية والحضارية هو السبب في ذلك، ولا يتم تحقيق ذلك الإشباع إلا من خلال الإحساس بالمشاركة في أحداث متعلقة ببلده، وفي بعض الأحيان، في ظل ظروف سياسية ومجتمعية معينة، يكون ارتباطه ورغبته في المشاركة تكون في أحداث تتعلق بطائفته هو إذا ما استشعر أنها تعاني من ظروف يعتقد أنها صعبة، هذا الوضع يوقظ في داخله الظروف التي دفعته للخروج، أو الهرب من وطنه، ويدفعه ذلك لمحاولة التعبير والتأثير عن وفي تلك الأحداث.. وقد تجمعت العديد من الظروف التي أمكن أن تجعل لأقباط المهجر مواقف مؤثرة نسبيا علي المجتمع القبطي، والسياسي المصري خاصة في أمريكا وكندا وأستراليا، التي تكونت فيها كنائس قبطية نتيجة وجود مجموعات كبيرة من الأقباط المهاجرين في تلك البلاد. وقد مكنت هذه الكنائس من ربط المصريين الأقباط، وتكوين مجتمعات مصرية قبطية مصغرة هذه المجتمعات المنظمة مكنت من أن يكون لهم صوت مؤثر.

ويقدم د. حبيب تحليلا لظاهرة الهجرة لدى الأقباط وتبريراتها فيعتقد أنه في البداية وجد المهاجر مبررات لترك مصر، ليهاجر بحثا عن مكانته ووجوده، وفي المهجر لم يتحقق الإشباع الكامل، حتى جاء الوقت الملثم لتحقيق الحلم الضائع، والأمل المفقود، وهو تحقيق مكانة ودور في الوطن الأم، وكانت حوادث الفتنة الطائفية، فرصة سانحة للضغط علي الحكومة المصرية، لتخفيف معاناة الأقباط، أو إتاحة فرص الحياة لهم، أي لتحقيق

مكاسب خاصة بالجماعة التي ينتمون لها سواء كانت استعادة حقوق مفقودة، أو تحقيق مكاسب جديدة، وإذا نجح أقباط المهجر في الضغط علي الحكومة، فإن ذلك سيكون بمثابة تأكيد علي وجودهم السياسي كجماعة ضغط.. وهذا النجاح، إن تحقق يدل علي تحقيق مكانة وتأثير في مصر بالرغم من وجودهم في المهجر. وبهذا كانت المحاولة لتحقيق الحلم، حلم النجاح وتحقيق المكانة في الوطن الأم.

فالأقباط المهاجرون، الذين تركوا الوطن وهم يحلمون بتحقيق الكثير من الطموح فيه، وبتحقيق مكانة وتأثير جاءت لهم الفرصة الآن في المهجر، ليصبحوا حكومة المنفى، وهذا هو الشعور الداخلي الكامن في خبراتهم النفسية والاجتماعية، فقد تركوا مصر وهم يشعرون أن لهم مكانة ودورا سياسيا واجتماعيا، ولكنهم منعوا من تحقيق هذا الدور، منعوا من ممارسة حقهم، ومن تحقيق طاقاتهم، وفي هذا ما يماثل نفسيا المنفى، أي أن المهاجر يدرك هجرته باعتبارها حتمية لا اختيارية، فهي هجرة إجبارية، فبرغم أنها هجرة اختيارية، إلا أنها أصبحت من خلال عملية التبرير هجرة حتمية، ناتجة عن ظروف المجتمع.

وهكذا نجد أن قرار الهجرة ينبع من المهاجر نفسه، ولكنه يبرر ذلك من خلال اعتقاده بعدم وجود فرص للحياة في المجتمع، واعتقاده بخطأ أوضاع المجتمع، ومن ثم يرفض المجتمع ويبقي قرار الهجرة نابعا من الشعور بالاغتراب، وشعور الفرد بعدم وجود مكان له في المجتمع فهو يتركه ويرفضه، وفي أعماقه يشعر برفض المجتمع له، ويشعر بالتالي بالمنفى النفسي والمعنوي.

في المهجر، عاش المهاجرون في المنفى، يحاولون تحقيق النجاح لأنفسهم ولكنهم ظلوا في المنفى، وظلوا يعيشون حلم رد الاعتبار. والمنفي

يرد اعتباره بالعودة إلى الوطن، وأخذ حقوقه وممارسة دوره في السلطة. لكن المهاجرين لم يعودوا إلى الوطن، بل أتيحت لهم فرصة ممارسة دورهم من الخارج فكانوا حكومة المنفي، التي حاولت، من خلال وسائل الإعلام، تقديم صورة للأحداث الداخلية، في محاولة للضغط علي الحكومة المصرية من خلال الدولة الغربية، والرأي العام العالمي. فلكي يمارسوا دورا سياسيا وهم في المهجر، دون أن تتوافر لديهم أية وسائل طبيعية للمشاركة في السياسة لم يكن أمامهم إلا التأثير علي الحكومة عن طريق الدول الغربية. أو الرأي العام الغربي بهذا حاول المهاجرون الخروج من حالة النفي علي الأقل نسبيا.

وتكونت الهيئة القبطية الأمريكية، التي تصدر مجلة الأقباط، وفي هذه المجلة وغيرها، وفي محاولة الأقباط المهاجرين تكوين جماعة سياسية في المنفي (في المهجر) لم يقدم المهاجرون رؤية للأوضاع الداخلية، وحلولا مقترحة لتغيير الواقع. فكما يذكر جمال بدوي انتشرت في هذه الفترة أفكار تنادي بأن الأقباط هم السلالة المصرية النقية، والعرب دخلاء مستعمرون. ولقد ظهرت هذه الأفكار في مصر، كما ظهرت في المهجر. وتحليل أفكار أقباط المهجر نجد أنها تشير إلى ثورة علي المجتمع المصري، ترفض الكثير من أوضاعه، وكأنها محاولة لتغيير الحكم من المنفي. وكان سلوكهم بهذا يخرج عن الحدود العملية، ويتضمن أحلاما يصعب تحقيقها، أحلاما تبتعد عن حدود المشكلات التي أثارت المهاجرين، لتصبح أفعالهم ثورة علي الواقع، لرد الاعتبار، وإعادة الحقوق المسلوقة، والمكانة المفقودة، فقد حاول أقباط المهجر استعادة مكانتهم التي لم تتحقق لهم في مصر قبل الهجرة، بإثبات كفاءتهم وقدرتهم علي التأثير في السياسة.

وتتبلور خصائص هذه الحركة الاحتجاجية، فهي حركة تهدف إلى

تحقيق المكانة والطموح. فأقباط المهجر ينتمون في معظمهم إلى الطبقة الوسطى. وهذه الطبقة عندما تراودها الأحلام، تنشغل عادة بالنجاح المهني أولا، ثم النجاح السياسي. وقد استطاع أقباط المهجر تحقيق النجاح المهني في دول المهجر ولكنهم لم يستطيعوا تحقيق النجاح السياسي. فالعمل السياسي لا يتحقق إلا في مصر، مما أدى إلى تكون حالة نفسية واجتماعية، تماثل ما يعرف سياسيا بحكومة المنفى وفي كل سلوكهم ومواقفهم، كانوا يحاولون خلق مكانة سياسية في المجتمع المصري.

كنائس المهجر :

كان طبيعيا أن يحاول أقباط المهجر أن يجدوا لأنفسهم كيانا دينيا يجمعهم، تعبيرا عن رغبتهم في الإعلان والتمسك بهويتهم. وكانت البداية مع ازدياد موجات الهجرة القبطية للخارج. ففي عصر البابا كيرلس السادس بدأ إنشاء أول كنائس للمهجر وكان ذلك في نهاية الستينيات، فأنشأ كنيسة في استراليا واثنيتين في أمريكا، واثنيتين في كندا، وواحدة في لندن.

كان هذا هو الوضع عندما تولي البابا شنودة، ولكن مع كل الظروف التي سبق ذكرها عن التغييرات التي سادت المجتمع والكنيسة، التقت رغبة أقباط المهجر في إيجاد كنائس متعددة تحت الإشراف المباشر للكنيسة الأم، التقت هذه الرغبة فيما يبدو مع رغبة البابا شنودة في أن يربط أقباط الخارج بالكنيسة الأم، وذلك بغرض رعايتهم دينيا، وهذا أمر مؤكد لكن في نفس الوقت فإن وجود مثل هذا الجمع من المهاجرين عندما ينظم في كنائس ترتبط بالكنيسة القبطية المصرية- أو هي جزء منها- فإن هذا ولا شك يمثل عنصر قوة جديدا هاما ومؤثرا، والأکید أيضا أن هذا حق لا يناقش فيه أحد، ولكن ما يهمنا في هذا المقام هو تفسير أو عرض لأهم عناصر القوة

الجديدة المضافة للكنيسة القبطية والتي سعي البابا شنودة إلى توظيفها في إطار الدور الجديد للكنيسة.

البابا شنودة يفسر ظاهرة كنائس المهجر بأن هناك مستجدات جديدة أهمها اتساع الرقعة القبطية في المهجر، فالمهاجرون الأقباط إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة وكندا وأستراليا، وبعض الأقطار العربية وأفريقيا، تلزمهم رعاية مستمرة. ويضرب البابا شنودة مثلا بالوضع في أمريكا حيث كانت هناك كنيسة فقط وقت أن تولى هو، الأولي كانت في أقصى الشرق "جرسي سيتي"، والأخرى في أقصى الغرب "في لوس انجلوس"، الآن تجاوز عدد الكنائس في الولايات المتحدة وحدها ٤ كنيسة، ويعتقد البابا شنودة أن هذه الكنائس في المهجر استطاعت أن تجمع كل الأقباط، وأن تحول بينهم وبين الذوبان في المجتمع الغربي الخارجي وثقافته، وربما في مذهب غير مذهبه، فالكنيسة هناك حفظتهم في حياة روحية وشرقية، وربطتهم بالوطن الأم ربطا وثيقا، وبلغه هذا الوطن وثقافته.

* وأسأل البابا شنودة: من الملاحظ أن الكنيسة القبطية المصرية تتمدد في الخارج وأصبح لها حوالي مائة كنيسة في أوروبا وأمريكا وكندا وأستراليا، ما تفسيركم لهذا التطلع غربا؟

- لا يوجد إطلاقا أي تطلع غربي، ولكن ما حدث أن الهجرة إلى الخارج كثرت في بعض الأوقات، سواء بين المسلمين أو المسيحيين، فوجد عدد من الأقباط في الخارج يحتاجون إلى رعاية، وإن لم تقم الكنيسة برعايتهم فسيحدث أحد أمرين، إما أن يذوبوا في الاتجاه الغربي وهذا خطر عليهم، وإما أن ينضموا إلى كنائس أخرى، لأن كل إنسان يجب أن يصلي، فإن لم يجد كنيسة الأصلية يصلي فيها فسيصلي في كنيسة أجنبية، وبالتالي يبتلع داخلها. لذلك وحرصا منا علي أولادنا ولكي

يحتفظوا بانتمائهم لكنيستهم ووطنهم أنشأنا هذه الكنائس. أما عن إنشاء ٩٦ كنيسة لنا في الخارج منها ٤٦ في أمريكا، فهذا ليس بغريب إذا قورن بعدد المهاجرين والانتساع الشاسع للبلاد. وكمثال للمقارنة أقول مثلا إن الأنبا باكوبوس رئيس الكنيسة اليونانية في نيويورك له أكثر من خمسمائة كنيسة تحت رعايته. وربما السبب في ذلك أن اليونان سبقونا في الهجرة بزمان طويل، كذلك السريان لهم مطران في أمريكا، والأحباش أيضا، وكذلك الأرمن وغيرهم.

• منذ متي بدأ مشروع إنشاء الكنائس القبطية في الخارج؟

— بدأ ذلك في أواخر الستينيات أيام البابا كيرلس السادس، فأنشأ كنيستين في استراليا واثنين في أمريكا واثنين في كندا وكنيسة في لندن.

حينما توليت رئاسة الكنيسة قابلني أولادنا في المهجر وطالبوا بالمزيد من الكنائس ولذلك كلما رأينا تجمعا قبطيا من المهاجرين يحتمل إنشاء كنيسة والإنفاق عليها ننشئها فورا.

• ارتفاع عدد الكنائس من ٧ في عهد البابا كيرلس السادس إلى ٩٦ حتى الآن في عهدك، ألا تري ذلك ملفتا للنظر؟

— أرجو أن تفرق بين أمرين: بين إنشاء الكنائس وبين الهجرة، فإ إنشاء الكنائس جاء نتيجة للهجرة التي بدأت منذ فترة طويلة ولكن ازدادت مؤخرا. ورغم عدم حبي شخصا للهجرة إلا أنني وجدت نفسي أمام حقيقة لا يمكن تجاهلها. فهل أتركهم يذوبون في المجتمع الغربي أم أعطني بهم؟ وبهذه المناسبة أسجل إنني سألت أحد رؤساء الكنائس الشقيقة الشرقية في أمريكا منذ متي بدأت هجرة شعوبهم وتأسيس كنائسهم؟ فأجابني بقوله: إن الدفعة الأولى من المهاجرين لا نعرف عنها شيئا، لقد ضاعت كلها،

ولكن منذ بدأنا نؤسس كنائس ونرسل آباء لرعاية أبنائنا، من ذلك الحين حفظنا أولادنا، انه واجب علي إن لم أقم به يلومني ضميري للتقصير في حق أبناء لنا يوجدون في وسط غريب عليهم، وبأخلاقيات لم يتعودوها مطلقا، ويحتاجون إلى رعاية، ورعاية المهاجرين اهتمت بها الدولة أيضا وأنشأت وزارة خاصة بها لم تكن موجودة قبل انتشار الهجرة.

• هناك ملاحظة يسجلها البعض أن زياراتك للخارج أصبحت متكررة وشبه سنوية كما لوحظ مؤخرا أن هذه الزيارات أصبحت تمتد لحوالي ثلاثة أشهر في السنة، ما تفسيرك لهذا الاتجاه؟

- جميع رؤساء الكنائس يزورون كنائسهم في المهجر بلا استثناء، وفي مصر جميع رؤساء الكنائس يذهبون لتفقد أبنائهم في المهجر وبخاصة أن هذه الكنائس في حاجة إلى اهتمام لأنها في طور التأسيس، أضيف إلى هذا أننا لم نعين بعد أساقفة ومطارنة يتخصصون برعاية أبنائنا في المهجر، فأصبح العبء واقعا علي، أما من جهة طول المدة- كما تذكر- فذلك لكثرة عدد الكنائس، ففي زيارتي سنة ١٩٨٩ قمت بتفقد سبعين كنيسة، لو كل واحدة منها أخذت يوما أو يوما ونصف اليوم، بالإضافة إلى تعب الأسفار، لاحتاج الأمر إلى حوالي ثلاثة أشهر، وإن امتنعت عن زيارة كل الكنائس فسيتعيب الذين لم أزرهم ويعتبرون ذلك نقصا في المحبة أو في الاهتمام.

مسألة أسفار رجال الدين مسألة عامة ومتعارف عليها سواء بالنسبة للمسلمين أو المسيحيين أو أي طائفة أخرى وأنا حينما أسافر للخارج يستقبلونني كمصري وليس فقط كقبطي، ومثال ذلك زيارتي الأخيرة للندن أقيم في لقاء مع الجالية المصرية حضره عدد كبير من المسلمين والمسيحيين وحضره السفير المصري ورئيس الجالية الأستاذ احمد الجندي وكان حديثي معهم حديث مصري لمصريين لا علاقة له بمسائل دينية.

أيضا عندما أسافر لا أزور فقط الأقباط ولكن أيضا أزور سفاراتنا وقنصلياتنا وأزور الجمعيات الإسلامية، فقد زرت مؤخرا جامع لندن، وفي استراليا عقدت اجتماعا بين الجمعيات الإسلامية والمسيحية لكي يعملوا معا في اتحاد من أجل مواطنيهم ومن أجل المهاجرين الجدد، نحن نعمل عملا عاما وليس فقط عملا كنسيا.

مثلت كنائس المهجر قوة اندفاع جديدة للكنيسة القبطية، ولللبابا شنودة، ومثلت هذه الكنائس بأقباطها قوة ضغط لا يستهان بها في مراحل مختلفة من عقد السبعينيات، خاصة تلك الفترة التي تشابكت فيها العلاقات بين مصر والغرب، وصارت أكثر عمقا وتداخلا ولعب الأقباط في الخارج وكنائس المهجر دورا مؤثرا في العديد من الأحداث الداخلية التي تتعلق سواء بأوضاع الأقباط، أو في العلاقة بين الأقباط من ناحية والحكومة من ناحية أخرى والمسلمين من ناحية ثالثة- كما سنتعرض لذلك فيما بعد- ويمثل أقباط المهجر وكنائسهم قوة ذاتية جديدة مضافة إلى الكنيسة القبطية المصرية وساهمت إلى حد واضح في تحديد وتدعيم الدور الجديد الذي لعبته الكنيسة أو حاولت لعبه.

الارتباط بالمؤسسات الكنسية العالمية:

كما سبق وأن ذكرنا، فإن الكنيسة القبطية اختارت منذ البداية أن تكون كنيسة مستقلة، ومثلت أحد قطبي المسيحية منذ القرن الأول الميلادي ورغم كل الضغوط والاضطهاد الذي تعرضت له علي مر العصور، إلا أن الكنيسة المصرية ظلت صامدة محافظة علي موقفها، معتبرة نفسها الكنيسة الأصلية، وفرضت علي نفسها شكلا من أشكال العزلة الاختيارية حتى فترة قريبة، حتى أن أحد الكتاب الأمريكيين انتقد هذا الموقف من الكنيسة المصرية كما سبق وأن أشرنا وقت البابا كيرلس السادس، وأشار إلى أنه

يمكن للبابا كيرلس أن يستفيد من وضعية الكنيسة المصرية وربطها بالمؤسسات الكنسية العالمية، وبالأقباط بالخارج حتى يمكن أن يشكلوا قوة ضغط علي حكومة ناصر كما قال، وبدا الأمر وقتها وكأنه تحريض للكنيسة على الدولة.

ولكن بعد سنوات وبعد أن قاد الكنيسة الجيل الجديد بقيادة البابا شنودة يبدو أنه اقتنع بأن ارتباط الكنيسة القبطية بما لها من تراث طويل وأصيل في تاريخ المسيحية يمكن أن يدعم من موقعها في الحركة المسيحية العالمية، وفي نفس الوقت يدعم من موقفها ومن وضعها في الداخل، وخاصة مع التغيرات الجديدة التي سادت المجتمع، والإحساس بالخوف والقلق علي المستقبل الذي سيطر علي الإحساس القبطي في مصر في ذلك الوقت. لذلك بدأت الكنيسة المصرية في اتصالها بالمؤسسات الكنسية العالمية، متجاوزة بذلك كل ملاحظاتها أو مواقفها المتحفظة السابقة. وكانت أهم الدلائل- أو أكبرها- هو ذلك اللقاء الذي تم في مايو ١٩٧٣ بين البابا شنودة والبابا بوليس السادس بابا الفاتيكان- القطب الآخر في المسيحية- والذي قال عنه البابا شنودة عندما سئل عما إذا كان قد توصل إلى اتفاق مع البابا بوليس السادس بشأن الخلافات الزمنية بين الكنيستين بقوله نقاط الاتفاق هي الأكبر والأهم وحولها كانت المباحثات المعمقة لتثبيتها وتنميتها، إن استئناف الحوار لا يعني استئناف الماضي، وقد صدر بيان مشترك حول الاجتماع جاء فيه بعد الإشارة إلى نمو العلاقات بين الكنيستين، إنهما يقرران أنهما قد تقابلا تحدوهما الرغبة في تعميق العلاقات بين الكنيستين وإيجاد وسائل واضحة المعالم وفعالة للتغلب علي العقبات التي تقف عائقا في سبيل تعاون حقيقي بينهما. وأشار البيان إلى أن للكنيستين إلى حد كبير مفهوما واحدا للكنيسة. وباسم هذه المحبة فإن الكنيستين ترفضان كل صور الخطف من كنيسة لأخرى، ونبذ أن يسعى أشخاص من إحدى الكنيستين

إلى إزعاج طائفة من الكنيسة الأخرى. وأن علي الكاثوليك والأرثوذكس أن يعملوا علي تعميق المحبة وتنمية التشاور المتبادل، وأشار البيان في النهاية إلى رغبتهم الحارة في التوصل إلى حل عادل لأزمة الشرق الأوسط.

وهكذا راح البابا شنودة يوثق علاقات الكنيسة القبطية ببقية الكنائس الأخرى في العالم، وراح يحقق تواجدا ملحوظا لكرسي مرقس الرسول. ويستعرض هيكل الزيارة التي قام بها شنودة للولايات المتحدة في ابريل ١٩٧٧ فيقول: ذهب البابا شنودة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد شهر واحد من زيارة قام بها إليها الرئيس السادات لمقابلته الأولي مع الرئيس الأمريكي الجديد جيمي كارتر. وصل البابا شنودة إلى نيويورك يوم ١٤ ابريل ١٩٧٧، واستقبلته في نيويورك مظاهرة كبيرة ترحب به. وكان برنامججه يتضمن زيارة إلى واشنطن يلتقي خلالها بالرئيس كارتر، وقد دعي معه إلى هذا اللقاء مع الرئيس الأمريكي الأنبا صموئيل أسقف الخدمات ومسئول الكنيسة القبطية عن العلاقات الدولية. وطلب البابا أن يرافقه في الزيارة إلى البيت الأبيض سفير مصر في واشنطن الدكتور أشرف غربال، ويمكن فهم الكثير عن ظروف هذه المرحلة وملابساتها مما نشرته في تغطية أخبارها مجلة الكرازة وهي مجلة تنطق عادة بلسان البابا، وتعتبر شبه ناطق رسمي للمقر البابوي. في عددها رقم ١٧ الصادر بتاريخ ٢٩ ابريل ١٩٧٧ نشرت مجلة الكرازة رسالة من واشنطن عن زيارة البابا للولايات المتحدة. كانت العناوين الكبيرة للرسالة كما يلي:

” استقبال حافل لقداسة البابا في نيويورك ”

” أول بابا للإسكندرية يزور الولايات المتحدة ”

الصحف الأمريكية تنشر أخبار الزيارة في صفحاتها الأولى:

” قداسة البابا يلتقي بالرئيس كارتر في البيت الأبيض بواشنطن ”

” الرئيس كارتر يتحدث عن رحلة العائلة المقدسة إلى مصر ”

كانت هذه هي العناوين الكبيرة، أما الرسالة الصحفية بعد ذلك فقد جرت كما يلي:

توجه قداسة البابا إلى البيت الأبيض وبرفقته الدكتور أشرف غربال سفير مصر في الولايات المتحدة حيث استقبلهما الرئيس جيمي كارتر في المكتب البيضاوي، واستغرقت المقابلة نصف ساعة. استفسر الرئيس خلالها عن أوجه نشاط الكنيسة القبطية التي كان مهتما بها وبتاريخها وآثارها القديمة، كما تحدث عن رحلة العائلة المقدسة إلى مصر. وقد قدم قداسة البابا للرئيس كارتر أيقونة ذات ثلاثة جوانب علي أحدها تظهر القديسة مريم، وعلى الجانب الثاني تعميد المسيح وعلي الجانب الثالث تظهر قيامة المسيح. وفي بداية لقاء الرئيس كارتر بقداسة البابا شنودة الثالث قال له إنه سمع عنه كثيرا، وأن الرئيس أنور السادات قد مدحه كثيرا وتحدث عنه بكل تقدير أثناء زيارته للولايات المتحدة وعلق الرئيس كارتر علي أيقونة تعميد المسيح وقال انه سوف يقنع الآخرين بشهادة التقليد القبطي بأن المعمودية تتم بالتغطيس. وفتح الرئيس كارتر بعد ذلك الباب للصحافة والتلفزيون، وقال للمندوبين (مندوبي الصحافة والتلفزيون) إنه يعرف أن عدد الأقباط في مصر سبعة ملايين، ثم انصرف الوفد وبقي قداسة البابا مع الرئيس كارتر في حديث خاص حضره نيافة الأنبا صموئيل والدكتور أشرف غربال وذكر قداسة البابا (بعد المقابلة) إن الرئيس سأله عدة أسئلة عن الكنيسة القبطية، وعن رأيه في موضوع القدس لأنه يعرف إن الكنيسة القبطية لها رأي في المشاكل السياسية لاسيما الصراع العربي الإسرائيلي. وكان رد قداسة البابا أن اليهود ليسوا شعب الله المختار في الوقت الحاضر،

والا ماذا نسمي الكنيسة المسيحية. فإذا كنا نعتقد أنهم شعب الله المختار فمعني ذلك أننا المسيحيين لسنا مختارين من الله بالمرّة. أما عن المشاكل السياسية فنحن نتحدث عن المبادئ العامة الأساسية الخاصة بالمشكلة، أما التفاصيل فهي متروكة لرجال السياسة.

كان واضحاً من هذا كله أن زيارة البابا تمت أولاً بتنسيق مع الرئيس السادات، ثم أنها كانت ثانياً محاولة أمريكية للاتصال بالكنيسة القبطية علي أعلي المستويات اتصالاً مباشراً، ثم أنها كانت ثالثاً محاولة لاستمالة الكنيسة القبطية وإطرائها بقول الرئيس كارتر إنه يعرف أن عدد أقباط مصر وصل إلى سبعة ملايين ثم أنها كانت بعد ذلك كله محاولة لاستدراج الكنيسة القبطية إلى موقف ملائم- من وجهة النظر الأمريكية- في مشاكل الصراع العربي الإسرائيلي وقضاياها، لكن البابا شنودة- كما ستظهر الأحداث فيما بعد- كان أذكى مما قدر الآخرون، كما انه كان أقرب إلى الالتزام بمقادير مصر مما ظن هؤلاء الذين كانوا يخططون لشيء آخر.

أثار انتخاب البابا شنودة كأحد رؤساء مجلس الكنائس العالمي ضجة كبيرة، وذلك للانتقادات التي وجهت للمجلس من قبل ولتطور موقف الكنيسة القبطية من المجلس، ورفع درجة تمثيلها فيه إلى مستوى البابا، بل وانتخابه كأحد رؤسائه. وقد شهدت مجلة المجلة التي تصدر في لندن مساجلة بين الأستاذ فهمي هويدي الكاتب الإسلامي المعروف وبين البابا شنودة حول هذا الموضوع، عندما تناول هويدي هذا الموضوع في أحد مقالاته

بالمجلة، وأجريت بعدها حوارا مع البابا شنودة رد فيه على بعض النقاط التي وردت بهذا المقال، وأورد فيما يلي المقال يتبعه الجزء من الحوار الذي يتعلق بهذا الموضوع.

يقول الأستاذ فهمي هويدي في مقاله الذي اختار له عنوان "ماذا يريد منا مجلس الكنائس العالمي؟" :

المسألة القبطية ليست شأنا مصرية كما قد يظن، ولكنها ورقة في معادلات وحسابات المنطقة تتفاوت أهميتها من حين لآخر وفي ظل المد الإسلامي الراهن، فإن تلك الورقة تكتسب وضعاً خاصاً في حسابات الآخرين الذين يعنون بمستقبل المنطقة، ولا أقول يخططون ويدبرون. من هذه الزاوية يصبح اختيار بطريرك الأقباط في مصر الأنبا شنودة، ضمن رؤساء مجلس الكنائس العالمي أمراً لافتاً للنظر، وواجب التأمل والمناقشة.

النبأ أعلن في الرابع من شهر مارس (آذار) الماضي في ختام اجتماعات عقدها مجلس الكنائس العالمي بمدينة "كانبيرا" الأسترالية، ولم ينل حظه الكافي من القراءة، لأن عالمنا العربي كان مستغرقاً في حرب الخليج وآثارها. القضية متعددة الأطراف، ومن المهم أن نحدد أطرافها أولاً ونتعرف عليهم، قبل أن نناقش الحدث ومغزاه يأتي مجلس الكنائس العالمي في مقدمة تلك الأطراف وبعده تظهر الكنيسة القبطية المصرية، ثم يبرز دور الأنبا شنودة الذي يتربع الآن علي رأس تلك الكنيسة. تشير مختلف المراجع إلى أن مجلس الكنائس ولد رسمياً في عام ١٩٤٨، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وأنه منذ ميلاده لم يكن بعيداً عن الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي، وإنما كان أحد الأدوات التي تضغط بالكنيسة على النظم الشيوعية. من أجل تحقيق ذلك الهدف جرى حشد كنائس العالم وتجميعها تحت مظلة ذلك المجلس الذي انعقد لواء قيادته

للكنائس البروتستانتية الأوروبية والأمريكية وأصبح الآن يضم أكثر من ٣٠٠ كنيسة من مختلف أنحاء العالم غير أن فكرة تجميع الكنائس في كيان واحد لم تكن وليدة تلك المرحلة، وإنما هي برزت في أوائل القرن الحالي، وكان لها هدف آخر فقد عقد في سنة ١٩١٠ في (ادنبرة) ببريطانيا المؤتمر الأول للإرساليات العالمية مستهدفا توحيد نشاط الإرساليات التي توفدها كنائس أوروبا إلى بقاع الأرض وآسيا وأفريقيا في المقدمة منها، وفي ذلك المؤتمر تشكل المجلس الدولي للإرساليات لتنسيق العمليات التبشيرية بالدرجة الأولى.

بعد تلك المرحلة ظهرت محاولتان للتقريب بين الجماعات المسيحية مختلفة المذاهب والمشارب، كانت أولاهما حركة عرفت باسم " الحياة والعمل " .

وقد عقدت مؤتمرها الأول في ستوكهولم سنة ١٩٢٥، والثاني في اكسفورد بإنجلترا سنة ١٩٣٧ وكان الهدف من هذه الحركة هو محاولة التقريب بين المسيحيين ذوي العقائد المختلفة علي صعيد الحياة العملية، وعلي أساس من الأخلاق المسيحية التي لا يثور حولها أي خلاف. الحركة - الثانية - حملت اسم (الإيمان والنظام) وكان محور نشاطها التقريب في نطاق العقائد ذاتها وقد عقدت ثلاثة مؤتمرات في لوزان (١٩٢٧) وادنبرة (١٩٣٧) والسويد (١٩٥٢). في مؤتمري عام ١٩٣٧ اللذين عقدتهما الحركتان في اكسفورد وادنبرة، تقرر اندماج الجماعتين في مجلس عام للكنائس، يباشر مهامه علي نطاق أوسع من محيط الفاتيكان، الذي يمثل الكنيسة الكاثوليكية الرومانية وحدها.

في عام ١٩٣٨، بدأ التخطيط لإنشاء مجلس الكنائس الذي كان مقررا عقده في سنة ١٩٤٠ أو ١٩٤٠، ولكن ظروف الحرب العالمية حالت دون

ذلك ، فاجتماع المجلس لأول مرة في هولندا سنة ١٩٤٨ بينما انعقد الاجتماع الثاني في ايفانستون بأمريكا عام ١٩٥٤

تكتل سياسي واضح :

لدينا مجموعة من الشهادات التي تلقي الضوء علي مهمة المجلس ورسالته التي سعي إلى النهوض بها منذ إنشائه ، ويهمنا هنا أن نعيد قراءة تلك الشهادات حتى نكون علي بينة من الأمر. ففي رسالة بعنوان مجلس الكنائس العالمي من واقع تاريخه أصدرها في عام ١٩٦٣ جماعة من المثقفين الأقباط في مصر، وردت الشهادة التالية: " إن السياسة في رأي مجلس الكنائس العالمي هي المجال الذي يتحتم علي الكنائس في دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية أن تعمل فيه وليس جائزا للكنيسة أن تحدد نطاق عملها بتوجيه الأفراد دينيا ولابد من معارضة الكنائس التي تمتنع عن التدخل في سياسة الدول التي تحيا هذه الكنائس فيها، لابد أن يكون واضحا أن المجلس وهو يتحول عن الموقف الذي تحدد في اكسفورد عام ١٩٣٧ (بفصل الكنيسة عن سياسة الدولة) إنما يعمل ذلك عن وعي وإصرار، ففي مؤتمر تسالونيكي الذي عقده المجلس سنة ١٩٥٩ يرفض المجلس أن يطبق في البلاد النامية نظام الفصل بين الكنيسة والدولة، كما هو مطبق في البلاد النامية، بل يريد أن يجعل الكنيسة تقتحم في الدول النامية نطاق نشاط الحكومات واختصاصاتها، لأن النظام الغربي القائم علي الفصل بين الحكومة والكنيسة لا يمكن- في رأي المؤتمر- تطبيقه في الدول النامية " (ص ١٩).

وخلص الباحثون الأقباط المصريون في دراستهم إلى النتيجة التالية :

" إننا لا نري في مجلس الكنائس العالمي إلا تكتلا سياسيا يقوم علي أساس ديني، ولا يقلل من ذلك انضمام الكنائس الأرثوذكسية الأخرى

إليه ، فهذه المجموعة لا تمثل إلا أقلية ضئيلة تكتسحها أغلبية ضخمة من الأصوات التي للكنائس الغربية البروتستانتية علاوة علي أن استخدام هذه الكنائس الأخيرة لسلح المعونات التي تنفقها الكنائس الموجودة في أفريقيا وآسيا لابد وأن يؤثر علي أصوات مندوبيها أثناء المداولات " (ص ٤٣) .

للأستاذ محمد حسنين هيكل الكاتب المصري المعروف شهادة أخرى سجلها في كتابه " خريف الغضب " جاء فيها مايلي :

" فالمجلس تألف سنة ١٩٤٨ إبان اشتداد رياح الحرب الباردة ، وكانت عملية إنشاء مجلس الكنائس العالمي تعكس دون أدني شك رغبة جهات أمريكية معينة في أن يقوم الدين بدور رئيسي في الصراع ضد ما كانت هذه الجهات تسميه الإلحاد الشيوعي وفي الحقيقة فإن تلك كانت معركة سياسية وإن تنكرت ببراقع الدين ، بل أن التحقيقات التي جرت في الكونجرس فيما بعد أثبتت أن مجلس الكنائس العالمي كان من الجهات التي حصلت علي مساعدات ضخمة من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية " (ص ٣٤١) .

" وفوق منصة الرئاسة يوم الافتتاح كان يجلس وزير الخارجية اللاحق للولايات المتحدة الأمريكية (جون فوستر دالاس) وهو شقيق الرئيس المزمّن لإدارة المخابرات المركزية الأمريكية آلان دالاس ، ومن فوق منصة الرئاسة في جلسة تأسيس مجلس الكنائس العالمي كان كلام دالاس داعيا إلى التأمل . كان من بين ما قاله : أن نبشر بالسيحية فهذا معناه إننا نبشر بالحضارة الغربية " (ص ٣٤٢) وعلي حسب شهادة الأستاذ هيكل فإن جمال عبد الناصر " كان يدرك المركز الممتاز للكنيسة القبطية ودورها الأساسي في التاريخ المصري ، ثم إنه كان واعيا بمحاولات الاستقطاب التي نشط لها مجلس الكنائس العالمي " (ص ٣٤٥) حسب الشهادة نفسها ، فإن " الأنبا

صموئيل أسقف الخدمات في الكنيسة القبطية كان اختصاصه يشمل الاتصال مع الكنائس الأخرى (الفاتيكان وكنتربري) ومع مجلس الكنائس العالمي، قد استطاع أن يحصل لبعض العائلات القبطية علي توكيلات عديدة لأكبر البنوك خصوصا في ألمانيا الغربية التي بدأت في ذلك الوقت تلعب دورا ظاهرا في نشاط وتمويل وتوجيه مجلس الكنائس العالمي بعد أن تأثرت الموارد الأمريكية بهذا المجلس نتيجة لانكشاف علاقته بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية.. وحين قتل الأنبا صموئيل مع الرئيس السادات في حادث المنصة ظهر أن هناك حسابا باسمه في أحد البنوك السويسرية مقداره ١١ مليون جنيه إسترليني، وكانت هناك في نفس الوقت وصية من الأنبا صموئيل تحدد أن هذه الأموال أموال الكنيسة، ولا حق لأحد فيها غيرها " (ص ٣٤٧).

المفكر المصري القبطي المعروف الدكتور وليم سليمان قلادة، له شهادة ثالثة في شأن المجلس أثبتها في كتابه " الكنيسة المصرية تواجه الاستعمار والصهيونية " الصادر في سنة ١٩٦٨، وتضمنت ما نصه: إن دعوة مجلس الكنائس " تتجه في صراحة تامة إلى ضرورة تدخل الكنائس داخل البلاد المستقلة حديثا في سياسة بلادها وابتدع لاهوتية المجلس لتبرير هذا الاتجاه، نظرية لاهوتية تقول بأن نشاط الدولة في كل نواحيه السياسية والاقتصادية والاجتماعية هو تحت سلطان الله، ولا بد للكنائس من أن تبدي رأيها في هذا النشاط ولا بد من الاستعانة بخبرة الكنائس الغربية حتى يكون اتجاه الكنيسة داخل الدولة المستقلة حديثا متفقا مع اتجاه الكنائس المسيحية في العالم (العربي) ويصل التناسق بين اتجاهات المجلس والاتجاه الغربي في السياسة الدولية إلى حد أن أحد الكتب التي أصدرها المجلس تضمن نظرية اجتماعية دينية تدعو إلى ضرورة إجراء صلح بين العرب وإسرائيل " (ص ٦١-٦٢).

للدكتور غالى شكري الناقد القبطي المصري شهادة أخرى ذكر فيها أنه في ديسمبر من عام ١٩٦١ عقد في العاصمة الهندية نيوديلهي المؤتمر العام الثالث لمجلس الكنائس العالمي ، وأصدر قرارا يبرئ اليهود من دم المسيح ويحذر الكنائس من التعليم المعادي لليهود.. وقد كان هذا القرار هو أداة الضغط الأولي علي الفاتيكان ليصدر وثيقته الشهيرة في تبرئة اليهود من دم المسيح (الأقباط في وطن متغير، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٦٦).

هذا هو مجلس الكنائس العالمي والإطار الذي يتحرك فيه طبقا لشهادة الشهود.

تحفظات الكنيسة المصرية :

الطرف الثاني في قضيتنا الذي هو الكنيسة الأرثوذكسية المصرية ، كان لها تقليديا موقف آخر ، فبينما يتحرك مجلس الكنائس في إطار مشروع سياسي أيا كانت طبيعته وأهدافه فإن الكنيسة المصرية ظلت تتمسك برسالة روحية بحتة فضلا عن أن رصيدها التاريخي ظل مبنيا علي استقلالها علي الصعيدين الروحي والوطني ، وفي رسالة أخرى لنخبة مثقفي القبط المصريين عنوانها " مجلس الكنائس العالمي من واقع قراراته " إيضاح لهذه النقطة علي النحو التالي :

" من الأمور البديهية في المسيحية إن السيد المسيح له المجد، لم يأت إلى هذا العالم ليؤسس مملكة أرضية زمنية يحكمها هو وتخلفه في حكمها كنيسة أو رؤساؤها، وهو ما أوضحه الإنجيل بشكل حاسم" (أورد الباحثون نصوصا عدة تعزز هذا الرأي في مقدمتها قول السيد المسيح: مملكتي ليست من هذا العالم) - (ص ٥). رسالة المجلس من واقع تاريخه توضح الموقف علي نحو أكثر تفصيلا فتقول: الكنيسة الأرثوذكسية تبرا من

هذا الاقتحام المغرض للدين في الأمور الزمنية، وهي تري فيه مسخا وتشويها للمسيحية يؤدي بها إلى أن تكون فريسة لمحاولات الرجعية كي تستغل الدين ضد طبيعته لعرقلة التقدم. الكنيسة القبطية الأرثوذكسية روحانية، تري نفسها قبل كل شيء جماعة عابدة لله. ولذلك تترك الكنيسة الأرثوذكسية عامدة تفصيلات الحياة السياسية والاقتصادية للمختصين.

أما أن يغتصب ما لقيصر لينسب زورا وخداعا لله. فهو عمل لا تراه كنيستنا إلا علي أنه ردة (ص ٣٧).

وحين تواجه الكنيسة حركات التقارب بين الكنائس والطوائف المسيحية، فإنها تؤمن بأن أساس العمل في هذا المجال هو الرجوع إلى الإيمان الرسولي المستقيم، فليس هناك أي عامل يمكن أن يقرب بين هذه الكنائس وبعضها إلا وحدة الإيمان. وفي خارج هذا النطاق، فإن العمل الذي يمكن أن يتم لا يسوغ وصفه بأنه عمل مسيحي أو كنسي، إنه تقارب نفعي بحث يخرج عن اختصاص الكنيسة ويجاوز إمكانياتها (ص ٣٧).

وللبطريك الحالي، الأنبا شنودة، مقالة نشرها في سنة ١٩٥١، عندما كان أسقفا للتعليم تحت عنوان " رأينا في اتحاد الكنائس " (مجلة مدارس الأحد، عدد إبريل)، عبر فيها عن تلك الرؤية. قال فيها: نحن لا نؤمن بوجود كنائس كثيرة، وإنما نؤمن بكنيسة واحدة هي جماعة المؤمنين، الذين يؤمنون إيماننا مستقيما، أما الخارجون على إيمانها فإنهم يبعدون. وهذا ما كانت تفعله الكنيسة الأولى.. كانت تخرج من عضويتها كل مبتدع مصر علي بدعته وكانت تحرم الاختلاط بهؤلاء الهرطقة والصلاة معهم.

أضاف الأنبا شنودة قوله: لا يليق إطلاقا بممثل الكنيسة المرقسية السليمة الرأي(هي في هذه الحالة الكنيسة الأرثوذكسية) أن يشترك في

اجتماع ديني تحت رئاسة أحد الخارجين عن الإيمان الصحيح.

اعتبر الأنبا شنودة أن الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تقوم بها الكنائس بتمويل من المجلس العالمي، لا يمكن أن توصف بأنها عمل مسيحي كنسي، لأن هذا التعاون وإن كان بين كنائس، إلا أن المنظمة التي تضمها تكون مثل أي هيئة عالمية تتعاون فيها مجموعة من الأجناس والأديان والمذاهب لحل مشكلة اقتصادية أو صحية أو اجتماعية ومن الخطأ الاقتصار علي نسبة هذا النشاط إلى المسيحية أو الكنائس.

هذه النصوص تشير بوضوح إلى أمرين: تحفظ الكنيسة المصرية علي الموقف العقيدي للكنائس الأخرى ، واتهام أتباعها بالخروج والهرطقة، ثم اعتراضها علي تجاوز الأنشطة الروحية إلى القضايا السياسية والعملية. وإذا كان الأمر الأول محل إجماع رموز الكنيسة المصرية، فإن الأمر الثاني يتبناه تيار داخل الكنيسة عبر عن نفسه من خلال تلك المطبوعات التي أشرنا إليها.

هل هي نقلة جديدة؟

ما الذي تغير في موقف الكنيسة المصرية، حتى تنخرط في أنشطة مجلس الكنائس العالمي بصورة أوسع، وحتى تدفع ببطريرك أقباط مصر إلى سدة رئاسته؟

أهم متغير فيما نري هو الطرف الثالث في المعادلة المتمثل في الأنبا شنودة شخصيا الذي تولي منصبه في عام ١٩٧١

نجد أعضاء كثيرة علي دور الأنبا شنودة في قيادة الكنيسة المصرية، في كتابين أصدرهما باحث مصري مسيحي (بروتستانتني) هما: " المسيحية السياسية في مصر " و" الاحتجاج الديني في مصر " .

في ذلك الكتاب الأخير يقرر المؤلف، الدكتور رفيق حبيب، " إن الإحياء المسيحي السياسي يؤرخ له بتاريخ اعتلاء البابا شنودة الثالث لكرسي مارمرقس " (ص ١٦).

وفي كتاب " المسيحية السياسية " يشرح المؤلف الكيفية التي تطور بها الخطاب الكنسي في مصر حتى وصل إلى مرحلة خطاب المعارضة السياسية الذي يمثل فيما أطلق عليه الأنبا شنودة العنف السلبي وهو التعبير الذي استخدمه البطريرك في رسالة له عنوانها "الحروب الروحية" !

لقد اتجهت الكنيسة إلى أداء دور سياسي تحت قيادة الأنبا شنودة، وهو دور تزامن وبروز ظاهرة المد الإسلامي في مصر، حتى يبدو وكأن ظهور الأنبا شنودة والتطور الذي أحدثه في رسالة الكنيسة كان تعبيرا عن الاستجابة لطبيعة الظرف التاريخي الذي مرت به البلاد.

غير أن ثمة تزامنا آخر يظل لافتا للنظر هو أن الكنيسة المصرية كانت في حالة اشتباك مع مجلس الكنائس العالمي في طور الستينيات، الذي يعتبر مرحلة التحرر الوطني في المنطقة، حيث الأنبا كيرلس، سلف البطريرك الحالي، من معارضي قيام الكنيسة المصرية بدور فعال في إطار اتحاد الكنائس، رغم أن مصر كانت ممثلة فيه.

بعد سنوات الانفتاح التي شهدتها مصر في السبعينيات والتي تنامي معها النفوذ الغربي في المنطقة، لاحت بواذر التصالح والتقارب مع مجلس الكنائس العالمي وتوجت تلك العلاقة الحميمة بانتخاب الأنبا شنودة واحدا من الرؤساء السبعة للمجلس الذين يمثلون مختلف كنائس العالم.

لقد ذكر الأستاذ هيكل في كتابه " إن الصلات التي عقدتها الكنيسة المصرية بالخارج أضافت - لها - احتمالات للنفوذ لم تكن موجودة من قبل " (ص ٣٥٥).

هل هو نفوذ مطلوب في مواجهة الدولة؟

أم أنه ثقل مطلوب في مواجهة المد الإسلامي ؟

وما الذي يمكن أن يترتب علي هذا الاحتمال أو ذاك في المستقبل؟

الذي لا يقل عن ذلك أهمية، أن الكنائس البروتستانتية الأوروبية والأمريكية المسيطرة علي المجلس منذ إنشائه، مخترقة صهيونيا بعلم الجميع واعتمادها علي التوراة كنص ديني له نتائجه الخطيرة من وجهة النظر العربية.

هل يمكن أن تكون تلك الخطوة حلقة في جر الكنيسة المصرية إلى تلك الساحة؟

ثم أن علاقة المجلس بالمخابرات المركزية الأمريكية التي أشار إليها الأستاذ هيكل تواتر الحديث عنها في مصادر عدة، ودوره في دعم حركة التمرد في جنوب السودان، حتى هذه اللحظة يذكر عادة في هذا السياق.

إن البطريك المصري رمز مقدر ومحترم، وهو فوق الشبهة ما في ذلك شك، لكن تلك الملابس التي ذكرناها يتعذر تجاهلها في اللحظة الراهنة وجميعها تستحق المراجعة والتفكير العميقين.

أثار هذا المقال رد فعل كبير في الأوساط المسيحية والإسلامية، وانتقد البابا شنودة هذا المقال وتوقيت صدوره وقد سألته حول تغيير موقف الكنيسة من مجلس الكنائس العالمي منذ إنشائه عام ١٩٤٨ وحتى وقت قريب :

• ظلت الكنيسة القبطية المصرية علي موقف متمايز عن مجلس الكنائس العالمي الذي أنشئ منذ عام ١٩٤٨، الآن وبعد حوالي ٤٣ عاما تأتي لتكون

أحد رؤساء المجلس بصفتك رأس الكنيسة القبطية المصرية، فيم التغيير؟
- هل هناك إساءة في أن يكون ممثل الكنيسة القبطية أحد رؤساء المجلس بدلا من أن يكون عضوا في لجنته المركزية أو التنفيذية مثلا؟ هل المهم موضوعيا هو الاشتراك في المجلس أم درجة التمثيل فيه؟
فأما أننا لا نشترك فيه إطلاقا، أو أننا نشترك ويكون لنا فيه دور فعال مؤثر.. هذه نقطة.

والنقطة الثانية هي إن مجلسا علي مستوي عالمي تنضم إليه حوالي ٣٠٠ كنيسة من أكثر من مائة دولة، هل غيابنا عنه من الصالح أم أنه غياب مضر، حتى الكنيسة الكاثوليكية التي ليست عضوا في المجلس، لها مراقبون يحضرون جلساته، كما يدعى إليه ممثلون لعدد من الأديان.

إننا نحرص أن تكون مصر ممثلة في الهيئات العلمية أيا كان نوعها، سياسية أو علمية أو اجتماعية أو صحية. فهل من الضرر أن تمثل في هيئة دينية عالمية مثل مجلس الكنائس العالمي الذي له صلة بهيئات الأمم المتحدة، ويحضرها كعضو، لماذا لا نستفيد من وجودنا في هذا المجلس، علي الأقل نراقب عمله، ونشارك في مناقشاته، ويكون لنا تأثير في قراراته؟ ما الضرر؟ إن كنتم ترون ضررا فأرجو أن تقولوه لي، وعلي مر تاريخنا في عضوية هذا المجلس، كان لكنيستنا تأثير إيجابي نافع لبلادنا، والأمثلة علي ذلك كثيرة.

أما عبارة ما التغيير.. فأنا لست أري أي تغيير قد حدث. أنا أري أن الكنيسة كما هي في عضوية المجلس خلال عهود ثلاثة من الآباء البطارقة: البابا يوساب الثاني حتى سنة ١٩٥٦، والبابا كيرلس السادس حتى آخر سنة ١٩٧١ ثم البابا شنودة الثالث إلى أيامنا هذه.

في عهد البابا يوساب الثاني كان مندوب الكنيسة القبطية هو القمص إبراهيم لوقا، منذ إنشاء المجلس سنة ١٩٤٨، وكان القمص إبراهيم لوقا وكيلا للبطريركية، وصار مندوب المجلس هو القمص مكاري السرياني من سنة ١٩٥٤ ورقي أسقفا في عهد البابا كيرلس سنة ١٩٦٢ وظل مندوبا للكنيسة في المجلس إلى حين وفاته سنة ١٩٨١ ثم صار مندوبنا في المجلس هو نيافة الأنبا اثناسيوس مطران بني سويف إلى هذا العام.

إذن ليس صحيحا أن الكنيسة كان لها موقف ضد المجلس قبل البابا شنودة، فعلاقتها بالمجلس لم تنقطع مطلقا، واجتماع الجمعية للمجلس ١٩٦١ لم يكتف فيه البابا كيرلس بمندوبنا القمص مكاري السرياني، إنما أرسل وفدا برئاسة الأنبا يؤانس أسقف الخرطوم وقتذاك.

• مجموعة من المثقفين الأقباط أصدرت مجموعة من النشرات في عام ١٩٦٢ تهاجم فيها مجلس الكنائس العالمي وتتهمه بدفع الكنائس للتدخل في شئون بلادها- خاصة النامية منها- لماذا لم تتراجع الكنيسة عن موقفها بعد أن كشفت هذه المنشورات هذه الأبعاد؟

- هذه النشرات كانت نصف الحقيقة. والنصف الآخر أن قداسة البابا كيرلس السادس شكل لجنة لفحص الأمر من كبار رجال الأقباط ورجال الدين، وكشفت اللجنة زيف الاتهامات التي وردت في تلك النشرات، وردت عليها في كتيب من ٣٢ صفحة. وكنت أرجو إنصافا للحقيقة إن أتى ذكر تلك المنشورات، يأتي أيضا ذكر الرد عليها.

أما اتهام المجلس بدفع الكنائس إلى التدخل في شئون بلادها، فهذا في الواقع ضد الدستور.

وهذه النشرات كانت في الواقع ضد مندوب الكنيسة في المجلس وهو

القمص مكاري السرياني ، وقد طبعت تلك النشرات في أوائل أغسطس سنة ١٩٦٢ ، وترقي القمص مكاري إلى أسقف باسم الأنبا صموئيل في آخر سبتمبر من نفس السنة. مما يدل علي أن قداسة البابا كيرلس السادس لم يتأثر مطلقا بما ورد في تلك النشرات. واستمر الأنبا صموئيل في تمثيل الكنيسة القبطية في المجلس بإذن البابا إلى حين وفاته.

وأود أن أضيف إنه لو كانت الدولة قد ارتأت أن لعلاقة الكنيسة بالمجلس أبعادا ضارة، لكان موقف الدولة قد اختلف.

• ما الذي تعنيه بذلك؟

- يفتح البابا شنودة كتيبها عنوانه " حول مجلس الكنائس العالمي " ويقرأ من إحدى صفحاته : لما وقع الاعتداء الثلاثي علي مصر أصدر رئيس ونائب رئيس اللجنة المركزية والسكرتير العام في ٢ نوفمبر ١٩٥٦ قرارا أرسل برقيا إلى الكنائس الأعضاء.. كان من نتيجة برقية المجلس هذه أن ثار الضمير المسيحي ضد دول العدوان فقامت الكنائس واحتجت علي ذلك. وأرسل المجلس معونات إلى منكوبي بور سعيد في ذلك الوقت. بل وأصدر الرئيس جمال عبد الناصر قرارا بإعفاء هذه المعونات من الرسوم الجمركية بناء علي مذكرة رفعها عبد اللطيف بغدادي وزير الخزانة في ذلك الحين معربا فيها عن التقدير لمجهودات مجلس الكنائس والي جوار ذلك كان سفراؤنا في الخارج يشيدون بأعمال المجلس. كما حدث في اجتماع المجلس في نيودلهي سنة ١٩٦١ حين أقام سفيرنا في الهند الأستاذ احمد حسن الفقي حفلا لأعضاء مجلس الكنائس حضره حوالي تسعين من رؤساء الكنائس، وأشاد بقرارات المجلس التي تعمل علي صيانة السلام وتحرير الإنسان، وإذا كان المجلس كما اتهمته تلك النشرات بأنه يدفع الكنائس إلى التدخل في شئون بلادها، فما الذي حدث عمليا من هذا التدخل قبل

هذه النشرات في بداية الستينيات وما بعدها، وحين كتابة تلك النشرات لم يكن الأنبا شنودة هو بابا الكنيسة، بل كان راهبا يعيش في مغارته في الجبل.

• ولكن ألا يقع المجلس تحت تأثير قوي صهيونية؟

- لو كان هذا الأمر صحيحا لما أدان المجلس عدوان ١٩٥٦ الذي شاركت فيه إسرائيل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن مندوب الكنيسة القبطية في مجلس الكنائس نجح عام ١٩٥٤ في إقناع المجلس بشطب اسم إسرائيل من تقارير المؤتمر واستجاب المؤتمر لذلك ونشر هذا الخبر في صحيفة الأهرام في ١٩٥٤/٩/١ تحت عنوان نصر كبير لوفود مصر وكذلك نجح في شطب عبارة شعب الله المختار في نيودلهي وأقنع مندوب الكنيسة المصرية المجلس بأن اسم إسرائيل في كتب العهد القديم لا علاقة له مطلقا بإسرائيل الحالية كوضع سياسي.

• في المقابل فإن مجلس الكنائس هو الذي أصدر قرارا بتبرئة اليهود من دم المسيح وهو ما استند إليه الفاتيكان فيما بعد؟

- هذه المسألة قام بها كاردينال كاثوليكي من ألمانيا وكان الدافع إلى ذلك عقدة الذنب التي يعاني منها الألمان تجاه اليهود، وكانوا يقصدون أن اليهود الحاليين لا علاقة لهم بذنب آبائهم منذ أكثر من ١٩ قرنا. نحن في مصر عقدنا مؤتمرات كنسية كثيرة نهاجم فيها اليهود ونحملهم هذا الوزر وهذه المؤتمرات مسجلة وموقفنا كان واضحا، أيضا كنا نقول إن اليهود الحاليين لا يمكن تبرئتهم إلا إذا اعترفوا بذنب آبائهم القديم وإن لم يعترفوا فيعتبروا مشتركين في هذا الذنب. أيضا أود أن أسجل أنني ألقيت محاضرة في نقابة الصحفيين المصريين في ١٩٦٥ وقت أن كان النقيب الأستاذ حافظ محمود وكان موضوعها " إسرائيل في رأي المسيحية " وهاجمت فيها

إسرائيل بكل قوة وصدرت هذه المحاضرة في كتاب وترجم إلى العديد من اللغات. وعندما صرت بطريركا في نوفمبر ١٩٧١ دعيت لإلقاء محاضرة في نقابة الصحفيين أيضا عن إسرائيل وكان النقيب علي حمدي الجمال وهاجمت فيها إسرائيل. وأتذكر أنني عندما كنت في أمريكا في إبريل ١٩٧٧ والتقيت بالرئيس الأمريكي كارتر كان من أوائل الأسئلة التي سألها لي حول الكتاب الذي صدر باسمي مهاجما فيه إسرائيل فقلت له "نعم لقد كتبت هذا الكتاب وقلت فيه إن اليهود ليسوا شعب الله المختار". وختمت معه المناقشة في هذا الموضوع بقولي "لو كان اليهود شعب الله المختار نكون لا أنت ولا أنا من شعب الله" فابتسم الرجل وابتسمت وانتهت المناقشة في هذا الموضوع وأيضا موقفنا من رفض الذهاب للقدس والحج لأرضنا المقدسة بسبب خلافنا مع اليهود هو أمر معروف عند الكل.

• ولكن ماذا عما صدر عن مجلس الكنائس في نيودلهي؟

— من غير المعقول أن مجلس الكنائس العالمي يبرئ اليهود من دم المسيح. ونحن لم نسمع عن هذه المشكلة إلا بعد الضجة التي أحدثها ذلك الكاردينال الكاثوليكي الألماني. علما بأن الكاثوليك ليسوا أعضاء في المجلس، أما إن كان أحد أعضاء المجلس قد تناول هذا الموضوع قبل ذلك، فأحب أن أسجل هنا إن أعضاء المجلس أحرار في أن يعبروا عن آرائهم الخاصة كما يشاءون، دون أن يتقيد بها المجلس، فلا تعتبر من قراراته، ومن غير المعقول أن يتأثر الكاثوليك بما يصدر عن المجلس، حتى لو حدث ذلك وهم ليسوا من أعضائه. وأعتقد أن المشكلة يثيرها كاردينال كاثوليكي في موضوع ضد إيمان المسيحيين في العالم أجمع، لا يجوز أن تلتصق بمجلس الكنائس الذي لا علاقة للكاثوليك بعضويته.

• هل تستطيع أن تؤكد وأنت علي يقين أن مجلس الكنائس العالمي لا

يدفع الكنائس المسيحية وخاصة في العالم الثالث للقيام بدور سياسي وضابط علي حكوماته؟

- دستور المجلس ينص علي أنه لا يتدخل في شئون الكنائس إطلاقا ولكل كنيسة أن تقبل أو ترفض قراراته ، ولا يتدخل في الشئون السياسية علي الإطلاق وأي من قراراته- التي هي في الحقيقة توصيات أكثر منها قرارات- غير ملزمة إلا لمن أراد الالتزام بها. علي أني أحب أن أقول إن مجلس الكنائس له أعمال إنسانية يجب أن يقوم بها مثل الدفاع عن حرية الإنسان، والعمل علي إعانة اللاجئين، والقيام بأعمال الإغاثة في البلاد التي تصيبها الكوارث، والدفاع عن الشعوب التي تقاسي من التفرقة العنصرية أيا كان جنسهم أو دينهم.

وفي هذا الإطار قدم المجلس كثيرا من المعونات للبلاد النامية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، ودافع عن الأستراليين الأصليين في استراليا، ومن بين البلاد التي قدم لها المجلس معونات: الجزائر والمغرب واللاجئون العرب، فقد قام المجلس بالعناية باللاجئين العرب في الدول العربية، ومن أمثلة ذلك عنايته باللاجئين العائدين إلى الجزائر في بداية الستينيات. افتتح مكتبا خاصا بذلك في مدينة قسنطينة وفي دار نعمة بمدينة الجزائر. ودفع لذلك ملايين الدولارات كما انه في ظرف ٤٨ ساعة من حدوث زلزال في أغادير بالمغرب قدم المجلس معونات للمنكوبين.

هـ في أي إطار يقع دعم مجلس الكنائس العالمي لجون قرنق في جنوب السودان؟

- أنا لا أعرف الكثير حول هذا الموضوع، وغالبا يكون الدافع إنسانيا أيضا، فهناك مجاعة في جنوب السودان.

• من الواضح أن الكنيسة المصرية ارتضت منذ بدء مشاركتها في مجلس الكنائس العالمي وحتى العام الماضي بمستوي معين من التمثيل، ما الذي دفعك إلى التفكير للارتقاء بمستوي هذا التمثيل بمشاركتك شخصيا، هل هذا تعبير عن طموح للعب دور أكبر؟

- إن اختيار رؤساء مجلس الكنائس العالمي يتم دائما بالانتخاب في اجتماع الجمعية العمومية التي كان أعضاؤها في كانبرا هذا العام حوالي ألف عضو بعد ترشيحات من لجنة خاصة، كانت كنيسةنا فيها مجرد عضو من حوالي ثلاثين عضوا. فليست المسألة إذن مسألة كنيسة تطمح إلى رفع تمثيلها، إنما هي قرارات الجمعية العامة التي كان ممثلو الكنيسة القبطية فيها عشرة أعضاء من بين ألف عضو. فإن كان هناك تقدير خاص للكنيسة القبطية بكل تراثها وتاريخها، فإن الأمر يرتفع فوق مستوى أية رغبة فردية.

ولكن كان لابد- حسب تقاليد المجلس- أن يكون هناك من بين رؤساء المجلس من يمثل الشرق الأوسط، ومن يمثل الكنائس الشرقية القديمة. وكان يمثل الشرق الأوسط في الدورة السابقة غبطة البطريرك اغناطيوس هزيم بطريرك الروم الأرثوذكس في انطاكية. وكان يمثل الكنائس القديمة المطران جريجوريوس بنيودلهي. ولما كان الرؤساء وكافة القيادات يتغيرون كل سبع سنوات، لذلك وقع الاختيار في هذه الدورة علي بابا الاسكندرية.

أما ارتفاع تمثيل الكنيسة القبطية، فهذا لون من التطور الطبيعي لكنيسة قديمة عريقة اشتركت في المجلس منذ ٤٣ عاما، وارتفع تمثيلها تدريجيا من القمص إبراهيم لوقا، والقمص مكاري، إلى الأنبا صموئيل الأسقف، والأنبا اثناسيوس المطران، ثم إلى البطريرك نفسه. وهذا وضع طبيعي، وبخاصة أن المجلس يضم كثيرا من رؤساء الكنائس، وهنا أضيف إنه اختير أيضا غبطة

البطريك بارثينوس بطريك الروم الأرثوذكس بالإسكندرية ضمن رؤساء المجلس، ممثلاً للعائلة الأخرى من الأرثوذكس.

وهنا نسأل: لماذا التركيز علي البابا شنودة وحده دون سائر رؤساء الكنائس الأخرى الذين دخلوا في رئاسات وقيادة مجلس الكنائس العالمي، وهل لو تجاهل المجلس بابا الإسكندرية، كان يعتبر هذا الأمر مريحا؟

• علي منصة الرئاسة في الجلسة الأولى للمجلس بشر جون فوستر دالاس شقيق رئيس جهاز المخابرات الأمريكية ووزير الخارجية الأمريكي اللاحق، بشر في كلمته بنشر الحضارة الغربية عن طريق المسيحية، ألا يحمل هذا الموقف دلالة خاصة لديكم؟

- المعتاد أن تدعى بعض الشخصيات الكبيرة في البلد الذي يستضيف اجتماع المجلس، ليلقي كلمة علي منصة الرئاسة ليرحب بالمجلس نيابة عن الدولة المضيقة، فإن كان فوستر دالاس قد دعي وتكلم، فليس هذا بشيء غريب، وفي البلاد الغربية وبخاصة أمريكا يتكلم كل إنسان كما يشاء، ولا يلزم بكلامه أحدا. والمجلس لا يلتزم برأي دالاس، الذي ليس عضوا فيه بل هو مجرد ضيف، يتكلم عن الحضارة الغربية بأسلوبه الخاص، وحتى الأعضاء الغربيون لا يلتزم المجلس بحبهم للحضارة الغربية، المجلس يضم كنائس من شعوب متعددة من كل قارات العالم، ولكل شعب حضارته وثقافته وتقاليده. والمجلس يحترم ثقافة كل بلد، ولا يفكر إطلاقا في أن يلغي كل ثقافات وحضارة العالم، لكي ينشر الحضارة الغربية وحتى لو أراد ذلك، أو أراد بعض أعضائه أو ضيوفه، فنحن الشرقيين أصحاب الحضارة العريقة التي ظهرت منذ أكثر من خمسة آلاف سنة، قبل اكتشاف أمريكا بآلاف السنين، لا يمكن أن نتأثر بمثل تلك الأقوال، بل كثيرا ما نكون نحن العنصر المؤثر.

وسؤال أ قوله : ما الذي أثر علي حضارة الشرق وغيرها بعد عبارة دالاس منذ عشرات السنين ، أما الربط بين دالاس والمخابرات الأمريكية والمعونات المالية ، فهذا أمر ننكره تماما ، والمجلس يتلقى معونات مالية من الكنائس الأعضاء ، وبخاصة العينية منها ، وربما الكنائس الألمانية تدفع الجزء الأكبر . وإن كانت كنائس أمريكية غنية تتبرع فهي بلا شك لا تنتمي إلى دالاس أو إلى أخيه ، وإنما لقيادتها الخاصة الحرة .

التميز وتأكيد الهوية

بعد هزيمة ١٩٦٧ ، ظلت الكنيسة تؤكد في سلوكها علي ارتباطها بالدولة ، وذلك علي المستوي العلني والسلوكي ، ولكن في ظل التغيرات التي أفرزتها النكسة علي مستوي الوطن ، والإحساس بالصدمة ، ومع بدء صعود نجم الجيل الجديد داخل الكنيسة وتدعيم مركزه ، فإن الكنيسة في ممارساتها اليومية العادية ، كانت تجذب الجماهير إليها ، وكان هذا الاستقطاب هو البداية لمرحلة التميز علي المستوى القبطي . وعلي مستوي الكنيسة ، وبمرور الزمن أصبحت الكنيسة هي الأقدر علي الجذب من الدولة ، وبدأ طرح مسألة الانتماء ، وتزايد عدد الأقباط الملتفين ، أو المنضوين تحت لواء الكنيسة في الازدياد .

ومع اعتلاء البابا شنودة لكرسي البطريركية ، ومع التوجه للعب دور جديد ومع بدء امتلاك الكنيسة لعناصر قوة جديدة ، أو اكتشاف هذه العناصر ، كان طبيعيا البحث عن أهم مصادر هذه القوة ، هذا العنصر هو البشر ، الجماهير ، وكنيسة بلا جماهير هي حزب بلا أعضاء ، وكان لزاما أن يتم تدعيم ارتباط الأقباط بكنيستهم ، وهو ارتباط يتخطى حدود الرباط

الديني التقليدي، وقد كان المناخ مواتيا لتقوية هذا الرباط بعد أن تخلت عن دورها- أو عجزت عن القيام به كاملا- في تدعيم انتماء الأفراد لها. وقد لجأت الكنيسة إلى عدة أساليب لتدعيم هذا الارتباط وكان ذلك عن طريق تأكيد التميز القبطي فيما يخص الأقباط وكنيستهم وعن طريق تنظيم الأقباط في شكل جماعات مرتبطة اجتماعيا ببعضهم وبالكنيسة، وفيما يتعلق بالشق الأول، فقد ركزت الكنيسة من خلال عظاتها علي تاريخ الكنيسة المصرية وترسيخ مفهوم تميز الأقباط، وكان تأثير ذلك مرتبطا بازدياد إقبال الشباب علي الانتظام في فصول التربية الكنسية وأعطى البابا شنودة أهمية كبيرة في تدريس اللغة القبطية، باعتبارها اللغة الأصلية واللغة التي تقام بها الصلوات، وتلقي بها التراتيل.

وقد أدى الاهتمام المتزايد باللغة القبطية إلى توجيه الاتهامات للأقباط والبابا شنودة بأنه يسعى إلى تأسيس قومية قبطية. وطبيعي أن هذا الأمر ليس صحيحا علي إطلاقه، ولكن واقعا فإن هذا الاهتمام يؤدي إلى ترسيخ مفهوم وإحساس التميز لدي الأقباط.

حول هذه النقطة يقول البابا شنودة " من التهم التي وجهت إلينا الاهتمام باللغة القبطية وأننا بصدد تأسيس قومية قبطية، وهو افتراء بشع لأن كل موافقنا وأدبياتنا تؤكد دون لبس أو غموض انتمائنا المصري الي هوية واحدة تجمع الشعب المصري كله وتثبت دون إبهام أو لبس ولاءنا المطلق للحضارة التي تجمع كل الشعوب العربية. ولكن إذا كان قسم الآثار في معاهد القاهرة يدرس اللغة القبطية، فهل تعتذر الكنيسة عن تعليم هذه اللغة الخاصة بمن سيكونون علماء أو كهنة يرتلون قداسا له ألحانه المضبوطة علي أوزان اللغة القبطية " .

ويضيف البابا شنودة " اللغة القبطية مرتبطة بالألحان والموسيقى القبطية

عندنا بعض القداسات والصلوات تم ترجمتها للغة العربية ولكن بعضها لو ترجم فإن اللحن يضيع تماما والموسيقى القبطية هي جزء من تراثنا لا نستطيع أن نتخلى عنها، أيضا هناك الكثير يحتفظون بلغتهم حتى لو كانوا أقلية، فالأرمن حتى الآن يحتفظون بلغتهم، وكذلك السريان في سوريا وهي دولة عربية، هناك يصلون بالسريانية. واللغة القبطية هي تطور للغة الهيروغليفية القديمة، ولو ضاعت يضيع معها تراثنا الهيروغليفي". ويقول "نحن أقباط، وسنظل كذلك طوال عمرنا، وقبطي يعني مصري".

* وأسأل البابا شنودة: ولكن ألم يزدد اهتمامكم بتعليمها خلال الفترة الأخيرة؟

- يقول: مثلما ازداد الاهتمام بكل شيء.

• وأسأله: ألم يساوركم الخوف من ضياع الذات وكان هذا الاهتمام رد فعل لتأكيد الهوية في مواجهة هذه المخاوف؟

- يقول البابا شنودة "الذات والهوية عندنا تأخذ معني روحيا صرفا، كيف نصير صورة روحية مثالية، كيف نكون أنقياء القلب، الهوية عندنا لها مفهوم روحي وليس مفهوما سياسيا، الهوية عندنا ليست هوية سياسية أو قومية أو عرقية، هذه الأمور لا تخطر علي بالنا، هدفنا في الحياة أن نعد أنفسنا لأبدیتنا ولا يوجد أكثر من هذا، وقد تزايد في هذه الفترة الحديث عن "الشعب القبطي" وكان أول من استخدم هذا المصطلح هو حبيب جرجس، أبو مدارس الأحد.

• وأسأل البابا شنودة عن تفسيره أو تبريره لتزايد استخدام لفظ شعب عند الحديث عن الأقباط؟

- يقول: "كلام اعتاد عليه الناس من زمن، ولكنه لا يعني شيئا، وأنا

أرجو في جو المحبة ألا تؤخذ العبارات بحساسية شديدة، لأننا أيضا نجد من الجانب الإسلامي عبارات كثيرة جدا لا نأخذها بحساسية ”

من جانب آخر اهتمت الكنيسة بقضية تنظيم الأقباط وربطهم ببعضهم البعض وبالكنيسة، فمن خلال مدارس الأحد والأسر الجامعية استطاعت الكنيسة أن تنظم وتجمع الشباب في مجموعات لكل مجموعة قائد في كل جامعة وكلية توجد أسرة، تضم الطلبة المسيحيين الدارسين في كل كلية علي حدة، وهذا التنظيم قوي من ارتباط الشباب بالكنيسة. من ناحية أخرى كانت هناك تعليمات مشددة لأن يقوم كل كاهن بمسئوليته في الاهتمام بالعائلات القبطية التي تقع تحت رعايته، واهتمامه بها يشمل كل مجالات الحياة.

هكذا تمكنت الكنيسة من تحديد عناصر قوتها الذاتية والمضافة، وتعاملت معها بذكاء لتوظيفها في علاقتها الجديدة، ولتحقيق أهدافها. ولكن يظل السؤال: هل تمكنت الكنيسة من تحقيق أهدافها في إطار الارتباط والانتماء بالوطن، أم أنها في مرحلة ما طرحت نفسها- بوعي أو بدونه- كبديل لهذا الوطن؟

وإذا ما حدث ذلك أحيانا فهل تتحمل الكنيسة وحدها مسؤولية ذلك أم أن هناك شركاء؟

من الواضح أنه قد حدث خلط بين الأهداف والوسائل في بعض المراحل بحيث توقف الوضع عند حد الوسيلة، ويضيع الهدف في غمرة الإغراق في الاختلاف حول الوسيلة، فعندما كانت تعترض الكنيسة كانت تهدف من هذا الاعتراض الوصول لهدف معين مثلا التأكيد علي المساواة في المواطنة بين القبطي والمسلم، ولكن ما كان يحدث أن الكنيسة تستغرق في الوسيلة- الاعتراض- وتلقي تأييدا من بعض الأقباط، وهنا يحدث الخلط بين

الوسيلة والهدف فيتوقف الأمر لديهم عند حد الإحساس بالإنجاز بالاعتراض، وفي المقابل تقف الدولة في مواجهة الاعتراض متجاوزة بذلك الهدف الأساسي من هذا الاعتراض فتتحول المسألة إلى مواجهة بين الطرفين. أيضا في إطار الرغبة القوية لدى الكنيسة في ارتباط رعاياها بها لعبت الكنيسة في بعض الأوقات دور المدافع عن حقوق الأقباط وبدأت في ذلك في صورة الحريص علي هذه الحقوق، ولتأكيد هذه النزعة أظهرت الدولة كالمتهامل في هذه الحقوق أو المفرط فيها، وأدي هذا- مع عوامل أخرى- إلى طرح مسألة الانتماء وهو ما سنعرض له فيما بعد.

في إطار هذا الخلط وسوء الفهم المتبادل، والصراع علي عناصر القوة، كان حتميا الصدام والمواجهة بين الدولة والكنيسة.

الفصل السادس

الكنيسة تواجه

امتلكت الكنيسة عناصر قوتها، وبدأ مسلسل المواجهات بينها وبين الدولة، وبعض عناصر المجتمع، وكان لكل عنصر من عناصر قوة الكنيسة دوره الذي سيبرز في مراحل المواجهة المختلفة، وسنقتصر في معالجتنا علي محطتين أو علامتين في تاريخ العلاقة بين الكنيسة والدولة، ومن خلال هاتين الحالتين اللتين سنتناولهما كنموذج للتدليل نستطيع أن نطبق كل ما سبق الحديث عنه، ونحدد كيف تفاعلت العناصر المختلفة من تغيرات داخل المجتمع، ومؤثرات سياسية واقتصادية واجتماعية، ومن تغيرات أيضا داخل الكنيسة من خلال تغير قيادتها، وامتلاكها أو اكتشافها وتوظيفها لعناصر قوة جديدة مع اتساع لرقعة أهداف قيادتها. وكيف ساعد الخلط بين الوسائل والأهداف، وبين الأهداف وبعضها البعض في تصاعد الأمور إلى حد المواجهة في بعض الأحيان.

سوف نتوقف عند محطتين كما سبق الإشارة:

- الأولى تبدأ مع نهاية ١٩٧٦ وحتى الربع الأخير من ١٩٧٧، وفيها عدد من الحوادث المتفرقة الذي يمكن جمعه أن يعطينا صورة واضحة إلى حد ما حول الكنيسة وعلاقتها بالمجتمع.

- الثانية الربع الأول من عام ١٩٨٠ .

ظهرت قوى جديدة في مجال الدين الإسلامي والمسيحي وراحت تنتزع من هيبة ومكانة المؤسسة الدينية التقليدية، بل أن هذه القوى الجديدة سيطرت بالكامل علي الكنيسة القبطية، وراحت هذه القوى تعتبر نفسها الممثل الحقيقي للأقباط أو المسلمين، وأصبح الدين هو القناة الوحيدة المفتوحة للتعبير عن الرضا، وكان لهذا الوضع في الجانب الإسلامي صده في الجانب المسيحي، فقد خلق هذا الوضع حالة من التحفز لدي الكنيسة وقيادتها، ويصف هيكل البابا شنودة في ذلك الوقت بأن قوته قد وصلت

مداها فأصبح له وضع مستقل عن سلطة الدولة، وتوثقت علاقاته الكنسية بأطراف متعددة في العالم، ولم تعد الكنيسة في حالة ضيق مالي، وكانت قواعدها تتسع كل يوم في عدد من القارات. فقد أصبح لها في ذلك الوقت أربع وسبعون كنيسة قبطية جديدة، وقام البابا شنودة برسم أسقف خاص يرعى شئونها، ثم أنه راح يكشف وجود الكنيسة القبطية في القارة الأفريقية، وكان مجلس الكنائس العالمي مستعداً لأن يشجع بعض أوجه هذا النشاط في أفريقيا. كانت البعثات التبشيرية الكاثوليكية والبروتستانتية تواجه عراقيل في هذه القارة بسبب ارتباط نشاطها بالظاهرة الاستعمارية. أما الكنيسة القبطية فقد كانت مبرأة من شائبة الاستعمار، وقد بدت كنيسة أفريقية، وهكذا فإن آلافاً في زامبيا وفي مالاوي وفي كينيا، إلى جانب النفوذ التقليدي للكنيسة القبطية في أثيوبيا وضعوا أنفسهم بسهولة في رعاية البابا القبطي المصري، وسرعان ما قام البابا شنودة برسم أسقف جديد من أفريقيا أصبح مقره في كينيا.

في هذه الأجواء، تصور العديد من الأقباط أن التطورات تدعوهم إلى اتخاذ موقف جديد، هذه التطورات مقصود بها علي المستوى الإسلامي، تصاعد المد الإسلامي والدعوة لتطبيق الشريعة، وعلي مستوى الدولة التي لم تحسم موقفها من أي من القضايا المطروحة وعلي مستوى الكنيسة التي باتت تشعر بقوتها. وهكذا كانت الدعوة إلى مؤتمر يكاد يكون الأول من نوعه في تاريخ مصر الحديث، وعقد المؤتمر في الإسكندرية في ١٧ يناير ١٩٧٧، وصدر عنه بيان منع نشره وقتها، وكان يقول: دعت الضرورة إلى عقد هذا الاجتماع في هيئة مؤتمر لممثلي الشعب القبطي في الإسكندرية، وتفضل قداسة البابا المعظم الأنبا شنودة بحضور جلسة الاجتماع الأولي بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٧٦ في الكاتدرائية المرقسية الكبرى، وبحث المجتمعون الموضوعات المعروضة، كما استعرضوا ما سبق تقريره في اجتماع اللجنة التحضيرية لكهنة الكنائس القبطية في مصر الحاصل بتاريخه ٦

يوليو ١٩٧٦، ووضع الجميع نصب أعينهم- رعاة ورعية- اعتبارين لا ينفصل أحدهما عن الآخر: أولهما الإيمان الراسخ بالكنيسة القبطية في مصر، والتي كرستها في مصر كرازة مرقص الرسول، وتضحيات شهدائها الأبرار علي مر الأجيال. والأمر الثاني الأمانة الكاملة للوطن المفدى الذي يمثل الأقباط أقدم وأعرق سلالاته حتى إنه لا يوجد شعب في العالم له ارتباط بتراب أرضه وقوميته مثل ارتباط القبط بمصر، وأشارت تفاصيل البيان بعد ذلك إلى عدد من الموضوعات التي بحثها المؤتمر وكان من بينها حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية وحماية الأسرة والزواج المسيحي والمساواة وتكافؤ الفرص وتمثيل المسيحيين في الهيئات النيابية والتحذير من الاتجاهات الدينية المتطرفة ثم توجه البيان إلى السلطات بطلبات لإلغاء مشروع قانون الردة والعدول عن التفكير في تطبيق قوانين مستمدة من الشريعة الإسلامية علي غير المسلمين، وإلغاء القوانين العثمانية التي تقيد حق بناء الكنائس، واستبعاد الطائفية في تولي وظائف الدولة علي كل المستويات، وحرية نشر الفكر والتراث القبطي، وتأييدا لهذه المطالب وكنوع من الاحتجاج الهادئ علي إهمال تنفيذها، فقد قرر المؤتمر أن تكون الفترة من ٣١ يناير الي ٢ فبراير ١٩٧٧ فترة صيام- أحد الأساليب الجديدة التي اتبعتها الكنيسة للتعبير عن معارضتها- ويظل المؤتمر منعقدا حوتي تستجيب السلطات إلى مقترحاته، ولم تكن أعمال المؤتمر فيما يبدو مقتصرة علي حدود مصر بل تخطتها ليشارك فيها أقباط المهجر من خلال كنائسهم، وقد بدا ذلك في الرسائل العديدة التي تلقاها المؤتمر من الجماعات القبطية في الخارج.

ووقعت أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧، ويبدو أنه في غمرة هذه الأحداث، تراجع موضوع المؤتمر والبيان القبطي إلى حين، وفي ٨ فبراير ١٩٧٧ التقى الرئيس أنور السادات بالقيادات الإسلامية والقبطية، وذلك في إطار لقاءاته العديدة التي التقى فيها بطوائف الشعب المختلفة بعد أحداث يناير،

ودارت مغازلة كلامية بين الطرفين- السادات والبابا- محورها الكنيسة المصرية الوطنية ووقوفها في وجه الاستعمار والصهيونية ووقوفها في وجه المستعمر حتى لو أتى رافعا لواء الدفاع عن وحماية الأقليات ، والتعايش السلمي بين الأقباط والمسلمين علي أرض مصر.

وعندما سألت البابا شنودة عن حقيقة المؤتمر القبطي بالإسكندرية الذي أعاد للأذهان المؤتمر القبطي الأول في ١٩١١ وعن مشاركته فيه قال: أنا لم أشارك في مؤتمر الإسكندرية، لقد حدثت اجتماعات متعددة لمناقشة عدد من الأمور، حضرت بعضها علي مستوي المجلس الملي وعلي مستوي رجال القانون والقضاء ، أي أنها كانت اجتماعات متخصصة، ولم تكن اجتماعات شعبية، لأن الاجتماع الشعبي العام من الصعب انضباطه فإذا تلفظ إنسان غير مسئول بلفظ غير مسئول، يحسب علينا جميعا، لذلك كانت الاجتماعات كلها علي مستوي قيادات ومتخصصين.

والمجلس الملي بالإسكندرية وبعض الأقباط اجتمعوا لمناقشة هذه القضايا. وقد حدث بيني وبين الدولة اتصال في ذلك الوقت من خلال لقاء بيني وبين الدكتور صوفي أبو طالب لمناقشة هذا الموضوع، وحضر اللقاء الوزير الكبير برسوم سلامة والوزير السابق كمال هنري أبادير، وقلت وجهة نظري في هذا الأمر وقدمت مذكرة أيضا لتسليمها للرئيس السادات حول هذا الموضوع.

بعد عدة أشهر وفي شهر اغسطس ١٩٧٧ وفي أعقاب نشر الصحف لما معناه إن الحكومة برئاسة ممدوح سالم تنوي تطبيق الحدود في الشريعة الإسلامية علي المرتد، عقد المجمع المقدس اجتماعا في ١ / ٨ / ١٩٧٧ برئاسة البابا شنودة، وأصدر قرارا بتقديم مذكرة لرئيس الجمهورية تتضمن رفض الطوائف المسيحية تطبيق الشريعة وقانون الردة وضرورة حل مشاكل الطائفة. واقترح بعض الأعضاء قيام المجمع بمسيرة تضم أبناء الطائفة

تتوجه إلى مقر رئيس الجمهورية والسفارات ووكالات الأنباء للتعبير عن استيائهم من اضطهاد المسؤولين للمسيحيين- وفقا لمذكرة مساعد المدعي العام الاشتراكي لمحكمة القيم في ٣ يناير ١٩٨٢- إلا أنه أرجئ البت في هذا الاقتراح لحين مقابلة الرئيس لندوبي المجمع المقدس في ذلك الوقت. وفي مطلع الشهر التالي التقى البابا شنودة بأعضاء مجالس كنائس القاهرة وعدد من المطارنة بمقر الكاتدرائية المرقسية بالعباسية واتخذ قرارا بإعلان الصوم الانقطاعي ابتداء من يوم ١٩٧٧/٩/٥ تعبيرا عن رفض مشروع قانون الردة. وبالتوازي مع هذه الحركة في الداخل كان للتكتلات القبطية والتي هاجرت واستقرت في أمريكا وأستراليا تأثير كبير في الضغط علي الحكومة من الخارج، إذ تحركوا متظاهرين ضد هذه التشريعات، مستغلين كل وسائل الضغط المتاحة لهم من إعلان واتصالات، ولم يهدءوا إلا بعد أن أرسلت لهم قيادتهم الدينية في القاهرة برقية تنبئ بزوال الأزمة بعدما سحبت الحكومة مشروع القانون.

بعد عدة أسابيع من هذا التطور وفي ظل التوتر المتزايد بين الأقباط والمسلمين، عقد الرئيس السادات اجتماعين في استراحته بالقناطر الخيرية مع رجال الدين الإسلامي وعلي رأسهم فضيلة الإمام الأكبر عبد الحليم محمود شيخ الجامع الأزهر، واستغرق اجتماعه معهم حوالي الساعة ونصف الساعة، ثم أعقبه باجتماع مع المجمع المقدس وعلي رأسه البابا شنودة، واستغرق هذا الاجتماع- طبقا لرواية البابا شنودة- أربع ساعات متصلة. وسوف نسرد هنا تفاصيل الاجتماع وفقا لرواية البابا شنودة، وأهمية هذا الاجتماع تنبع من تلمس الأساليب الحوارية، والمنطقية التي كانت الكنيسة تسوقها في إدارة أزماتها مع الحكومة، وهي الإدارة التي اتسمت بقدر عال من التوازن بين المرونة والمواجهة. ولكن حتى في لحظات المرونة كان واضحا أن الكنيسة ليست علي استعداد لأن تتنازل عن حدود الدور الذي تعتقد أنها أحق بلعبه.

يقول البابا شنودة: عقد السادات اجتماعا معنا في استراحته بالقناطر الخيرية في سبتمبر ١٩٧٧، وقد حضر الاجتماع أعضاء المجمع المقدس واثنا عشر من المدنيين هما ممدوح سالم رئيس الوزراء وموسى صبري رئيس تحرير الأخبار.

عرض الرئيس السادات موضوع الخمسين كنيسة وقال: " البابا طلب مني ٤٠ وأنا أعطيته ٥٠ كنيسة فأنا تعليقا علي هذا قلت له: يسيادة الرئيس إن اتفاقك معي في موضوع الكنائس كان اتفاقا نبيلًا وكرامًا وترك أثرا كبيرا في نفوس الأقباط وقابلوه بالشكر والعرفان بالجميل، وأنا اعترف انك أعطيتنا فوق ما نطلب ". وبدت الراحة علي وجه السادات هذه اللحظة. ولكنني استطردت قائلا: المهم هل الاتفاق الذي بيني وبينك قد نفذ أم لا؟

أولا: في عام ١٩٧٣ أخذنا ٣٢ قرارا جمهوريا وفي عام ١٩٧٤ حوالي ١٧ قرارا جمهوريا وفي عامي ٧٥ و٧٦ عندما أصبح سيد فهمي وزيرا للداخلية أخذناه قرارات وفي سنة ١٩٧٧ أخذنا ٤ قرارات فقط ليصبح عدد القرارات الجمهورية التي ووفق عليها طوال السنوات الخمس الماضية ٥٨ قرارا، أما الاتفاق الذي بيني وبينك فلم ينفذ.

ثانيا: هناك بعض الكنائس حصلنا لها علي قرارات جمهورية ولم نستطع تنفيذها إلى يومنا هذا.

واستفسر السادات عن أمثلة لهذه الكنائس، فقلت: كنيسة مارجرجس في رأس البر وكنيسة التحرير في امبابة، وأضفت أن أكثر ما يمكن أن أحصل عليه من السلطة التنفيذية في البلد قرار جمهوري، فإذا لم أستطع أن أنفذ فماذا يكون موقفي؟

وسأل السادات: إيه اللي بيحصل لكم بالضبط؟

قلت: سأضرب لكم مثلاً بكنيسة العياط لأن رئيس الوزراء يعرف تفاصيل التفاصيل عنها. إحنا قدمنا طلباً بخصوص هذه الكنيسة وقدمنا كل الأوراق المطلوبة ، منها عقد الملكية وخريطة المساحة وقد قامت وزارة الداخلية بكل إجراءاتها بمعرفة رجال الأمن ووجدت أن كل شيء مضبوط فطلبت استصدار قرار جمهوري وصدر هذا القرار في عام ١٩٧٣ ، ذهبنا لعمل الأساسات ، فهاجمنا البعض بالعصي والبنادق ووقعت اعتداءات كثيرة وتم منع القيام بأعمال الحفر وجاء المحافظ ورجال البوليس والنيابة والهيئات السياسية.

السادات مستفسرا: ليه.. ليه؟!

علشان إيه كل ده؟!

البابا شنودة: افتعلوا إشكالا قانونيا في ملكية الأرض.. المحافظ قال : إذا كان هناك نزاع وإشكال قانوني حول ملكية الأرض يؤجل الموضوع إلى أن ينظر القضاء في هذا النزاع ، وانتظرت طبعاً.. القضاء سيحكم لأننا نملك عقد ملكية الأرض ولكن إلى أن يحكم القضاء يكون قد مر ثلاثة أو أربعة أو خمسة أشهر.

في هذه الأثناء قد يتم بناء جامع في هذه المنطقة ويقال هل نهدم الجامع من أجل بناء كنيسة؟.. طبعاً غير ممكن.. ابحثوا عن أرض أخرى وممكن القصة تتكرر وتكرر في أي مكان آخر. وقد مر علي صدور القرار الجمهوري ٤ سنوات ولم تبني الكنيسة إلى يومنا هذا.

ويستطرد البابا: يسيادة الرئيس ليس فقط أن الاتفاق الذي بيني وبينك لم ينفذ وليس فقط أن القرارات الجمهورية التي حصلنا عليها لم نستطع تنفيذها إنما أيضا أن أي بناء نبنيه نطالب بقرار جمهوري من أجله بمعنى عندما نريد بناء حجرة للرهبان يطالبوننا بقرار جمهوري.

ويستطرد البابا في روايته لوقائع الاجتماع " عرضت علي الرئيس نماذج أخرى لقرارات جمهورية حصلنا عليها ولم نستطع تنفيذها، وكنائس أخرى تعرضت للاعتداءات في البيطاخ بالأقصر والمحمدية بسوهاج، والعوايسة بسمالوط. وكنت أبدأ في الكلام، وبعدها يقف كل أسقف أمام الرئيس السادات ويتحدث عن الاعتداءات التي حدثت لهم، وكان رد فعل السادات وقتها بأنه لأول مرة توضع أمامه صورة كاملة عن الأقباط، وقال " إحنا نبتدي من جديد " ثم قلت للرئيس: ياسيادة الرئيس، إنني أريد أن أسألك سؤالاً لا بصفتك رئيس الجمهورية وإنما كإنسان، هل يصح أن ناس عايزين يعبدوا ربهم بطريقتهم الخاصة يظلوا أربع سنوات لا يجدون فرصة للعبادة؟

وتساءل الرئيس: من هم؟

قلت له: في الخانكة.

وتساءل الرئيس مرة أخرى: كنيسة الخانكة لم تبني حتى الآن؟

وعندما أجبت بالنفي قال: ليس لدي مانع.

جدير بالذكر هنا أن الرئيس السادات في خطابه في ١٤ مايو ١٩٨٠ نفى تماماً أن يكون قد وافق علي بناء كنيسة بالخانكة، وقال " واتقال لاولادي الأقباط حقائق مغلوبة عمدا، مثلاً قيل لهم انني وعدت ببناء كنيسة الخانكة ولم أوف بوعدي، ويهمني أن يسمع أبنائي الأقباط وشعب مصر ومسيحيو العالم أنني لم أعد، بل علي العكس لأنها- كنيسة الخانكة- كانت سبب التحرش والتصعيد حينما طلبت مني البطيريركية أن أصرح بها، قلت: إلا دي، لن أسمح بها في الخمسين اللي حايتبنيوا، وأي عدد حايتبني تاني وثالث لن أسمح في الخانكة.. ليه؟ لأنها اتخذت مادة للتشهير عمدا في سوء قصد، وليس لها أساس. أبنائي الأقباط بيسمعوني أنا لم أعد ببناء كنيسة الخانكة. ولو إن في الخانكة كنيسة وأحرقت لبنيتها

وافتحتها بنفسها كما فعل عمر بن الخطاب حين هدم المسجد الذي قام
مكان كنيسة لكي يعاد إقامة الكنيسة التي هدمت من أجل بناء المسجد .

نعود مرة أخرى لرواية البابا شنودة لوقائع اجتماع ١٩٧٧، وسنعرض هنا
لجزئية هامة حول رؤية السادات للدور الذي لعبه أقباط المهجر في مناوأة
الدولة، ورد البابا شنودة أو تفسيره وتبريره لهذا الموقف، ونفي أي صلة
أو وصاية للكنيسة عليهم فيما يتعلق بالشئون السياسية، يقول البابا
شنودة:

واصل السادات حديثه بأنه لا يحب " أن يكون تحت ضغوط، وأنا
أعتب علي البابا والمجمع إزاي أولادنا في الخارج يتكلموا ضدنا.. إزاي
يشكوني لكارتير .. بدأ يقرأ تقارير كثيرة وصلت إليه من بعض سفارات
مصر بالخارج.

كان الرئيس السادات منفعلًا جدًا.. " قال بيشتكوني لكارتير.. وكارتير له
عندي إيه.. ده أنا أوقفه عند حده.. دي شئوني الداخلية "، لقد شعرت
بانفعاله الشديد، قلت للسادات: ياسيادة الرئيس ممكن أكلمك عن الأقباط
في الخارج.

قلت: أول حاجة عايز أقولها إن بعض الأقباط يمكن أن يكون عندهم
عامل نفسي.. بعضهم خرجوا من مصر بعد أن شعروا انهم لم يأخذوا حقهم
في التعيين أو الوظيفة أو الترقى.. هذا عامل نفسي لا نستطيع أن نتجاهله
وهؤلاء الآن يعيشون في مناخ سياسي معين غير المناخ الذي نعيش فيه..
يعيشون في مناخ من الديمقراطية.. يستطيعون فيه أن ينتقدوا رئيس
الجمهورية علنا.. يستطيعون أن ينتقدوا الرئيس الأمريكي كارتير في الإذاعة
والتلفزيون والصحف دون أن يستطيع أحد أن يحاسبهم، ولكن نحن نعيش

في جو شرقي له تقاليده، ومنها احترام الرؤساء أولي الأمر منهم.. الجو الديمقراطي عندهم يختلف كثيرا عن الجو الديمقراطي في بلدنا.. فإذا أردنا أن نحكم عليهم فلنحكم عليهم من حيث الجو الديمقراطي الذي يعيشون فيه.

وقلت للرئيس: أولادنا في الخارج قاموا بأعمال كبيرة من أجل مصر وقدموا الكثير في حرب أكتوبر ١٩٧٣ ويعلم الله مقدار الجهد الذي بذلوه.. وأضفت الناس دول يحبوا مصر ويحبوك.. افرض انهم قلقوا من أجل مشروعات قوانين موجودة خافوا منها علي أهلهم ممكن نطمئنهم وينتهي الأمر ولا تزعل منهم هذا الزعل.. نحن نحبك ونشعر أنك تبذل جهدا كبيرا من أجل البلد وبنقول من وراك كلام عيب نقوله في وشك.. استراح الرجل لهذا الكلام.

وقلت: سيادة الرئيس انت عاتب علينا فلتسمح لنا أن نعتب عليك.
السادات: تفضل.

قلت له: أليس الأقباط قطاعا في البلد انت مسئول عنهم فلماذا لا تجلس معهم وتبحث مشاكلهم؟ انت بتقعد مع الصيادين والفنانين والطلبة والعمال وناس كثير بتقعد معهم لماذا لا تقعد مع الأقباط؟.. عندما تقعد معنا ونحكي لك مشاكلنا بتحلها وإحنا بنستريح وانت بتستريح.. أما عندما لا تجلس معنا فالأمور بتكبر وتتصاعد وتتعدد.. إيه رأيك لو أنك قعدت معنا ولو مرة كل عام.

السادات: ماعنديش مانع.. أنا موافق وليكن في عيد الفطر من كل عام.. وبدأ يسود الاجتماع جو من الود وروح الفكاهة والضحك، وعلق أحد أعضاء المجمع المقدس علي موافقة الرئيس فقال: وتجيب لنا كعك ياريس.

ضحك السادات وقال: هاجيب لكم كعك!!

ويقول البابا شنودة: عندما عاتبنا الرئيس علي مسألة الصوم باعتباره محاولة لإثارة الناس، وكنا قد صمنا خمسة أيام في نهاية اغسطس قلت له: ياسيادة الرئيس، صومنا عبادة، وليس سياسة، هو صوم موجه لله وليس موجها للناس..” وخرجنا من هذا الاجتماع بعد أن قلنا للرئيس كل شيء عن أحوالنا، وعن معاناتنا، ووعدنا الرئيس بأشياء كثيرة لم ينفذ منها شيء للأسف ” .

شهدت الفترة التالية جوا من التوتر المتزايد بين الأقباط والمسلمين، وكان الميدان الرئيسي لهذه الصدامات، الجامعات والمدن الجامعية، خاصة في الصعيد، وارتبط ذلك بتزايد نشاط وحجم الجماعات الإسلامية، والتي كان لها صدامات متعددة ومواجهات مستمرة مع السلطات وتزايدت في تلك الفترة ظاهرة حرق الكنائس، والاعتداءات المتبادلة بين بعض الأقباط وبعض المسلمين.

ارتفعت حرارة هذا التوتر طوال سنتي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ويصف الأقباط تلك الفترة بأنها شهدت تصاعد الحوادث ضدهم بشكل مثير، وشجع السادات بتهاونه الجماعات الإسلامية علي الاعتداء علي المسيحيين- كما يقول موريس صادق- في محاكمة البابا شنودة.. وصلت الأمور إلى ذروتها في مطلع عام ١٩٨٠، مع أعياد الميلاد، وكما يصف د.ميلاد حنا هذا العام بأنه من الأعوام الحزينة فيما يتعلق بالوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط، ففي ليلة عيد الميلاد، أي مساء ٦ يناير ١٩٨٠ وقعت عدة أحداث طائفية، تسبب عنها إشعال حرائق في بعض الكنائس، وذلك قبل ساعات من إلقاء البابا شنودة لعظته في الاحتفال الذي سيقام مساء نفس اليوم بالكاتدرائية المرقسية بالعباسية. وكان من نتيجة هذا التصعيد أن قامت الكنيسة بأكبر مواجهاتها ضد النظام والدولة مستخدمة في ذلك كل عناصر القوة التي

امتلكتها، وكان ذلك في عيد القيامة عندما قرر المجمع المقدس إلغاء الاحتفالات بالعيد، وإلقاء البابا شنودة لخطاب غاضب عارض فيه فكرة أن تكون الشريعة الإسلامية أساساً لقوانين تطبق على غير المسلمين، وأبدي مخاوفه من أن الدين يوشك أن يحل محل الوطنية، وأعلن في خطابه الذي ألقاه يوم ٢٦ مارس ١٩٨٠ أن صلوات عيد القيامة لهذه السنة لن تقام كنوع من الاحتجاج على إهمال ما تقدم به الأقباط من طلبات، وعوضاً عن حضور قداس الجمعة الحزينة، فقد قرر البابا أنهم سوف يذهبون إلى أحد الأديرة في الصحراء يصلون من أجل الخلاص مما يعانونه من ضغط، وأصدر أوامره إلى رجال الكنيسة ألا يتقبلوا التهاني بعيد القيامة من أي مسئول رسمي تبعث به الدولة لتهنئة الأقباط بهذا العيد كما جرت العادة.

لعله من المناسب أن نتوقف قليلاً عند أحداث هذه الأيام من العام ١٩٨٠ لنستعرض بعض التفاصيل حول هذا الحادث، ورؤية الأطراف المختلفة له. وتجدر الإشارة إلى أهمية استحضار كافة العناصر التي سبق أن تحدثنا عنها حول عناصر قوة الكنيسة، والتغيرات التي سادت المجتمع والكنيسة على السواء، ونحاول أن نقرأ الأحداث من هذه الزاوية.

عندما تحدثت مع البابا شنودة حول هذه الأيام، كان مازال غاضباً عندما يتذكرها رغم مرور أكثر من عشر سنوات، ويتساءل: " هل تظن أن الأقباط يغضبون أو يتعبون بدون سبب.. أو لسبب تافه.. أو لحالة فردية.. عندما اجتمع المجمع المقدس في ذلك الوقت كان كل أسقف يقف في المجمع يتحدث عن الأحداث التي وقعت في أبرشيته، لقد قلتها يوماً لحسن أبو باشا عندما زارني في الدير، الجماعات التي لديها الجرأة لتقتل رئيس الجمهورية علناً وسط قواته المسلحة، هل تستكثر عليها أن تقتل

قسيسا أو تحرق كنيسة، لماذا تصفوننا بتصعيد الأمور، وأنتم شاهدتم ما حدث بأنفسكم؟ ” .

علي الجانب الآخر يعتقد البعض- وهم غير قليلين- بأن هناك عناصر من الأقباط تحاول عن طريق صلاتها الدولية أن تجد ولاءات لها خارج الوطنية المصرية، أي أن الخطأ كان موزعا بين المسلمين والأقباط. وهذا الرأي يأتي ردا علي مخاوف البابا شنودة من أن الدين يوشك أن يحل محل المواطنة.

وسوف نستعرض رواية أحداث تلك الفترة من شخصين كانا نجمي الصراع في تلك الفترة من صراع ذاتين، هما الرئيس السابق أنور السادات، والبابا شنودة. ولعل رواية الوقائع من وجهتي النظر المتناقضتين ستساعد في إجلاء الصورة وتفسير كيفية تفاعل العناصر المختلفة في تلك الفترة للوصول إلى حدود المواجهة بين الكنيسة والدولة.

قرر الرئيس السادات أن يقبل المواجهة والتحدي من البابا شنودة، الذي وصل بالأمور إلى الحد الأقصى للتصعيد بإلغاء الاحتفالات، وإعلان أعضاء المجمع المقدس عن استعدادهم لأن يدخلوا عصر استشهاد جديد من أجل ديننا والثبات فيه وذلك تعليقا علي قانون الردة. وانتهاز السادات فرصة احتفالات ١٥ مايو، وألقي خطابا في مجلس الشعب ذكر فيه أن لديه معلومات عن المطامع السياسية للبابا شنودة الذي يريد أن يكون زعيما سياسيا للأقباط في مصر، ولا يكتفي برئاسته الدينية لهم، وأن البابا وفقا للتقارير التي لديه يعمل من أجل إنشاء دولة للأقباط في صعيد مصر تكون عاصمتها أسيوط. وعاد السادات إلى أحداث ٧٣، واتهم قيادات في الكنيسة بأنها المسئولة عن أحداث الفتنة الطائفية منذ ١٩٧٢ وحتى ذلك الوقت. وقد مال السادات في تفسيره لموقف الكنيسة، إلى المنهج التأمري، فقد كان في اعتقاده وفقا لما جاء في خطابه أن هناك مخططا قديما منذ تولي البابا

شنودة كرسي البطيركية يهدف إلى قيامه بدور زعيم سياسي للأقباط، وأن تنفيذ هذا المخطط بدأ بشكل واضح مع أحداث الخانكة ١٩٧٢ ، وعلي الرغم من صعوبة وفهم اللهجة العامية التي كان يتحدث بها السادات عند قراءتها مكتوبة إلا أنني أعتقد أنه من المناسب في هذا المجال أن نورد بعض فقرات من خطابه المذكور، فالإنفعال بدا واضحا فيه ، ومنطق المواجهة أكثر سيادة من منطق المصالحة ، وصراع الذات بين القبطيين يمكننا تلمسه من خلال الخطاب، وكذلك أسلوب إدارة الكنيسة لأزمتهام مع الدولة من خلال استخدامها لعناصر قوتها الجديدة أحسه السادات وأغضبه ، وعلي الرغم من نفي البابا شنودة لأية صلة سياسية للكنيسة بأقباط المهجر مثلا إلا أن الدور الذي لعبوه كان واضحا جليا، وتوظيف الكنيسة له كان واضحا.

يقول السادات :

قبل ما أمشي بقي أطلع أسافر الدور ده.. وأنا رايح أقابل كارتر في ابريل ده.. انتم عارفين انه تحدد ليوم سفري يوم الاثنين اللي كان شم النسيم.. وانتم عارفين ان الأحد اللي قبل شم النسيم عيد اللي هو عيد الفصح.. المرة دي التخطيط.. التصعيد كان غريبا.. ويظن بقي يستعجلوا.. حبوا يستعجلوا العملية.. أيام ٧٢ قالوا حريق كنيسة الخانكة.. أيامها بعث.. قلت لهم روحوا شوفوا.. وكلفت هنا المجلس.. بعث لمجلس الشعب.. يامجلس الشعب شكل لجنة تقصي حقائق.. فشكل المجلس لجنة كان فيها مسلمين وأقباط وقلت لهم روحوا الخانكة إذا كان فيها كنيسة انحرقت سألنيها علي حساب الدولة.. إذا ما كانش انحرقت قولوا لي.. وأنا عارف إيه اللي فيها.. لكن حبيت انه لازم تقصي حقائق.. وفيها أقباط وتيجي تقولها في مجلس الشعب ويسمعها الشعب.. يقوم الناس يرتدعوا شوية.. وجت اللجنة وقالت أبدا مافيش كنيسة.. دا فيه أرض

تملكها المطرانية وعليها شوية دكك.. وده كان أسلوب يتبعوه زمان علشان يتحايلوا علي بناء الكنائس.. انه يحطوا دكك ويصلوا مرة واتنين.. دي بقت كنيسة.. طيب يالله يروحوا قايمين بالجدران علشان هدم الكنيسة دي حكاية يعني خطرة جدا فيروحوا قايمين بالجدران وخلص ويعملوها من تحت دقن الحكومة.. طيب انتم موش محتاجين من تحت دقن الحكومة حاجة معاي ليه؟ لأنه لما بيقلوا لي ٣٠، ٣٥ قلت لهم.. لا.. خمسين.

ما اتعمل سرا خلاص له تصريح خلاص انتهى.. كنيسة الخانكة.. تلغرافات تجيني من كندا من أمريكا.. من استراليا.. كلها طعن في مصر وطعن في مين ، في شعب مصر علشان الأقباط.. إيه الكلام ده؟ العيب ده؟.. كنيسة الخانكة ماكنش فيه كنيسة في الخانكة.. قبل ماطلع الدور ده ابريل الشهر اللي قبل اللي فات.. شيء غريب.. الخانكة دي خلصنا منها ٧٢ وفيه لجنة تقصي حقائق.. الشعب سمعها ومجلسكم هنا ناقشها وأعلنت.. إيه اللي رجعتها تاني كنيسة الخانكة.. تلغرافات من كندا.. تلغرافات من أمريكا.. تلغرافات من استراليا.. اضهاد الأقباط في مصر.. وبعدين زي ما قلت لكم حاسافر يوم الاثنين.. الحد عيد وعيد كبير.. عيد الفصح.. ارتفاع المسيح.. إمعانا بقي في المخطط قرار بعدم الصلاة في العيد وبعدم استقبال مندوبين الحكومة.. ليه؟!

لأنه فيه اضهاد للأقباط في مصر.. التصعيد ماشي ومعمول ذروته يوم ما أكون في الولايات المتحدة تتوزع منشورات وتطلع مظاهرات أمام البيت الأبيض.. أمام الأمم المتحدة وأنا في أمريكا نري ٧٨ بتاع كامب ديفيد ليه؟ شوفوا بقي القرار بتاع الصلاة كان حيثياته إيه؟ حيثيات القرار بتاع منع الاحتفال بالعيد وده أمر عندهم الاحتفال ده خطير لما يلغي.. ده شيء رهيب أتاري المطلوب إن العالم يحصل فيه رجة.

ويستمر السادات في طرح تصوره للمؤامرة من وجهة نظره: قبل ما أسافر بتلات أيام لقيت إن راديو لندن وراديو أمريكا حكى القصة والقرار.. وقلت لرئيس الوزراء مصطفى خليل قلت له لا استني اقف.. استني لما يكمل المخطط كله.. وقف أي كلام كان بياخد ويدي دكتور مصطفى.. قلت له لا.. لا اقف.. ليه؟ لأن حيثيات القرار.. القرار اللي مش ها أوصفه إلا بعد ما نسمع حيثياته علشان نحكم جميعا ويسمعه أولادي وبناتي من الشعب القبطي.. الحملة زي ما قلت.. كان مرسوم لها أن نصل الي أمريكا وهي في القمة.. المنشورات بتوزع.. قدام البلير هاوس والمظاهرة في الشارع قدام بيت الضيافة اللي أنا نازل فيه ومظاهرة أمام البيت الأبيض ومظاهرة أمام الأمم المتحدة وتتوزع المنشورات.. وقد كان يحتجز نصف صفحة في واشنطن بوست وقد كان.. كل ده عرفته قبل ما أسافر من هنا وعلشان كده قلت لرئيس الوزراء: لا استني لأن الموضوع بعيد والموضوع مخطط كبير.. تعالي أما نوصل ما دام راديو أمريكا ولندن قالوه كده، واللي بلغوه لهم.. أنا عارف مين اللي بلغه لهم هذا الكلام علشان يخوفونا وعلشان نجري وأجري علي كارتر وأقول له أبدا والله وأدافع عن نفسي.

حيثيات القرار الذي صدر واللي قالتها القيادة اللي أصدرت هذا القرار للأقباط كتبوها في المنشور ده اللي اتوزع يوم وصولي.. قبل ما نساfer كان عندنا خبر بيه والدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء أعلنهم بهذا.. عندنا خبر بيه.. المنشور بيقول الكلام اللي وضعه المسئولون اللي اتخذوا القرار بعدم الصلاة علشان بناء حكاية في العالم ضد مصر وضد أنور السادات وضد الإسلام مفروض إن ده كله يصل الي القمة وأنا هناك.

واستعرض السادات النقاط التي تضمنها المنشور المذكور والذي جاء فيه -
وفقا لرواية السادات - إن المسلمين المتعصبين يضطهدون الأقباط في مصر،
ويقتلوا.. وتحرق كنائسهم وتضرب بالقنابل.

النقطة الثانية، الفتيات المسيحيات يخطفوا ويعتدي عليهم أو يجبروا
علي تغيير ديانتهم إلى الإسلام بطريقة بربرية، وقال السادات حول هذه
النقطة:

وزير الداخلية جه عندكم في المجلس هنا وحكي القصة هوه كل ولد ما
يحب بت ويعملوا لهم بتاعة ويهربوا مع بعض تبقي الإسلام والمسيحية..
ماهيه الحكاية طلعت كده.. وله بيحب بت وبعدين قالوا لا ده خطفها
وجه وزير الداخلية جابهم وجاب واحد من اخواننا النواب هنا الأقباط
سمع يبقوا يخطفوا ويعتدي عليهم ويتحولوا.. الكلام ده لمين؟ لمسيحي
العالم وللرئيس كارتر وللأمم المتحدة ثلاثة.. القسس والطلبة والعمال يعذبوا
ويقتلوا.. أنتم عارفين حكاية اسكندرية وفي أسيوط والمنيا.. حوادث جرت
وبتجري وهاتجري لأنها حوادث فردية وكله بيتحل والدولة قائمة بدليل
أنه ما طلبش حد منها تحرس كنائس المسيحيين يوم ٧ يناير فحمتها من
غير ما حد يدري.

النقطة التالية: وفقا لرواية الرئيس السادات أن الحكومة المصرية لم
تأخذ أي إجراء ضد هؤلاء القتلة والمهاجمين.

النقطة التالية: نداء للضمير العالمي لكي يساعد في وقف المذابح لثمانية
مليون مسيحي في مصر.. وفي الختام يطالب المنشور قارئه بالكتابة لأعضاء
الكونجرس ومجلس الشيوخ والرئيس الأمريكي كارتر لاتخاذ إجراء.

ويستطرد الرئيس السادات في طرحه للمخطط بأنه درست مسألة عقد اجتماع سريع للمجمع المقدس للاحتجاج علي إصدار مجلس الشعب للمادة الثانية من الدستور ودعوة الناضبين الأقباط إلى عدم التصويت بنعم علي تعديل الدستور. ولكن بعد معارضة من أبنائي الأقباط- علي حد تعبير السادات- تقرر الانتظار إلى ما بعد خطاب الرئيس في ١٤ مايو.

ووصف الرئيس السادات الدور الذي قام به النواب الأقباط- الصفوة القبطية القديمة- بأنه دور مشكور في معالجة المسألة الطائفية، علي الرغم من وصفهم من قبل الكنيسة بأنهم عملاء للحكومة. وقال السادات منتقدا بعنف ذلك الموقف " أعضاء مجلس الشعب من الأقباط لا يمثلون الأقباط إذا خرجوا عن قرارات المجمع المقدس، وتبقي الحكومة معيناهم، وزورت لهم الانتخابات!! ".

ويعود السادات مرة أخرى للتعبير عن مرارته من الأقباط المهاجرين وموقفهم ضده الذي رسمته لهم الكنيسة في مصر- كما يعتقد السادات- فيقول: ثاني المغتربين الأقباط يصعدوا نشاطهم في مسيرات احتجاج في المدن الدينية في دول الاغتراب وخاصة نيويورك وواشنطن أمام البيت الأبيض. إرسال برقيات شديدة اللهجة للرئيس الأمريكي كارتير علي هذه التعديلات التي تؤكد الأحداث الأخيرة للفتنة الطائفية. كأن الفتنة الطائفية ده اللي كان سببها موش التصعيد وموش السلطة الزمنية اللي عايزاها الكنيسة في مصر جنب السلطة الدينية نشر حملة شخصية ضد الرئيس السادات بأنه تزعم في مصر الجماعات الإسلامية. ويعمل علي تحطيم الأقباط لكسب الشارع الإسلامي.. لحسن أنا فقدته بعد صلحه مع إسرائيل واستضافته لشاه إيران أنا يعني طبعا في ظروف صعبة ومهزوز. أنا فقدت شعبيتي فيه لأنه عملت الصلح مع إسرائيل اللي حداشر مليون قالوا نعم

وخمسة بس قالوا لا.. عشرة قالوا لا عشرة آلاف أقصد من ضمن الكلام وإن أنا باتزعم الجماعات الدينية في مصر.. كشف الحكومة المصرية أمام الرأي العام الأمريكي، وهي إنها تتبني الدفاع عن حقوق عرب فلسطين ضد إرادتهم بينما تتجاهل عن عمد وسوء قصد آلام أقباط مصر نفسها، اتصال بالهيئات الكنسية الدولية (الفاثيكان).. مجلس الكنائس العالمي.. مجلس الكنائس الأمريكي.. القيادات الدينية المسيحية وشرح القضية القبطية لهم بعد إكراه الأقباط علي الشريعة الإسلامية كمصدر وحيد للتشريع المصري.. تشكيل لجنة من المغتربين وبعض الكنائس المسيحية الأجنبية والعربية لمتابعة ظروف أقباط مصر في ظل موجة التعصب الإسلامي.

وأشار السادات إلى الدعوة التي ترددت في ذلك الوقت لعقد مؤتمر عالمي لبحث أوضاع الأقباط في مصر في ضوء تعديل الدستور والنص علي الشريعة الإسلامية كمصدر وحيد للقوانين، وقال السادات " ولجنة الإعداد لهذا المؤتمر بالاسم عندي أهى قدامى " .

ويرد السادات بشكل واضح علي كل الهجوم الذي وجه للمادة الثانية من الدستور بشكل حاد وواضح بقوله " طب إذا كانت المادة الثانية هي سبب كل هذا فأنا أقول لأبنائي الأقباط يسمعونى الآن.. أقول لكم ولشعبنا إنني يوم أن توليت الحكم في مصر أحكم كرئيس مسلم.. أنا قلت يجب أن نسمي الأشياء بمسمياتها ، مصر دولة إسلامية. ومش دولة إسلامية عادية.. لا.. ده لها مركز قيادي في عالمها الإسلامي ومركز قيادة حيث حافظ الأزهر علي الإسلام طوال ألف سنة بشهادة مسلمي العالم وكان يجب أن يعلم مثيرو الفتنة إن الضمانة الحقيقية للمسيحية في مصر هو الإسلام .

لما أقول رئيس مسلم لدولة إسلامية ليس معني هذا أبدا إنني لا أؤدي حق المسيحي قبل المسلم ولكن هذه دولة إسلامية من عهد البطرك بنيامين وقت أن أرسل جميع المسيحيين لكي يعاونوا الجيوش العربية جيوش عمرو بن العاص.. أرسل أقباط مصر الأب بنيامين لمعاونة عمرو بن العاص لكي ينهي الاضطهاد الديني البيزنطي لأقباط مصر، وأنا أقول إنني رئيس مسلم لدولة إسلامية أعرف مسئوليتي.. الأقباط واليهود المصريين مسئوليتي كالمسلمين تماما بنص القرآن ” .

ويؤكد السادات في خطابه إن المنشور الذي أشار إليه لا يستطيع أحد أن ينكر إنه لم يصدر عن المسئولين في الكنيسة في مصر. وأن هذا المنشور هو حيثيات قرار عدم الاحتفال بالأعياد، وكل ما حدث ” انهم ترجموه انجليزي وبعثوه ” ، وأشار أيضا في الخطاب الي أن الفلسطينيين أبلغوه انهم اكتشفوا أن الأقباط يحاربون الي جانب المارونيين في لبنان وأنهم أسروا ثلاثة منهم، وفي نهاية الخطاب وصل السادات الي التهديد الواضح عندما قال إنه كان علي وشك اتخاذ اجراء عنيف في الموضوع لولا أن خطابا وصله من فتاة قبطية صغيرة تلتمس فيه عطفه وتناشده صبره، وأخرج السادات من بين أوراقه هذا الخطاب الذي قال إن الفتاة بعثت به، وراح يقرأ سطورا من صفحاته ” يا أبي إنني أشعر أنك غاضب وأنا أقدم روحي فداءك وأتمني لو استطعت أن أضيف بكل سنوات ما تبقي من عمري إلى عمرك لتعيش دائما لنا ” ، وطوي السادات الخطاب وقال معلقا ” حينما قرأت هذا الخطاب من ابنتي القبطية غيرت رأيي وقررت العدول عما كنت أنتويه ” وعندما سأل البعض السادات عن القرار الذي كان يقصده قال ” لقد كان قراري أن أطرده ” وعندما قيل له إن هذا غير ممكن لأنه ليس من سلطة رئيس الدولة قال ” لم أكن أنوي طرده بقرار مني كان الشعب هو الذي سيقدر ذلك عن طريق استفتاء علي هذا الموضوع ” .

اتخذ السادات قراره المؤجل بعد أكثر من عام بقليل من خطابه المذكور، وكان تعبيرا عن وصول الصدام إلى ذروته، وكان أيضا هذا الصدام تعبيرا عن النهج الخاطئ من كل الأطراف وتعبيرا عن الخلط الواضح عند قيادة الكنيسة بين الوسائل والأهداف في مراحل مختلفة وأيضا تعبيرا عن ضيق صدر النظام في بعض المراحل وعجزه عن احتواء كل أبنائه في إطار وطني واحد، ولعل غياب الانتماء الواضح في تلك الفترة كان عاملا مؤثرا في هذه التفاعلات.

البابا شنودة يعتقد من ناحيته إن ما حدث من إلغاء الاحتفالات يعتبر أمرا طبيعيا جدا كرد فعل لما يلاقيه الأقباط من إيذاعات، وتقف الدولة أمامه بسلبية أو بتشجيع أحيانا، ويعتقد البابا شنودة إن ما حدث لا يعتبر تحديا من الأقباط للسلطة. وإلغاء الاحتفال بعيد القيامة عام ١٩٨٠ جاء كقرار من المجمع المقدس بسبب الاعتداءات علي الأقباط " لأننا كنا في ظروف ضاغطة وحزن وألم شديد نتيجة للاعتداءات المتكررة علي الأقباط، ولم تفعل الدولة شيئا لحمايتهم، ولم يتخذ السادات أي إجراء ضد المتطرفين " هكذا يقول البابا شنودة الذي أضاف " أديننا الصلاة، ولكن كل ما في الأمر رفضنا قبول التهاني، أنا والمطارنة ذهبنا إلى الدير، صلوا معي في الدير، ولم يكن هناك مجال لتتلقى التهاني لا في القاهرة ولا في الإسكندرية ولا في المحافظات لأن الجميع صلوا في الدير، وقضوا العيد في الدير " .

ويضيف شنودة في وصفه لأحداث تلك الفترة وكيفية إدارة هذه الأزمة " اشتركت معنا الطوائف المسيحية الأخرى، والتزمت بقرارنا في بادئ الأمر، ثم بعد ذلك عندما أخذ السادات موقفا شديدا بدأ البعض يبحث عن

مستقبله ووضعه ، وحاول السادات أن يستميل البعض علي حساب الكنيسة القبطية .

أما موضوع أولادنا في الخارج فما مدي سيطرتنا علي أولادنا في الخارج.. هناك أقباط مرتبطون بالكنيسة نستطيع أن نؤثر فيهم.. وأقباط لا علاقة لهم بالكنيسة وهم سبب هذا الإشكال. في وقت من الأوقات كان هناك بعض المصريين في الخارج يشكلون إزعاجا ضد مصر ومصر بكل قوتها السياسية لم تفعل تجاههم شيئا فكيف يطالب البابا بأن يكون مسئولا عن كل الأقباط في الخارج؟! ”

إن السادات بهذا اللوم كأنه يعطي للبابا صلاحيات سياسية بالنسبة للأقباط في الخارج في الوقت الذي يلومه علي التدخل في السياسة في الداخل.

الفصل السابع

الانتماء.. ولعبة شد الحبل

تعرضت الكنيسة المصرية بقيادة البابا شنودة إلى العديد من الانتقادات للدور الذي رغب البابا أن تلعبه الكنيسة وقياداتها في المجتمع ، وقد تركزت هذه الانتقادات بشكل أساسي حول معنى واحد ، هو أن الكنيسة المصرية بدأت تلعب دورا سياسيا على غير المعتاد أو المطلوب منها ، وأنها بذلك باتت تشكل كيانا سياسيا يملك هامشا من الحرية في الابتعاد عن سلطة الدولة ، مما يجعله في موقف المحاور أحيانا والمجابه أحيانا أخرى ، وقد تركزت فترات المجابهة خلال عقد السبعينيات كله وحتى اغتيال الرئيس السابق أنور السادات ، وقد تناولنا بعض الاتهامات التي وجهها الرئيس السادات للبابا شنودة ولقيادات الكنيسة خلال تلك الفترة في فصل سابق ، وسنحاول في هذا الفصل أن نتناول أهم الاتهامات والانتقادات الموجهة للكنيسة ، وسنعمد في ذلك علي بعض ما نشر وقتها أو بعدها من خلال الصحف والدراسات التي تناولت تلك الفترة ، وأيضا وجهات نظر بعض المفكرين المؤثرين علي ساحة العمل الفكري والسياسي ، ومذكرة تقدم بها مساعد المدعي العام الاشتراكي إلى محكمة القيم في يناير ١٩٨٢ ، ثم بعد ذلك سوف نطرح بعض التساؤلات علي البابا شنودة والتي تتعلق ببعض هذه الاتهامات أو الانتقادات ليرد عليها.

وتجدر الإشارة في البداية إلى أن بعض هذه الاتهامات يمكن أن تكون قد سقطت بفعل تغير الظروف السياسية وبعض الرموز الفاعلة في النظام السياسي وعلي رأسها اختفاء الرئيس السادات باعتباره كان العنصر الرئيسي المتفاعل مع البابا شنودة من ناحية أخرى ، وبالتالي فإن المناخ الجديد أصبح متخلصا نسبيا من بعض عناصر التفجير ، إلا أن العديد من الانتقادات - خاصة فيما يتعلق برغبة الكنيسة في أداء دور الراعي والمدافع عن حقوق الأقباط ، وبالتالي لعب دور سياسي ظلت موجودة.

بعد أن ألغى الرئيس السادات القرار الجمهوري بتعيين الأنبا شنودة بطربكا، أقيمت عدة دعاوى قضائية من الطرفين من أجل إلغاء هذا القرار، وفي إحدى هذه القضايا تقدم مساعد المدعي العام الاشتراكي بمذكرة إلى محكمة القيم التي كانت تنظر تظلما من قرار الرئيس السادات. واحتوت هذه المذكرة علي مذكرتين صادرتين من مباحث أمن الدولة وتقدم موجزا لأهم الاتهامات التي تحتوي عليها هذه المذكرة حيث تقول المحكمة إنه يستفاد من هذه الأوراق أن المتظلم البابا شنودة منذ أن تقلد الكرسي البابوي عام ١٩٧١ عمد إلى الآتي:

أولا: تعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي للخطر:

فقد بدرت منه وقائع محددة تهدف إلى إحياء النعرة الطائفية التي تنادي بأن مصر دولة قبطية استعمرها المسلمون، ففي خلال شهر أغسطس سنة ١٩٧٣ التقى في دير السريان بأسرة تحرير مجلة الكرازة التي يتولى رئاستها وطالبهم بأن يكون الهدف من إصدار الجريدة هو إحياء الكيان الطائفي واللغة القبطية وإثارة مشاكل الأقباط علي صفحاتها بصراحة وجراحة. وفي خلال شهر يناير سنة ١٩٧٥ أنشأ فصولا لتعليم اللغة القبطية بالأنبا رويس بالعباسية، كما أصدر تعليماته إلى الكنائس بإنشاء مثل هذه الفصول وذلك بهدف إحياء النعرة القديمة بأن مصر قبطية وأن المسلمين دخلاء عليها. وفي خلال شهر سبتمبر سنة ١٩٧٥ أصدر تعليمات للكنائس بعدم الاحتفال بعيد النيروز يوم ١٢ سبتمبر ١٩٧٥ وألقي كلمة في عظته الأسبوعية تضمنت أن الكنيسة حزينة جدا ولم يفسر البابا سبب ذلك، وعلي اثر ذلك رددت قيادات مدارس الأحد أن السبب في ذلك هو مرور الأقباط بمحنة نتيجة اضطهادهم من المسلمين بالإضافة إلى رفض رئيس الجمهورية مقابلة الأنبا شنودة أكثر من مرة، وبتاريخ ١١/١/١٩٧٧ التقى بقساوسة محافظة المنوفية وناشدهم توعية أبناء الطائفة بزيادة النسل وحث

الشباب علي الزواج، انطلاقا من أن مصر أساسا دولة قبطية استعمرها المسلمون مما ترتب عليه أن دين الدولة الرسمي أصبح الإسلام، وأنه كان يجب النص في الدستور علي الدينين الإسلامي والمسيحي معا، وناشدهم الاهتمام بالتبشير بالدين المسيحي والتحرك خارج الكنيسة بالاشتراك في المؤتمرات السياسية وزيارة المواقع الحكومية والجماهيرية لإثبات الوجود المسيحي.

ثانيا: الحض علي كراهية النظام القائم:

ذلك أنه بتاريخ ١٩٧٧/٨/٣١ عقد المجمع المقدس اجتماعا برئاسته وأصدر قرارا بتقديم مذكرة لرئيس الجمهورية تتضمن رفض الطوائف المسيحية تطبيق الشريعة الإسلامية وقانون الردة وضرورة حل مشاكل الطائفة، واقترح قيام أعضاء المجمع بمسيرة تضم أبناء الطائفة تتوجه إلى مقر رئيس الجمهورية والسفارات ووكالات الأنباء للتعبير عن استيائهم من اضطهاد المسلمين والمسؤولين للمسيحيين إلا أنه أرجئ البت فيه انتظارا لنتائج مقابلة الرئيس لمندوبي المجمع المقدس في ذلك الوقت. كما أنه استثمر حادث مقتل القس غبريال عبد المتجلي كاهن كنيسة التوفيقية بالمنيا بتاريخ ١٩٧٨/٩/٣ وذلك بإيفاد القمص انطونيوس ثابت وكيل بطريركية الإسكندرية إلى المؤتمرات والمطالبة بمطالب الأقباط والتشكيك في حييدة الشرطة والنيابة لإثارة وتعبئة مشاعر أبناء الطائفة ومعاصرة ذلك لمباحثات كامب ديفيد بهدف الضغط علي المسؤولين لتلبية مطالب الأقباط. وقام في خلال شهر أكتوبر سنة ١٩٧٩ بإيفاد الأنبا تادرس أسقف بور سعيد إلى قبرص مع عدد من المطارنة بهدف تعبئة الرأي العام المسيحي الخارجي ضد السلطات والنظام في مصر ومناشدة تجمعات الأقباط والهيئات القبطية في الخارج التدخل للضغط علي المسؤولين لمنع تطبيق الشريعة الإسلامية، كما قام باستثمار حادث الاعتداء علي ثلاثة من الطلبة المسيحيين بالمدينة

الجامعية بالإسكندرية بتاريخ ١٨/٣/١٩٨٠ وأوعز للقمص انطونيوس ثابت وكيل بطريركية الإسكندرية بعقد المؤتمرات مع الطلبة المسيحيين بهدف تعبئة مشاعرهم وإثارتهم ضد المسلمين والمسئولين، وكذا قيامه بدعوة المجمع المقدس للانعقاد وإصداره قرارا بعدم الاحتفال بعيد القيامة وعدم تقبل التهاني من المسئولين ومعاصرة ذلك لزيارة رئيس الجمهورية الأخيرة للولايات المتحدة الأمريكية وحث تجمعات الأقباط في الخارج خاصة الهيئات القبطية باتخاذ مواقف معادية أثناء زيارة الرئيس وذلك بهدف الضغط علي المسئولين لتلبية مطالب الأقباط.

ثالثا: إضفاء الصبغة السياسية علي منصب البطريرك واستغلاله الدين لتحقيق أهداف سياسية.

ذلك أنه بتاريخ ٢٤/٢/١٩٧٥ رأس المجلس الملي العام للأقباط الأرثوذكس وأصدر قرارا بأن تجتمع اللجنة القانونية بالمجلس لدراسة قانون الحكم المحلي للمطالبة بتمثيل الأقباط في المجالس المحلية ودراسة قانون الأحوال الشخصية للمطالبة بتنفيذ شريعة العقد وعدم تطبيق الشريعة الإسلامية في حالة اختلاف الملة، واتفق علي إرسال خطابات للمسئولين بالدولة للمطالبة بتمثيل الأقباط بالاتحاد الاشتراكي تمثيلا صحيحا، وفي ١٩/٧/١٩٧٥ عقد اجتماعا مع كهنة كنائس الإسكندرية بالكنيسة المرقسية وطالبهم بإجراء تعداد للمسيحيين في الإسكندرية لاستكمال السجل الخاص بالتعداد بالطريركية. كما قام بتكليف الأنبا بيمن- الأسقف العام وقتئذ- بالمرور علي أبرشيات الجمهورية للاجتماع بأبناء مدارس الأحد بها وتكليفهم بسرعة الانتهاء من إجراء إحصاء عددي للمسيحيين. وبتاريخ ٥/١/١٩٧٧ عقد اجتماعا لكهنة القاهرة ببطريركية الأقباط الأرثوذكس بالعباسية وألقي كلمة ناشدهم فيها سرعة الانتهاء من إعداد مشروع قانون الأحوال الشخصية الموحد للطوائف المسيحية لتقديمه للسلطة

التشريعية للمطالبة بتطبيقه قبل الانتهاء من إعداد قانون الأحوال الشخصية للمسلمين، وانتقد رجال القانون المسيحيين لعدم استثمارهم للمناخ الديمقراطي السائد في التقدم بمقترحاتهم بشأن قانون الأحوال الشخصية للمسيحيين. وفي خلال شهر أغسطس سنة ١٩٧٧ وبمناسبة ما نشرته الصحف حول تطبيق قانون الردة عقد عدة اجتماعات لكهنة القاهرة ورجال القانون المسيحيين والمجالس لدراسة آثار هذا القانون علي المسيحيين وضرورة التعبير إلى المسئولين بصورة جماهيرية رسمية بأن هذا القانون مرفوض. وبتاريخ ١٩٧٧/٩/١ عقد اجتماعا بأعضاء مجالس كنائس القاهرة وعدد من المطارنة بمقر الكاتدرائية المرقسية بالعباسية واتخذ قرارا بإعلان الصوم الانقطاعي ابتداء من يوم ١٩٧٧/٩/٥ تعبيرا عن رفض أبناء الطائفة لمشروع قانون الردة. وبتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٠ رأس اجتماع المجمع المقدس لمناقشة قانون الأحوال الشخصية الموجه للطوائف المسيحية، وأشار إلى أنه حصل علي موافقة الأقباط الكاثوليك والإنجيليين علي القانون وأن ذلك حقق نصرا له وللطائفة حيث أكد للمسئولين عدم وجود خلافات بين الطوائف المسيحية المختلفة، وطالب بتشكيل لجنة للرد علي نشاط لجنة المطبوعات الإسلامية ونقدها لبعض المعتقدات المسيحية، وبتاريخ ١٩٧٩/١٠/٢٨ أوعز إلى القمص انطونيوس ثابت وكيل بطريركية الاسكندرية بالدعوة لعقد مؤتمر عام بالكنيسة المرقسية بالإسكندرية يوم ١٩٧٩/١١/١ لمناقشة موضوع تعديل المادة الثانية من الدستور وذلك للضغط علي المسئولين وإشعارهم برفض الشعب المسيحي لذلك، وبتاريخ ١٩٧٩/١١/٤ عقد اجتماعا بدير الأنبا بيشوي بوادي النطرون مع عدد من المطارنة ورجال الدين المسيحي لإعداد مذكرة تتضمن -اعتراضهم علي تطبيق الشريعة الإسلامية- وتوجيه اللوم إلى وكيل بطريركية الإسكندرية لتأجيله عقد المؤتمر الذي كان مقررا عقده بتاريخ ١٩٧٩/١١/١ مع القيادات المسيحية لموعده لاحق لمناقشات مجلس الشعب للموضوع

وتكليفه وكيل البطيريركية بتوجيه الدعوة لعقد مؤتمر مع أعضاء المجالس المالية الفرعية لإعلان رأي الأقباط قبل طرح الموضوع للمناقشة علي مجلس الشعب.

وفي ١٩٧٩/١١/٧ عقد اجتماعا بالكاتدرائية المرقسية بالعباسية حضره بعض المطارنة وعدد من أعضاء المجلس الملي العام ومائة عضو من أعضاء المجالس المالية الفرعية لتقديم المقترحات المزمع إدخالها علي المادة الثانية من الدستور لحماية الأقباط حيث وقع الحاضرون في نهاية الاجتماع علي مذكرة بموافقتهم علي الإضافة المقترحة علي المادة الثانية من الدستور، وهي عبارة بما لا يتعارض مع شرائع الأقباط. وبتاريخ ١٩٧٩/١١/٨ عقد اجتماعا بالمقر البابوي بالعباسية مع رؤساء الطوائف المسيحية ومندوبين عن الكنائس الكاثوليكية الأجنبية لمناقشة تعديل المادة الثانية من الدستور، كما أصدر تعليماته لمطرانية سوهاج بتكليف المثقفين من أبناء الطائفة خاصة المحامين بتحرير مذكرات تتضمن الاعتراض علي تعديل المادة الثانية من الدستور. وفي نهاية شهر ديسمبر سنة ١٩٧٩ التقى ببعض المطارنة بدير الأنبا بيشوي بوادي النطرون، ودار بينهم حديث حول تعديل المادة الثانية من الدستور، وعلق بأنه ينتظر نتيجة لقاءاته مع المسؤولين بشأن الضمانات التي طلب إدخالها علي تعديل المادة الثانية من الدستور لحماية الأقباط، وأنه في حالة عدم تلبيةها ردد عبارة " حخليها دم للركب من الإسكندرية إلى أسوان " .

رابعا: الإثارة:

وفضلا عما تقدم فإنه في ١٩٧٢/٧/١٠ عقد اجتماعا بكهنة الإسكندرية وطالبهم بالتحرك وإشعار الحكومة بهم للعمل علي تحقيق مطالبهم وبمداومة الاتصال بممثلي الطوائف المسيحية الأخرى بالإسكندرية وإحاطتهم علما بمظاهر الاضطهاد لضمان تعاطفهم معهم وتأبيدهم.

وبتاريخ ١٧/٧/١٩٧٢ عقد مؤتمرا عاما لكهنة كنائس الإسكندرية لدراسة مشاكل الطائفة وذلك بدعوة منه ، حيث قام بتوجيه بعض الكهنة للإعلان عن هذا المؤتمر ورفضه الاستجابة لطلب وزارة الداخلية بتأجيل الاجتماع لدواعي الأمن بدعوي أن أئمة المساجد بالإسكندرية يهاجمون القس ابشواي راعي كنيسة مارجرجس بالإسكندرية ويهددون بقتله ، وفي ١١/١١/١٩٧٢ عقد اجتماعا لكهنة القاهرة علي اثر وقوع حريق بجمعية أصدقاء الكتاب المقدس بالخانكة ، وأصدر تعليمات لهم بالتوجه إلى مقر الجمعية وتأدية الصلاة فيها وافترض الأرض بأجسادهم حتى الاستشهاد في حالة التعرض لهم ثم غادر القاهرة إلى الدير عقب ذلك للظهور بمظهر البعيد عن الأحداث ، ثم قام بدعوة المجمع المقدس للانعقاد وإعلان الصوم الانقطاعي والحداد بالكنيسة احتجاجا علي ذلك. وبتاريخ ١٣/١١/١٩٧٢ ألقى كلمة بالكاتدرائية المرقسية بالعباسية بمناسبة مرور عام علي تقلده الكرسي البابوي ، تناول خلالها التنديد بأحداث الخانكة والإدعاء باضطهاد الأقباط في خلال شهر مارس سنة ١٩٧٣ ، وبمناسبة اهتمام الرأي العام في مصر بقضايا التهريب المتهم فيها رفلة غرباوي وصادق غبور وآخرون عقد اجتماعا مع بعض المسؤولين بمدارس الأحد ، وحثهم علي نشر شائعة في أوساط أبناء الطائفة بالكنائس بأن هذه القضايا طائفية والقصد منها الإضرار بسمعة المسيحيين. كما قام بالاعتكاف بدير الأنبا بيشوي بوادي النطرون وعدم الاحتفال بذكرى تقلده الكرسي البابوي الذي كان مقررا الاحتفال به بتاريخ ١١/١٩٧٩/١٤

في صحيفة مايو الناطقة بلسان الحزب الوطني، وفي أعقاب خطاب السادات الغاضب في ٥ سبتمبر ١٩٨١ ، نشرت يوم ٧/٩/١٩٨١ تحت عنوان " الذي لم يذكره الرئيس في خطابه للشعب " قائمة من الاتهامات وصفتها

بأنها أسرار. وحقائق لم يذكرها الرئيس في خطابه وسوف نورد بعض هذه الاتهامات على أنه ينبغي أن نضع في الاعتبار المناخ العام وقتها. تقول " مايو " في بداية عهده سلك الأنبا شنودة سلوكا يتفق مع كل الشروط والتوصيات فرحبت الحكومة، بل وشجعه الرئيس السادات شخصيا لكي يرتفع بالكنيسة المصرية إلى المستوي اللائق بها. ولكن سرعان ما لاحظت الحكومة عليه بداية تحركات عكسية تماما بدأت بتكوين مراكز قبطية معارضة للحكومة في الخارج وخاصة في أمريكا وكندا، وكان البابا يغذي هذه المراكز بأخبار وبيانات مبالغ فيها وغير صحيحة لإثارة أقباط المهجر. وفي نفس الوقت ظلت المجالات الرسمية والنشرات التي تصدرها هذه المراكز القبطية حوالي عشر سنوات وهي تهاجم رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة شخصيا، وتهاجم أيضا الجهات الإسلامية لإلهاب روح التعصب والحقد والفرقة. ولم يصدر اعتراض واحد من البابا شنودة أو استنكار لانحطاط المستوي الخلقي لهذه النشرات. والبيان الوحيد الذي أصدره البابا جاء بعد تفاقم الحوادث وبعد أن تركزت الأضواء عليه كمحرض لهذه الجماعات " واستمرت الصحيفة في تعديد الاتهامات فذكرت حوادث الخائكة، وأحداث أسيوط والنيا والإسكندرية التي وقعت عام ١٩٨٠، وإلغاء الاحتفالات واتصالاته بأقباط المهجر لتحريضهم ضد وطنهم علي حد تعبير الصحيفة. كما تناولت أيضا مدارس الأحد وأثرها في انسحاب مجموعة كبيرة من الأقباط من الحياة السياسية والاجتماعية العامة لترتد إلى مؤسسات الكنيسة التي عمدت إلى الانغلاق الطائفي، وتحول الشباب المسيحي في الجامعات والمدارس إلى الأسر الدينية الخاصة بها.

الأسرة الدينية في مصر * * * * * من الأسر الدينية في مصر

العديد من الاتهامات التفصيلية السابقة قد تكون قد تلاشت مع تغير الظروف السياسية، إلا أنه ما زال هناك من يعتقد في أن الكنيسة ما زالت

تقوم أو تحاول أن تقوم بالدور الذي هدفت لأن تلعبه منذ البداية، وأن ما يحدث الآن هو فترة هدوء نتيجة لتغير الظرف السياسي كما سبقت الإشارة.

علي هذا فإن الاتهام الرئيسي من وجهة نظر البعض وهو محاولة القيام بدور سياسي ما زال قائما، بل ويتم تدعيمه. عندما ناقشت هذه النقطة مع الأستاذ فهمي هويدي المفكر الإسلامي المعروف، وحول رؤية البابا شنودة في أن ما يقوم به إنما يقوم به من موقعه كراع للأقباط، وإنه ما لم يفعل ذلك فإنه سوف يتهم بالتقصير، كانت وجهة نظر الأستاذ هويدي كالتالي " البابا شنودة ليس قنصل ولا سفير دولة إنما هو قيادة روحية، وإلا كانوا أطلقوا عليه قيادة سياسية، فقد ظلت الكنيسة طوال تاريخها تنحاز لدورها الروحي كمرشد للضمير المسيحي، وعندما يتجاوز ذلك فإنه يتحول إلى زعامة لكيان أنشأه اسمه الحزب المسيحي. ويضيف الأستاذ هويدي عندما يضار مواطن مسيحي فهذه مسئولية الدولة والوطن وليست مسئولية راعي الكنيسة، وهو راعي ضمير وروح فقط وليس سفير دولة يدافع عن جالية أجنبية، لأنه لو قام بذلك فإنه يكرس الطائفية ".

وينتقد هويدي ممارسات البابا شنودة التي كرست - علي حد تعبيره - دور زعامة الفرد داخل الكنيسة القبطية، الأمر الذي أدى إلى تراجع المؤسسة القبطية وتقلصها في شخص البابا شنودة، ودلل علي ذلك بتراجع دور المجلس الملي، وتحوله إلى مجرد ديكور داخل المؤسسة الكنسية. ويؤكد هويدي علي وجهة نظره في أن الكنيسة دورها محصور في المسائل العبادية في حياة الناس، ورعايتهم في شئون دينهم وأحوالهم الشخصية من زواج وطلاق وغيره، وليس لها دور إطلاقا في مسألة حماية الطائفة، لأن الطائفة كانت مسئولية الوطن والدولة، وعندما تشتبك الكنيسة في الوظيفة

مع المؤسسات السياسية والدولة فإن ذلك يعني أن هناك خلا ما ينبغي معالجته.

يتفق الكثيرون مع هذا الاتجاه الذي أبداه هويدي، ليس فقط من المسلمين، ولكن هناك أيضا بعض الأقباط سواء من العلمانيين أو من رجال الدين- كما سبقت الإشارة إليهم- كل هؤلاء يعتقدون أن الكنيسة تجاوزت حدود الدور المفترض لها، والتي دأبت علي القيام به تاريخيا، وتعدته إلى القيام بدور سياسي.

في لقاءات مع البابا شنودة طرحت عليه العديد من التساؤلات والالتهامات التي توجه للكنيسة، ومن المناسب أن أضع أهم هذه التساؤلات وإجاباتها في صيغة السؤال والإجابة وذلك حتى يمكن تلمس موقف الكنيسة والبابا شنودة منها بشكل محدد وأكثر دقة:

• هناك موضوع شائك، يتردد في أوساط بعض المسلمين، وأعتقد أنه يراود بعض الأقباط أيضا ولو علي شكل حلم، هذا الموضوع هو أن الكنيسة المصرية تعتقد وتؤمن بل وتعمل من أجل إثبات أن مصر قبطية، وأن المسلمين الموجودين بها هم غزاة وسوف يأتي وقت من الأوقات يخرج فيه هؤلاء الغزاة، وتعود مصر قبطية مرة أخرى. هل تعتقدون أو تعملون علي تأكيد وترسيخ هذا المعني لدي الأقباط؟

- نبحث هذا الأمر.. الإسلام بدأ في القرن السابع ولاشك أن بلادا عديدة لم تكن مسلمة قبل دخول الإسلام فهل كل هذه البلاد ستنادي بالمثل.. وهل يكون هذا معقولا، ثاني نقطة كون أن نعتز بأن مصر وطننا لا يعني هذا عداوة لإخواننا المسلمين والمسلمون أيضا يعتزون بوطنهم مصر، كون أن بعض العرب دخلوا إلى مصر وصاروا مصريين فهل معيشتهم في

مصر طوال ١٣ قرنا من الزمان لا يمنحهم الجنسية.. في أمريكا الجنسية تمنح بعد سبع سنوات.

الأمر الأكيد أننا لم نناد بشيء من هذا وما هو إلا اتهام خيالي وإن وجد أحد من الأقباط قال هذا الكلام فالبيئة علي من ادعي.

أما أن يكون اسم جريدة قبطية " وطني " فلا ننسي أن هذه الجريدة شعارها قول لأحمد شوقي " وطني لو شغلت بالخلد عنه نازعتني إليه في الخلد نفسي " آخذة عبارة من رجل هو احمد شوقي لتكون شعارا لها وكون أنها تسمي مصر " وطني " ليس معناه أنه هو أيضا ليس وطننا للمسلمين لا نقدر أن نقول هذا الكلام يعني عبارات لا داعي لها.

• يتردد أنكم تسعون لإقامة دولة قبطية في أسيوط، ما حكاية هذه الدولة؟

- هذه الشائعة سمعناها لأول مرة في حديث للرئيس الراحل أنور السادات ولم يقل إن هناك مخططا بل قال إنها فكرة عرضت علي البابا كيرلس الذي سبقني حينما كان في زيارة أثيوبيا سنة ١٩٦٥ ، فغضب لسماعها وترك أثيوبيا بسرعة ورجع. وقال الرئيس السابق إن هذه الواقعة لا يعرفها سوي ثلاثة : البابا كيرلس والرئيس عبد الناصر والسادات شخصا. وكان الاثنان الأولان قد تركا عالمنا الحاضر، وفي الواقع لدينا جواز السفر الخاص بالبابا كيرلس ويظهر منه أنه بقي في أثيوبيا مدة طويلة خلال الزيارتين ولم يقل لأحد إن شيئا من ذلك قد ورد وعلى أي حال فكل ما يفهم من حديث الرئيس السادات إنها مجرد فكرة عرضت- ولست أدري ممن- ورفضت تماما، وهي لم ترق إلى مستوي مخطط. وهي كلها قصص خيالية. فهل يعقل أن يترك الأقباط كل مقدساتهم المنتشرة في مصر ليتركزوا في منطقة واحدة هي أسيوط؟ وهل وصلت السذاجة بالأقباط إلى حد يتركون معه بلادهم وقراهم ليتجمعوا معا في منطقة واحدة؟ وهل يمكن

أن يتنازلوا عن مصيرتهم التي عاشوا فيها آلاف السنين ويتركوا الكل إلى الجزء، أي أن يتركوا الانتماء إلى هذا القطر كله لكي ينتموا إلى جزء بسيط؟ وهل يمكن أن نقسم مصر إلى ثلاث دول هي أسيوط وشمال أسيوط وجنوبها؟ ومن أراد السفر من إحداها ينبغي عليه أن يحصل على تأشيرة دخول ليدخل الأخرى وإذا قبل الأقباط هذا الطرح- ومن المحال أن يقبلوه- فهل تقبله الدولة؟ هذا أمر خيالي وتفكير ساذج، إنها مجرد قصة اخترعت وألقيت علي سامع الرأي العام وهي لم تحدث بل ومستحيلة التنفيذ.

• لماذا يشكل البابا شنودة مصدر قلق؟

- ليتك تسأل الآخرين، أنا شخصا لم أسبب أي ضرر لأحد، إن بعض الظن إثم، والقرآن يقول "إذا جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا".

لو كان البابا شنودة إنسانا مهملا في عمله كراع للأقباط هل كان سيتمدح علي هذا الموقف؟ ولو قام بدوره المفترض كراع لهم تثار حوله الشكوك والأقاويل والاتهامات؟

• لماذا كل هذا العداء بين السادات وبينك؟

- أنا لا أعرف، من ناحيتي شخصا أنا لا أعاديه، ولكن ربما أراد أن أسكت عن كل ما يحدث للأقباط. حينما تسأل لماذا هذا العداء بين السادات وبينني تسأل أيضا لماذا هذا العداء بين السادات وبين كل القيادات في عصره فلو كان عداء بيني وبينه فقط ربما له أسباب معينة لكن إذا كان عادي الكل في عصره، والقيادات الإسلامية والأحزاب السياسية والصحفيين وأساتذة الجامعة وهيئات أخرى كثيرة، أنا جزء من نسيج واسع من العداءات.

• في تعبير هيكلي.. قال إن هناك درجة أو شكلا من أشكال التشابه بين الرئيس السادات والبابا شنودة ، كلاهما لديه الإحساس بذاته وكان طبيعيا أن تصطدم الذاتان؟

- المسألة يا أخي ليست إحساسا بالذات ، أنا كنت أمثل مجموعة من الناس ولا أمثل ذاتي ، ولم يكن بيني وبينه شيء ذاتي ، أنا أمثل مجموعة من الناس أشعر بحرج أمام ضميري إن كانوا يعانون ، وأنا لا أدافع عنهم .
• هل تعتقد أنه كان عنده تخوف أو غيرة أو شك من أنك زعيم لطائفة وهو يريد أن يكون زعيما لكل الطوائف ، هل مسألة الزعامة يمكن أن تكون واردة في إطار هذا الصراع؟

- لو أراد أن يكون زعيما لهم لأراحهم وإن أراحهم كلهم لأحبوه وشعروا بفضله عليهم لأنه أراحهم ، وربما كان يظن أنه يستطيع أن يعزل كل سلطة كبيرة في البلد ، فلم لا يكون البابا شنودة ضمن الذين يمارس معهم سلطاته .

• متي بدأ قلق الأقباط من نهج السادات؟

- أعتقد بعد ٧٧

• في مفهومك من هو الزعيم؟

- شخصية الزعيم هي شخصية الإنسان الذي يمثل رأي الشعب ويحب الشعب والشعب يحبه ويكون له تأثير في قيادة هذا الشعب والشعب يثق في قيادته ويكون من أجل مبدأ ، بمعنى أن يقود شعب من أجل مبدأ يؤمن به الشعب وله شخصيته القيادية ، والناس يحبونه وهو يحب الناس ويدافع عنهم . هذه شخصية الزعيم ومن أمثلتها سعد زغلول شخص يدافع عن فكرة في استقلال بلد الناس يحبونه وهو يحب الناس ، يستطيع أن يقودهم يضحي من أجلهم يبذل من أجلهم يشعرون بأنه رمز ولا شك أن الزعيم هو رمز .

• بهذا المفهوم ، هل تعتبر نفسك زعيما للأقباط في مصر؟

– لا ، أنا رئيس ديني فقط، كلمة زعيم في الحقيقة تعبير أطلق علي القيادات السياسية وليست الدينية، لكن أنا التزم كرئيس ديني بيني وبين الشعب الذي أقوده محبة متبادلة لكن علي أي الحالات الرئيس الديني مجاله أكثر من الزعيم.

• عندما يملك صفات خاصة وليس أي رئيس ديني؟

– عندنا في الكنيسة المكانة التي للرئيس الديني أكبر من المكانة التي لزعيم سياسي.

• هذا داخل الكنيسة ولكن بالنسبة لرعايا الكنيسة يمكن أن يختلف الوضع ، يمكن أن يكون للقيادة الدينية مكانة كبيرة في الكنيسة، ولكن في نفس الوقت لا يكون له تأثير علي الرعية التابعين لكنيستته، هنا النقطة الفاصلة؟

– الرئيس الديني يعتبر راعيا ، وتعبير راع تعبير كنائسي عندنا البطريرك هو الراعي الأكبر للكنيسة، الراعي الحقيقي هو الذي أينما يسير تسير رعيته من ورائه وإن لم تتبعه لا يكون راعيا.

• يبدو أن المؤسسة القبطية المصرية تتراجع وراء شخص البابا شنودة، فلم يعد يظهر من المؤسسة سواه، هل هو الشخص أم الظرف؟

– أنا في الواقع حرصت علي أن أعطي فرصة للأباء المطارنة والأساقفة في كل المجالات. فمثلا حينما أنشئ مجلس كنائس الشرق الأوسط وكان له ثلاثة رؤساء من رؤساء الكنائس. جعلت الأنبا صموئيل من رؤساء المجلس ممثلا لكنيستنا وحاليا يمثلنا فيه اثنان من أحرار الكنيسة، ومجلس الكنائس العالمي كان يمثلنا فيه الأنبا صموئيل ثم الأنبا اثنائوس. ومجلس كنائس كل أفريقيا يمثلنا فيه الأنبا انطونيوس مرقص. وحينما أسافر إلى

أمريكا وأستراليا أخذ معي الأنبا بولا لحل مشاكل الأحوال الشخصية والأنبا موسى لرعاية الشبان، وبهذه المناسبة أنا أول من اختار أسقفا للشباب ليحمل عني هذا العبء، كذلك يكون معي الأنبا بيشوي والأنبا سرابيون للاهتمام بالنواحي القانونية للكنائس. وقد عهدت للأنبا بيشوي برعاية كنائسنا في ألمانيا.

وفي مصر أترك الحرية لكل الأساقفة بالقيام بالخدمة حتى في القاهرة والإسكندرية، وقد عينت نيافة الأنبا بنيامين نائباً بابويا للإسكندرية، وكل أسقف له خدمته في مكان عمله، ماذا أفعل أكثر من هذا؟ وأقول دائما كل شيء ينسب للرؤساء. تاريخ الكنيسة القبطية في الكتب التاريخية القديمة يسمى تاريخ البطاركة، وفي الكنيسة القبطية كل يؤدي دوره وأنا أحاول أن أعطي فرصة لكل العاملين.

أنا لا أعرف لماذا التركيز علي البابا شنودة؟ لو أتيت إلي كصحفي وطلبت حوارا مني وأحلتك إلي أحد الآباء، هل كنتم ستسرون لذلك؟ ومع ذلك فلو اختفيت فسيكون السؤال لماذا اختفي البابا شنودة، وهل وراء اختفائه سياسة أم هدف آخر؟

• في إطار الاتهامات باختفاء المؤسسة الكنسية وراء شخصك، كان الحديث حول المجلس الملي، أين المجلس الملي الآن، وما هي حدود دوره الآن؟

- المجلس الملي يمارس كل اختصاصاته كمجلس ملي، عندما أنشئ المجلس الملي في اللائحة الأولى له عام ١٨٧٥ واللائحة الثانية عام ١٨٨٢ اعتبر البطاركة أن المجلس يأخذ اختصاصاتهم، وكانوا يأخذون منه موقفا صعبا حسب القانون، رغم أن القانون يقول بأن البابا هو الذي يرأس المجلس الملي، إلا أن البابوات السابقين لم يحضروا أبدا اجتماعات المجلس الملي، لأنهم معارضون له كأنه يأخذ اختصاصاتهم، فكان الرئيس

الفعلي للمجلس الملي هو وكيل المجلس الملي ، ووصل الخلاف لدرجة أنه في عهد البابا كيرلس أغلق المجلس الملي وطردها أعضاءه ، كان هذا الكلام في أواخر سنة ١٩٦٧ أو سنة ١٩٦٨ الذي حدث أن جمال عبد الناصر عمل لجنة اسمها اللجنة المالية لإدارة شئون الأقباط ، وظل المجلس الملي منحلا إلى أن جئت وكان المطارنة يريدون أيضا أن يظل المجلس منحلا ، وأحد الوزراء السابقين رفع دعوى لإعادة المجلس الملي ، القضية ضد وزير الداخلية وضدي أنا ، أنا قلت أنا شخصا لا يوجد لدي مانع أن يرجع المجلس الملي ، فماذا يضيرني في هذا انه ٢٤ عضوا يختارهم الشعب في انتخابات ويأتون لكي يتعاونوا معي (ده كتر خيرهم).

أجريت الانتخابات وجاء المجلس الملي وانتخب الناس من شعروا بأنهم المجموعة المؤيدة للبابا قائمة من ٢٤ عضوا ورسمتهم شمامسة في الكنيسة وصلوا معي وحضرت الجلسة الافتتاحية وبدأت الحفلة بأنني ألقى كلمة روحية عن الخدمة وكيف تكون وعشت معهم كصديق وكأب يحبهم ولم أتخلف عن جلسة من جلسات المجلس ، وكان كل جلسة أدخلها أكون دارسا تماما الكلام الذي يقال فيها. نحن نأخذ قراراتنا في المجلس بالإجماع وليس بالأغلبية ، بعد ذلك كانت كل انتخابات المجلس الملي تتم بنفس الوضع كلهم من أشخاص يحبون البابا ويحبون التعاون معه ويمارسون دورهم في ديمقراطية كاملة في اتخاذ القرار وفي محبة والبابا يحضر الاجتماعات ويتعاون معهم ، وأخذ المجلس الملي صورة غير القديمة ، وأنا ليه أخسر الناس ما أكسبهم وبقوا أولادي وبيننا وبين بعض محبة ، لأن زمان في السابق كان المجلس الملي يجتمع برئاسة الوكيل ويأخذ قرارا قد لا يوافق البابا عليه فيدخلون في أزمة وصراع ، الآن البابا يحضر ويأخذون القرارات معا وهذا هو الوضع السليم.

• هل يمكن القول بأن الكنيسة أصبحت تمثل هيكلا مظلما يجمع الأقباط، بحيث باتت تشكل قوة ضغط علي الحكومة؟

– لا أحد يلومنا لأن الكنيسة أصبحت منظمة، لكن النظام الذي فيها نظام داخلي وليس من أجل استخدامه خارج نطاق الكنيسة، لم يحدث في يوم من الأيام أن كان هذا النظام وسيلة ضغط، في وقت من الأوقات كان وسيلة شكوى، لكن لم يكن وسيلة ضغط.

• ما هي حدود الدور التبشيري الذي تقوم به الكنيسة القبطية في مصر؟

– أحيانا يطلقون التبشير علي الوعظ، والوعظ مسألة عادية موجودة في كل دين، لكن أن نقوم بتبشير يهدف لتحويل المسلمين إلى مسيحيين فهذا غير صحيح علي الإطلاق، بل علي العكس، بعض الصحف الإسلامية تنشر أخبارا عن أن آلاف المسيحيين تحولوا إلى مسلمين. ولكن إذا كانت هناك حالات معاكسة فإنها تعد علي أصابع اليد، وهي حالات فردية لا تمثل خطرا إطلاقا علي الإسلام. لكن بالنسبة للمسيحيين فهناك أعداد ضخمة، وأحيانا يكون بسببنا، مثل بسيط لذلك موقفنا المتشدد من قضية الطلاق قد يدفع بعض الرجال لتغيير ديانته من أجل أن يتمكن من تطليق زوجته. نحن ننفي تهمة التبشير عنا تماما، كل ما نهدف إليه هو أن نثبت المسيحيين علي إيمانهم.

• ما موقف الكنيسة من المسيحيين الذين يتحولون للإسلام؟

– في غالبية الحالات تنقطع الصلة بهم، إلا لو حدث وضع استثنائي أدي إلى رجوعهم، مثلا بنت أحببت مسلما وأسلمت وتزوجته ثم اختلفا فطلقها وعادت لديانتها هذا يحدث أحيانا، ولكن لابد أن نتأكد من صحة الرجوع.

• ما موقف الكنيسة من المسيحية التي تتزوج مسلما وتظل علي ديانتها؟

- في غالبية الحالات تنقطع عن الوسط المسيحي، وفي حالات نادرة يكون لها صلة.

• وما الذي يحكم هذا؟

- غالبا لو كانت لها صلة قوية بالكنيسة لا تقدر أن تغادر المجتمع المسيحي بعدما تتزوج وخصوصا عندما تكون مسيحية وأولادها مسلمين.. فيبقي موقفها منفصلا عن المجتمع المسيحي نهائيا وأعداد نادرة التي كانت ترجع بشيء من العاطفة بينها وبين عائلتها لكن في الغالب يبتعدون.

• يبتعدوا أم يعزلوا بقرار من البابا؟

- هم أنفسهم يشعرون أنهم غير مقبولين وهم أنفسهم دخلوا في وسط ثان ويصبحوا منقطعين عن الجو المسيحي نهائيا.

• هل يتم تحريض أهاليهم ضدهم وهل يصل الأمر إلى حد القتل أحيانا؟

- حكاية القتل هذه كانت في الجيل السابق، الآن يندر أن يوجد قتل من هذا النوع، ولو كان قتل واحدة أو اثنتين كان الباقي يخاف لكن الآن لا يوجد قتل من هذا النوع، أنا لم أسمع عن حادث قتل مثل هذا.

• هل تعتبر خارجة عن الكنيسة؟

- طبعاً.

* هذا ما يطلق عليه طرد من رحمة الكنيسة، هل هذا تعبير صحيح؟

- لا نستخدم هذا التعبير، لكنها تمنع من ممارسة الشعائر الدينية في الكنيسة.

• التعداد الرسمي يقول إن نسبة الأقباط ما بين ٦-٨ بالمائة من التعداد في الجمهورية وأعتقد أن الكنيسة بدأت في فترة من الفترات عمل تعداد خاص بالأقباط ولم يتم النشر عنه أو لم يتكامل ولا أعرف ما الظروف التي تمت فيه؟

– نحن لا نقيم تعدادا إطلاقا إنما عندنا نسبة الافتقار وليس التعداد، بمعنى أن الكاهن في منطقة رعايته مثلما يقول السيد المسيح "أعرف خرافي وخرافي تعرفني وأناديها بأسمائها" فالمفروض أن الكاهن يعرف شعبه لكي يقوم نحوه بالخدمة الدينية، فأصبح كل كاهن في حدود منطقته يحاول أن يتعرف علي كل العائلات الموجودة في شعبه ويكون عنده سجلات لها من باب أنه يقدم الخدمات اللازمة لهم ويطمئن أن كل عضو فيها له صلة بالكنيسة لممارسة الحياة الدينية السليمة، وإذا كانت هناك مشاكل يحاول أن يتدخل في حلها، موضوع التعداد لا يهمني كثيرا.

• ما هي قصتكم مع متى المسكين؟

– بداية أحب أن أقول إن القمص متى المسكين كان أحد المرشحين للبطريركية سنة ١٩٥٧ وأنا أيضا كنت أحد المرشحين سنة ١٩٥٧ وكان مرشحا بعد البابا كيرلس سنة ١٩٧٠ فله وضع خاص، والسادات لم يستطع أن ينجح في اتصالاته مع متى ولم تأت بنتيجة إلا الخراب الذي حدث والذي أهاج عليه جميع الأقباط ورفضوه.. ماذا يمكن أن يقال في هذا المجال.

• طبيعة الاتصالات التي كانت مع متى المسكين وقتها بين السادات وبينه، هل عندك فكرة عنها، وما الغرض منها؟

– أنا لم أحضر هذه الاجتماعات وأي كلام أقوله فيها يكون مجرد استنتاجات ولا أدعي أنني أعرف الحقيقة تماما، ولكن الظواهر الخارجية أنه في الوقت الذي لم نحتفل فيه بالعيد تقابل الاثنان ونشرت الصورة في

الجرائد ، وبدا أن السادات كون علاقة جديدة لعلها تتدخل في الإشكال ، وقبل قرارات السادات في ٥ سبتمبر قيل إنه اجتمع فترة طويلة واستمع إلى متي المسكين ونصائحه واقتراحاته. بعد قرارات سبتمبر نشر مقال للقمص متي المسكين في التايمز هاجم فيه البابا وملخص هذا المقال نشر في الجرائد المصرية و العربية ومع كل ذلك أنا لا آخذ موقفا من أحد. تركت الأمر إلى الله وهو يحله.

• هل حدثت اتصالات بينك وبينه طوال الفترة التي مضت؟

- لا أستطيع أن أقول إنه لا توجد اتصالات ولكن نادرة وقليلة ، ولو كان جادا في إصلاح الموقف يجب أن يكون حريصا ويصلحه بطريقة سليمة يعالج فيها المواقف السابقة.

• هل يعبر القمص متي المسكين عن اتجاه معين داخل الكنيسة ، هل يوجد اتجاه داخل الكنيسة القبطية يمثل أم أنه يمثل نفسه أو المتبعين له ولفكره؟

- لاشك أن له مجموعة تحبه وتقرأ كتاباته ولكنها ليست كثيرة ولا تشكل جناحا في الكنيسة القبطية.

• ما هي حقوق الأقباط في تصورك؟

- أنا لم أتكلم إطلاقا عن حقوق في وظائف لا في القديم ولا في الجديد ، وإنما ما أتكلم عنه هو حقهم في العبادة وأيضا في الأمن والسلام ولم أتدخل في أكثر من هذين الأمرين وتدخلنا في مسألة الشريعة الإسلامية من ناحية الشرائع التي يمكن أن تؤثر علي وضع الأقباط. وكما قلت لك إن في اتصالاتنا كان كل الذي نهدف إليه كيف تكون معاملة الأقباط في ظل الشريعة إذا طبقت ماذا يكون موقفهم. هل يفقدون حقوقهم الوطنية. هل يفقدون المساواة بينهم وبين إخوانهم المسلمين. ما هو مصيرهم؟ هذه هي

المسألة ولا يوجد أي لوم علي أي جماعة من الناس تدافع عن مصيرها أو حقوقها أو كيائها.. ما هو الخطأ في هذا؟ الفلاحون يطالبون بحقوقهم والعمال يطالبون بحقوقهم وأحيانا كان الصيادون يطالبون بحقوقهم وأي أعضاء نقابة يطالبون بحقوقهم.

• الأقباط في مصر يعاملون أفضل من أقليات كثيرة جدا موجودة في العالم والدليل علي ذلك يطالبون الأقليات المسلمة الموجودة في الدول الغربية مثلا التي تدين بالديانة المسيحية يواجهون تعقيدات كثيرة؟

- هذا الكلام ليس صحيحا إطلاقا لقد بني جامع في روما نفسها الكلام هذا غير صحيح نحن نتكلم عن العدل ولا نتحدث عن المقارنة في الظلم ومع ذلك لا يوجد مثل هذا الاضطهاد في أي بلد من بلاد العالم. ليست المسألة " خذ تارك من جارك " أما إن وجدت بعض تعقيدات في بلاد الغرب فإن هذه القواعد تشمل المسيحيين والمسلمين تنطبق علي بناء الكنيسة كما تنطبق علي بناء جامع لا خلاف بينهما وبين بعض.

• إلى أين وصلتم في هذا الموضوع من النظام، هل توصلتم لصيغة معينة؟

- أنا شخصا لم أندخل في هذا الموضوع إطلاقا وتركت كل أسقف يتصل بوزارة الداخلية ويدبر أموره معهم ولو احتاج إلى الكنيسة أضطر إلى أن أتصل بوزارة الداخلية.

• النقطة الثانية الخاصة بالوظائف العامة، هل تطالبون بنصيب محدد منها؟

- المفروض أن الوظيفة يعين فيها الشخص الكفء مسيحيا كان أو مسلما نحن لم نطالب بهذا الأمر ولم يحدث أننا طالبنا به لكن يهمننا أن المسيحي الكفء يجد مجاله في التوظيف.

• هل هذا الموضوع مثار شكوى لك حاليا؟

- إن مصر كلها تعاني من البطالة ومن قلة التوظيف والمسيحيون يقاسون بالأكثر.. والذي يحدث أنهم يجدون جوا مختلفا عن زمان.

* هل طرحتم فكرة التمثيل النسبي في الوظائف والبرلمان؟

- أيضا لا نقبل التمثيل النسبي.. كل ما نريده أننا كمصريين نعامل كمصريين وتتاح الفرصة في التوظيف حسب الكفاءة.

* وبالنسبة للبرلمان؟

- بالنسبة للبرلمان أيضا القبطي لا ينتخب وهذه علامة غير مضيئة، في السابق كان من الممكن في دائرة غالبيتها مسلمون أن يرشح قبطي فينجح أو دائرة أغليبيتها أقباط يرشح مسلم فينجح، وكانت هناك محبة بين الناس، لكن الآن لا يرشح قبطي ونادرا ما ينجح، ينجح مثالا ٢٤ من ٤٤ أي نصف في المائة، المسألة ليست مسألة تمثيل ولكنها مسألة محبة وعلاقة طيبة بين الناس بحيث أنهم يختارون بعضا بغض النظر عن الدين. إذا لم يرشح الأقباط أنفسهم اتهمونا بالسلبية ولو رشحوا أنفسهم يستقون، فماذا يفعلون؟

* ما هو الدور الذي ممكن أن تقوم به الكنيسة في هذا الإطار؟

- لا شيء، ليس لنا دور سياسي.

* ما هي الموارد المالية للكنيسة المصرية؟

- مالية الكنيسة تنقسم إلى نوعين أو ثلاثة، النوع الأول ما للكنيسة من أملاك أو أوقاف وأحيانا لا تكفي للصرف عليها.

والنوع الثاني ما يمكن أن يدفعه الناس من عشور للكنيسة ولا يدفع الجميع ما عليهم.

والنوع الثالث أي تبرع يجيء من أي مكان سواء كان عينيا أو نقديا لا فارق بين المسيحيين والمسلمين في هذا المنهج.

• الكنيسة القبطية هل هي متيسرة أو متعسرة ماديا؟

– مثلها مثل أي هيئة من الهيئات توجد كنائس فقيرة جدا وكنائس إيرادها جيد، كنائس المدن متيسرة عن كنائس القرى، في هذه الحالة يمكن للمدينة أن تساعد القرية لو أرادت لكن ليس اضطرارا.. الجميع يكابدون أزمات اقتصادية.. لكن نحن نشكر ربنا.

الفصل الأخير

وفاء

البداية الرسمية كانت هكذا :

خبر صغير سربته الجرائد المعارضة والمستقلة ، وتغاضت عنه الحكومية ، عن مظاهرة بالكاتدرائية الأرثوذكسية في منطقة العباسية أثناء مراسم قداس الكاتب الصحفي الراحل سعيد سنبل ، حيث اندفع مئات الأقباط إلى قاعة القداس والذي عقد بالكاتدرائية وحضره عدد من الوزراء ورجال الدولة وقيادات العمل الصحافي ودخلوا ساحة الكنيسة واقتحموا القداس الذي كان يرأسه البابا شنودة بنفسه ، مما تسبب في عدم تمكن أسرة سعيد سنبل من أخذ العزاء ، احتجاجاً على ما قالوا إنه (اختطاف زوجة) قس قبطي في محافظة البحيرة .

كانت هذه هي البداية الرسمية. لكن البداية الحقيقية للقضية التي شغلت الرأي العام المصري طويلا ، وتصدرت صفحات الجرائد ، المصرية والعربية ، وأعادت ملف الفتنة الطائفية المغلق منذ سنوات طويلة إلى الاشتعال مرة أخرى ، كانت قبل هذا ، قبل أن تترك وفاء منزلها يوم السبت ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٤ ، بل قبل هذا بكثير ربما قبل أن تعلم المهندسة وفاء قسطنطين أن إعلانها اعتناق الإسلام سيتسبب في أزمة مع عائلتها ، وأن أقباط مصر سيثورون على تركها منزلها إلى الحد الذي تندلع فيه المظاهرات التي يقودها بعض المسيحيين يتهمون فيها بعض من المسلمين بختفها وإجبارها على الإسلام ، رغم تكذيب وزارة الداخلية لتلك الأنباء وتأكيدا أن وفاء - البالغة من العمر ٤٦ عاما - أسلمت بكامل إرادتها ، وتركت بيتها في مدينة أبو المطامير في محافظة البحيرة من دون أي ضغوط خارجية..

وفاء قسطنطين صاحبة القنبلة التي انفجرت في جميع حوارات المصريين ، في منتدياتهم ، في مقاهيهم ، في حجرات نومهم ، مسيحية

المولد والمنشأ، ولدت في عام ١٩٥٩، في محافظة المنوفية بدلتا مصر لأسرة مسيحية، تملك المال والسمعة الطيبة، عاشت في محافظة المنوفية ٢٣ عاما مع عائلتها قبل أن تنتقل إلى مدينة أبو المطامير عقب زواجها. ملامحها هادئة وهي بيضاء مشربة بحمرة، لا تسير بدون غطاء الرأس الذي تضعه كثيرات من المسلمات على رؤوسهن.

وفاء الحاصلة على بكالوريوس زراعة في مطلع الثمانينات تزوجت من أحد القساوسة، وأنجبت منه ابنا يعمل مهندسا وابنة تدرس في كلية العلوم جامعة الإسكندرية.

وحسب ما روته هي لم تكن تعرف عن الإسلام سوى القشور التي يرددها العامة، إلا أن علاقتها بالإسلام تغيرت منذ عامين - كما أكدت تقارير صحفية نشرت في ذلك الوقت حينما شاهدت بالمصادفة برنامجا تلفزيونيا في التلفزيون المصري تناول فيه أحد المتحدثين تفسيراً للقرآن بشكل مبسط، فاكتشفت أن القرآن الذي نزل على النبي محمد منذ ما يزيد على ١٤٠٠ عام تحدث بلغة بسيطة يفهمها الجميع.. فبدأت تركز فيما تسمع حتى نهاية البرنامج التلفزيوني، وهي تشعر بشيء غامض ينبض به قلبها وكأن صدرها ينشرح - كما نسب إليها في تلك التقارير الصحفية - لشيء مجهول لا تعي ماهية طبيعته.. ولأنها درست العلوم الزراعية، تأنت في تقديرها للموقف وطلبت من أحد زملائها المسلمين والذي تثق فيه أن يمدّها بالكثير عن الإسلام والتفاسير والنبي محمد، فاكتشفت أن الإسلام ليس كما عرفت دين عنف وتكفير للآخر، ووجدت فيه إجابات عن أسئلة كانت تشغل تفكيرها منذ سنوات، وكلما قرأت وتعلمت، أدركت سلامة موقفها وصحته، فزاد تمسكها بالإسلام الذي اعتنقته دون أن يدرك أحد

ذلك، أو يعرف سرها أحد، فكانت تصلي في غياب أسرتها أو في حجرتها بعيدا عن أعينهم بعد أن تغلق عليها الباب بالمفتاح.

أكدت تقارير صحفية نشرت في ذلك الوقت أنها صامت شهر رمضان قبل الماضي والماضي، مبررة امتناعها عن الطعام بألم حاد ينتابها بين الحين والآخر في معدتها، إلا أن وفاء لم تدرك أن عين ابنتها كانت تشعر التغيير الذي ألم بوالدتها، حتى كان يوم استمعت فيه الابنة لمحادثة هاتفية بين وفاء وزميلها المسلم الذي كانت تطلب منه أحد الكتب الدينية، وكان ذلك منذ عام.

وتكمل وفاء قصتها بأنها نجحت في إقناع أسرتها بالذهاب إلى الإسكندرية (٢٠٠ كيلومتر شمال القاهرة) لقضاء عدة أيام في شقتهم التي يملكونها هناك.. كان ذلك يوم جمعة، وبالفعل قضت ليلتها في الإسكندرية، وفي صباح السبت التالى حضر لها زميلها الذي اصطحبها إلى القاهرة دون علم أحد وتوجه بها إلى أسرة مسلمة كان قد اتفق معها على استضافة وفاء.

رحلة وفاء منذ تلك اللحظة بدأت ولم تنته.. فقد اصطحبها رب الأسرة إلى قسم الشرطة لإثبات حالها وسماع أقوالها في أنها جاءت بمحض إرادتها، بعدها ذهبت إلى مباحث أمن الدولة التي استمعت لها وسألتها عما إذا كانت قد تعرضت لأي ضغوط لإجبارها على الإسلام، فنفت ذلك.. ثم سألوها إذا كانت قد تعرضت لأي ضغوط لإجبارها على الإسلام فنفت، ثم سألوها إذا كانت ترغب في العودة لأبنائها وعائلتها فأكدت لهم عدم ندمها على اختيارها.

عندئذ سألوها إذا كانت تريد الانتقال إلى بيت آخر أو مكان إقامة غير الذي تقيم فيه، فأكدت لهم راحتها مع تلك الأسرة المسلمة التي تحيطها

بكل رعاية ، وخرجت وفاء دون أن تعلم أن هناك نارا مشتعلة بدأت
بشائعات في مدينتها ، بأن المسلمين خطفوها ليجبروها على الإسلام.

ووفاء قسطنطين متزوجة من القس يوسف معوض (٥٥ عاما) وقد بترت
ساقه اليمنى في أغسطس (آب) من العام الماضي بعد إصابته بداء السكر منذ
٨ سنوات وأثر تعرضه لحادث سير على الطريق بين دمنهور وأبوالطامير
(المدينة التي يقيم فيها) و يعاني من مضاعفات السكر حتى أن ساقه
الأخرى مهددة بالبتر وهو في وضع لا يعرف فيه أي شيء عن زوجته. فقد
قال ردا على سؤال حول أسباب اختفائها المفاجئ (أنا لا أتهم أحدا ولا
أتهمها هي ذاتها بشيء ، لم ألحظ عليها ما يدينها أبدا).

وعما يروج له البعض عن إشهار زوجته إسلامها قال لا أدري عن ذلك
شيئا ولا تعليق لي غير أن يظهر الله الحق بسرعة منعا للبلبله والكلام
الكثير فنحن من أسرة مصرية شرقية صميمة وكبيرة ومعروفة بالسمعة
الطيبة ، والكلام نفسه ينطبق على عائلة زوجتي وعلاقتنا بالمسلمين جيدة
إلى أبعد الحدود ولسنا في خصومة مع أحد ، ولكن أنا وأولادي (مينا
وشيري) نشعر بالقلق على زوجتي لأنها راشدة وعاقلة ولذلك نخشى أن
يكون قد حدث لها مكروه ونريد فقط معرفة الحقيقة.

إلى هنا انتهت قصة وفاء المفردة لتدخل في إطار أوسع شمل الشارع
المصري كله ، فلم تصبح رغبة وفاء في إشهار إسلامها ، ولا كلامها الذي
سبق مجرد أمر خاص ، كان من الممكن أن يمر دون كثير من الضجيج .

وقد تبدى هذا واضحا بعد أن دخلت مشكلة وفاء مرحلة جديدة اعتبرها
البعض متأخرة بعض الشيء وذلك بعد أن تزايدت الشائعات حولها ، ومنها
أنها مختطفة. وخرج مئات من الشباب القبطي للاحتجاج على ذلك في مقر
الكنيسة المصرية في ظل غياب البابا شنودة عن إلقاء موعظته الأسبوعية ، ما

أدى إلى مواجهات بين سلطات الأمن وعدد من المحتجين المعتصمين بمقر الكاتدرائية، وقد التقى خمسة من المطارنة يمثلون الكنيسة بالسيدة وفاء قسطنطين التي بررت الكنيسة موقفها بعدم الرضا عن حياتها الزوجية .

وأصرت مصادر الكنيسة على التأكيد أن السيدة وفاء قسطنطين لم تشهر إسلامها بعد، وهذا صحيح من الناحية القانونية، إلا أن وفاء أكدت من خلال اتصال معها بأنها قد أسلمت منذ أكثر من عامين. وأبدت قيادات أمنية وسياسية مصرية استغرابها من هذا التصعيد المبالغ فيه لمثل هذا الحادث خاصة أن مثل هذه الحوادث تتكرر على الجانبين. وأكدت أنه فيما يتعلق باعتراف بعض المسيحيين للديانة الإسلامية فإن هناك إجراءات تتبع في مثل هذه الظروف، بحيث تقوم الجهات الأمنية بالتحقق من رغبة من يريد إشهار إسلامه، وترتيب لقاء بين الراغب في الإسلام وبين رجال دين مسيحيين وهو أمر متبع ومعروف وسبق أن تم العمل به في حالات كثيرة سابقة.

والإجراءات التي تتخذ في حالة تغيير الديانة من المسيحية إلى الإسلام هو أن يتجه الشخص الذي يرغب في ذلك إلى مشيخة الأزهر التي تقوم بتحويله إلى مديرية الأمن التي يتبعها والتي تقوم بتحويله إلى مركزه الخاص، وهذا المركز يخطر الكنيسة التي يتبعها الشخص ويقوم بتحديد ميعاد لقس الكنيسة لمناقشة هذا الشخص، فإذا نجح في إقناعه انتهى الأمر، وإن لم ينجح يحاول معه، فإن لم يستطع يخرج القس ليعلم عدم نجاحه في إقناع الشخص، وبعد ذلك تقوم مشيخة الأزهر بمناقشة الشخص في سبب إسلامه وإذا ما كان يرغب جدياً في ذلك.

على الجانب الأيمن قالت مصادر مسئولة أنه لا علاقة للدولة بموضوع إشهار السيدة إسلامها وأنها لا تعمل على تشجيعه أو تجنيده، وترفض

إكراه أحد على تغيير دينه وأن دور السلطات الأمنية هو أن تتأكد فقط من أن هذه السيدة تصر على رغبتها وأن دوافعها ليست فيها أية شبهات أو أن هناك من أكرهها على ذلك، فضلا عن أنها على استعداد للقاء القادة المسيحيين لمناقشتها في رغبتها وهو ما حدث مع السيدة وفاء قسطنطين حيث تم نقلها أخيرا من سكن الأسرة المسلمة التي أقامت فيه منذ تغيبها عن منزلها في محافظة البحيرة بدلتا مصر إلى مسكن آخر في أحد أحياء القاهرة تابع للكنيسة الأرثوذكسية المصرية، ويطلق عليه (بيت مكرسات) وهي درجة قبل الرهبنة تقطن به عادة متفرغات غير متزوجات للعبادة والخدمة الكنسية.

وقد التقى خمسة من قيادات الكنيسة المصرية كما ذكرت سابقا منهم الأنبا موسى أسقف الشباب، والأنبا بيشوي سكرتير المجمع المقدس، والأنبا باصفرميوس أسقف البحيرة، والأنبا أبولو أسقف عام مع وفاء في أحد الأماكن التابعة للأمن المصري واستمر اللقاء لساعات، لكن اللقاء لم يسفر عن موقف محدد سواء بالعودة أو الاستمرار في الغياب. وكان تعليق أحد المصادر البابوية في الكنيسة إن السيدة لم تشهر إسلامها ولم تحدد موقفها بعد، وأن الأجهزة الأمنية أبدت تعاوناً طيباً مع قيادات الكنيسة. وعلى أثر لقاء قيادات الكنيسة بالسيدة وفاء قسطنطين انخفضت حدة احتجاج مئات الأقباط في مقر الكنيسة المصرية بضاحية العباسية شرق القاهرة. خاصة وأن المواجهة قد تصاعدت في ذلك اليوم (الأربعاء موعداً لقاء البابا شنودة الذي تغيب عنه ليزيد الأمور اشتعالاً) بين سلطات الأمن المصرية وعدد من المحتجين الأقباط الذين صعدوا اعتصامهم الاحتجاجي الذي نظموا قبلها بخمسة أيام داخل كاتدرائية الأقباط الأرثوذكس بضاحية العباسية اعتراضاً منهم على تغيير الزوجة لدينها وتركها منزل

الزوجية وتغيبها منذ السبت ٢٧ نوفمبر (تشرين الثاني) وتردد أنها دخلت الإسلام.

وشهد ذلك اليوم مواجهات بين قوات الأمن والمتظاهرين الأقباط الذين حاولوا الخروج للشارع بعد أن وصل عددهم إلى ما يزيد على خمسة آلاف تجمعوا من القاهرة ومحافظة البحيرة موطن زوجة الكاهن، وحدثت اشتباكات متبادلة بين الطرفين وتراشق بالحجارة من قبل المتظاهرين، ورد جنود الأمن المركزي عليهم بإلقاء الحجارة وتلافت الشرطة المصرية حدوث مواجهات رغم إصابة عدد كبير من أفرادها بإصابات طفيفة نتيجة الحجارة، كما أصيب من الأقباط عدد آخر بعد محاولتهم اقتحام بوابات الكاتدرائية والخروج للشارع.

وجاء التصعيد الأخير عقب عدم قيام البابا شنودة بطريرك الكرازة المرقسية بإلقاء موعظة الأربعاء، في اللقاء الأسبوعي له بالمسيحيين، واتجه إلى الدير بوادي النطرون ولم تحدد القيادات الكنسية سبب الامتناع عن حضور الموعظة، وهو ما اعتبره البعض اعتراضا أو اعتكافا، وسبق أن قام به البابا أيضا أثناء أزمة صحيفة النبأ عام ٢٠٠٢ التي نشرت صورا فاضحة لأحد الرهبان، وربط البابا شنودة وقتها بين عودته لموعظة الأربعاء وحل الدولة للأزمة التي نتج عنها قرار بإغلاق الصحيفة وحكم بحبس رئيس تحريرها لمدة عامين، ولذلك اعتبر البعض أن عدم تلبية البابا شنودة لموعظة الأربعاء إظهارا لاعتراضه، وذلك على الرغم من قول مصادر كنسية أن سلطات الأمن المصرية قد سلمت زوجة الكاهن للكنيسة (ولم يكن ذلك حقيقيا)، إلا أن ذلك لم يمنع المتظاهرين الأقباط من استمرار احتجاجهم وترديد الهتافات المعادية ومحاولة خروجهم للشارع وإلقاء الحجارة مما تسبب في قطع طريق شارع رمسيس وتعطيل حركة المرور لمدة تزيد على

أربع ساعات في وسط القاهرة بعد أن استمرت المواجهات أثناء الليل وبعد
تفرق المتظاهرين بعد تهدئة القساوسة والرهبان لهم.

وفي حين اعتبر البعض أن ما قامت به أجهزة الأمن من تمكين ممثلي
الكنيسة من الجلوس مع السيدة وفاء قسطنطين ومناقشتها هو الأسلوب
الأمثل لمعالجة هذه الأمور، فإن الأمر طرح أيضاً عدداً من الإشكاليات حول
هل يظل الملف أمنياً أم يخرج إلى حيز مختلف؟ رأى البعض أن ما حدث
هو إفراز لمناخ سلبي يقوم على إخفاء الحقيقة وعدم القدرة على قول
الحقيقة من قبل الحكومة، وأنه من الصعب في هذه الحالة توجيه اللوم إلى
الجماهير المحتاجة لأنها فعلت ما اعتقدته صواباً، فالشائعات في مصر بلا
سقف و الشائعة في النهاية تقول الحقيقة التي في ذهن الجمعي.
كما انه في حالة إذا كان تغيير الملة ناجما عن رغبة حرة وإرادة شخصية
فان الأمر لا يستدعي أية حالة من حالات الغضب الجماهيري، وبالتالي إذا
كانت هناك حالة من المكاشفة التي يمكن من خلالها التحقق مما حدث
فلن يحدث ما حدث، فالأمر حساس لان له أبعادا جماهيرية لأن الشخص
الذي يغير ملته ينتمي لأسرة تنتمي إلى محيط اجتماعي معين.
ورأى البعض أنه يجب ألا تواجه حالات تغيير الملة بمثل هذه الممارسات
من التظاهر والاعتصام وخلافه وأنه يجب أن نفصل بين حالتي إشهار
الإسلام وبين التعبير عن هذا سياسيا، فالإسلام لا يكره أحداً على اعتناقه
لأنه لا إكراه في الدين، ولكن أن تكون هناك ضغوط أو إرهاب أو إغراء فهذا
أمر مرفوض تماماً.

و يجب عدم التعبير عن الغضب أياً ما كان ما حدث جماعياً، لأن هذا
يكرس علاقة الكنيسة بالسياسة ويقحم الكنيسة في أمور ليست من تبعاتها،
ومكان التجمهر والتظاهر هو البرلمان أو مجلس الشورى، وليس دور

العبادة، لأن هذا سيتترك آثارا وخيمة وسلبية لأنه سيعطي فيما بعد أية قضية بعدا سياسيا لا داع لإقحامه، كما انه يعطي الكنيسة دورا ليس دورها.

وقال كثيرون أيضا أن هناك سببا واضحا وراء الأزمة هو غياب مفهوم حقوق الإنسان في المجتمع المصري خاصة فيما يتعلق بحرية الفكر والاعتقاد وحرية ممارسة الشعائر الدينية، وهذا الغياب يؤدي إلى فهم خاطئ للأمور في حالة الانتقال من ديانة إلى أخرى. فالحدث في مجمله خطير لكونه ناتجا عن غياب حقيقي لمفاهيم حقوق الإنسان، و تغيير الملة حق يحميه القانون الدولي شريطة ألا يتم ذلك تحت أي تأثير (إغراء أو إكراه) وبالتالي يجب أن تتم مناقشة هذا الحق بشفافية.

امتألت في الأيام التالية لليلة الأربعاء اللياء ، كما يقول الأدباء ، بمئات الآراء التي زادت النار اشتعالا ، ورغم وجود بعض الأصوات المتعلقة في الجانبين ، إلا أن الأمر ازداد سوءا خاصة بعد أن اعتقل ٣٧ شخصا اثر صدامات وقعت بين متظاهرين أقباط والشرطة. وعلق مصدر قضائي على هذا بقوله (القي القبض على ٣٧ متظاهرا يجري استجوابهم حاليا) ويمكن أن يحالوا الى المحاكمة. وكان المتظاهرون قد هاجموا رجال الشرطة المكلفين بحماية كاتدرائية الأقباط الأرثوذكس بالحجارة وأصابوا ٢٣ منهم .

في أول رد فعل رسمي من جانب الكنيسة المصرية على الأزمة التي اندلعت ، حمل أربعة من قساوسة الكنيسة المصرية الأمن مسؤولية الأزمة التي وصلت إلى مداها باشتباك بين متظاهرين في الكاتدرائية القبطية وقوات الأمن أسفر عن إصابة العشرات من الجانبين. لكن قيادات الكنيسة اعتبرت أن الأزمة كان بها جوانب مضيئة أبرزها التدخل السريع من الرئيس حسني مبارك وإعطائه تعليمات للمسؤولين بحل الأزمة وتنفيذ ما

يطلبه بابا الأقباط في مصر الأنبا شنودة الثالث. وقال أربعة من أهم قيادات الكنيسة القبطية الأرثوذكسية في مؤتمر صحافي عقده أن وفاء قسطنطين قد خرجت من بيتها بمحض إرادتها ولم تتعرض للخطف، كما ردد المتظاهرون الأقباط، كما أكدوا انها وقعت تحت تأثير عاطفي من شخص مسلم دفعها الى أن تترك زوجها المريض وولديها.

وأكد القساوسة الأربعة وهم الأنبا بيشوي سكرتير المجمع المقدس والأنبا موسى أسقف الشباب والأنبا باخوميوس أسقف البحيرة وشمال أفريقيا والأنبا ارميا الأسقف العام وسكرتير البابا شنودة في المؤتمر الصحافي الذي عقده مساء أول من أمس في مركز مارمرقس المجاور لكنيسة العذراء بضاحية مدينة نصر انهم التقوا بالسيدة وفاء قسطنطين في أحد الأماكن التابعة للكنيسة وهو بيت تعيش فيه السيدات المسيحيات قبل دخولهن الرهبنة. وقال القساوسة انهم حاولوا إقناعها بالعدول عما هي عليه، إلا أنها رفضت وقالوا انهم يعتقدون أن السيدة ما زالت تقع تحت تأثير ظروف غير طبيعية لعاطفة تقودها نحو الرجل المرتبطة به ولمحوا الى أن السيدة كانت في حالة غير مستقرة.

وأكد القساوسة الأربعة انهم اتفقوا مع الجهات الأمنية التي تتولى حراسة المكان الذي تتواجد فيه وفاء على الالتقاء بها في أي لحظة وانهم سوف يذهبون إليها في جلسة نصح أخرى بعد ما إن عرفوا أنها بدأت تسترد قواها. وقال الأنبا بيشوي سكرتير المجمع المقدس انه لم يتم الاتفاق حتى الآن على الفترة التي ستبقى فيها السيدة داخل بيت (المكرسات) لتقديم النصح لها وأكد انه لضمان عودتها لوضعها الطبيعي فإنه لا بد من إبعادها عن تأثير الرجل المرتبطة به حتى نتأكد انها غيرت دينها عن

اقتناع بالدين الإسلامي وليس لمجرد ارتباطها برجل آخر وأنها تريد دخول الإسلام برغبة إيمانية وعقائدية وليس لدوافع عاطفية.

وحمل القساوسة الأربعة الجهات الأمنية المسؤولية عما حدث وقال الأنبا ارميا سكرتير البابا والذي كان يتولى التشاور مع السلطات بشأن تسليم السيدة وفاء إن الأمن هو السبب الرئيسي لأنه تعتمد التلكؤ في تسليم وفاء ولو أنها سلمت من البداية ما حدثت المواجهات. كما اتهم الأنبا باخوميوس بعض رجال الدين الإسلامي في البحيرة بإغراء السيدات والفتيات المسيحيات على دخول الإسلام وأكد انه اشتكى للجهات الأمنية.

وفي حين حمل القساوسة الأربعة على الصحف الرسمية واتهموها بعدم الحياد حرصوا على الاستناد إلى ما أورده في جريدة (الشرق الأوسط) اللندنية خلال المؤتمر الصحافي وعرض القساوسة بصحة ما تناولته عن السيدة قسطنطين وأخذ الأنبا بيشوي يتلو على الحضور ما جاء في الصحيفة واستشهد بحديث قسطنطين من أنها كانت على علاقة برجل ما هو الذي قادها للإسلام، كما قال الأنبا بيشوي ان واقعة اكتشاف ابنتها لإسلامها والتي روتها ابنتها صحيحة إلا انه قال ان الابنة (شيرى) سمعت أمها وهي تتحدث في الهاتف مع زميلها في أمور الزواج وعن الدين وان يجلب لها كتباً إسلامية، وعندما واجهت الابنة أمها طلبت منها أن تدخل الإسلام، لكن الابنة رفضت فطلبت أمها عدم كشف سرها.

وأكد الأنبا بيشوي ان موقف السيدة ورغبتها في إشهار إسلامها ليس لأمر دينية بحتة ولكن لأمر عاطفية مع زميلها في العمل واسمه محمد علي مرجونة، ٤٧ عاماً، ويعيش في مدينة أبو المطامير التابعة لمركز البحيرة ويعمل في إدارة الإصلاح الزراعي وهو متزوج وجد وله حفيدة. وقال الأنبا باخوميوس انه بحكم مرض القس يوسف المتكرر كنت دائم الزيارة له

وكننت التقي السيدة وفاء دائما ولم ألحظ عليها أي شيء ولم تشتك لي في يوم من الأيام من أية مشاكل وكنا نوفر لها كل ما تحتاجه من أمور مالية هي وزوجها وأبناءها الاثنين، وكانت في قمة الهدوء ولم يعكر حالها سوى الأمور الطبيعية من عصبية زوجها لأنه مصاب بالسكر منذ ما يزيد عن ست سنوات. وقال الأنبا باخوميوس وهذا ما جعلنا نفاجأ بما حدث منذ اسبوعين عندما تركت الزوجة بيت زوجها. وأشار الأنبا باخوميوس الى أنه كان يمكن احتواء الأزمة منذ البداية لو طبق القانون الذي ينص على ضرورة خلوة رجل دين قبطي بمن تريد إشهار إسلامها لمراجعتها، وأضاف انه لو استجاب المسؤولون في البحيرة لمطلبه بالجلوس مع وفاء في مكان تابع للكنيسة وليس بمقر الأمن لثم حل الأزمة وما تصاعدت إلى هذا الحد.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد وإنما ازداد سوءا مع قرار البابا شنودة للأسبوع التالي عى التوالي الاعتكاف وعد حضور موعظة الأربعاء ، وهو الأمر الذي زاد من هياج الأقباط ، مازاد من هياجهم أكثر كان إعلان سكرتارية بابا الأسكندرية وبطيريك الكرازة المرقسية شنودة الثالث ، انه معتكف في دير بوادي النطرون منذ الصدمات التي جرت قبل حوالي عشرة أيام بين مجموعة من الأقباط والشرطة أمام الكاتدرائية الأرثوذكسية في القاهرة. وأن شنودة الثالث ألغى لقاءين أسبوعيين له مع أتباعه في الكاتدرائية المرقسية في القاهرة وقرر الاعتكاف في دير الأنبا بشوي في وادي النطرون شمال غربي العاصمة. وما زاد الطين بلة تأكيد سكرتارية البابا عدم علمها بموعد عودته الى مقر البطريركية في العاصمة المصرية.

وقال سكرتيه الشخصي الأنبا ارميا (قال لنا السبت الماضي انه سيعود عندما يشعر براحة ضمير وبأنه قادر على ذلك). واستنادا الى مصادر في الكنيسة ، فان البابا اشترط لعودته إلى القاهرة إطلاق سراح ٣٧ قبطيا

اعتقلتهم الشرطة اثر المظاهرة التي جرت في الكاتدرائية منذ حوالي عشرة أيام. و ان القرارات القضائية في هذا الملف ستعلن يوم الثلاثاء، فإذا أطلق سراحهم سيعود البابا ويلقي درس الأربعاء الأسبوعي .

وبالطبع كان هذا التخطف فرصة مناسبة لإطلاق شائعات عديدة مثل إسلام مسيحيات أخريات أو العكس في حين أفادت أنباء، أكدها الأنباء ارميا، إن وفاء قسطنطين عادت الى كنيستها وطلبت (الصفح) من البطريك الذي منحها عفوه وأعلن أنها ستبقى في الكنيسة.

وتعطي الإجراءات القانونية المصرية للكنيسة الحق في التأكد من الراغب في تغيير دينه من انه يريد القيام بذلك طوعا لا قسرا، وذلك بمواجهته سرا بقساوستها. وقد طالبت الكنيسة بتطبيق هذا الإجراء على وفاء قسطنطين. واستجابة من الدولة تم الإفراج عن ١٣ شاباً من الأقباط من بين ٣٧ - من المتظاهرين - من الأقباط في الوقت الذي خرج فيه النائب العام المستشار ماهر عبد الواحد ، ليعلن في بيان رسمي له أن قضية القبطية وفاء قسطنطين لا تنطوي على أية جريمة قانونية، وأن النيابة قامت بصرفها من سرايا نيابة عين شمس يوم ١٤ ديسمبر بعد ان عدلت عن إشهار إسلامها.

وأكد النائب العام في بيان له إن المسيحية المصرية حضرت بمحض إرادتها مع اثنين من المحامين وأكدت أنها بكامل إرادتها مسيحية وولدت مسيحية وسوف تظل مسيحية وتموت على الديانة المسيحية وأنها لم ترغب على شيء.

وتحدث بيان النائب العام عن جميع التفاصيل التي روتها قسطنطين في تحقيقات النيابة منذ بدايتها في أبو المطامير حتى وصولها أحد المساكن بعين شمس والجلسات التي كانت تتم معها بمعرفة القساوسة. وأكد النائب

العام ان القضية ليست بها أي جريمة قانونية. ولم يتناول البيان أي تفاصيل أخرى بشأن الطلبة الأقباط المقبوض عليهم في المظاهرات التي صاحبت القضية، لكنه أشار في نهاية البيان إلى أن النيابة العامة لن تسمح لأي أحد بالخروج على القانون، وأنها سوف تضرب بشدة على يد الخارجين عنه.

وبدا كأن الأمر في طريقه للحل ، و القضية في طريقها للانفراج ، وربما بدا هذا مناسباً لكي يقرر البابا شنودة إنهاء اعتكافه الاحتجاجي الذي استمر لمدة أسبوعين، بأن ألقى موعظته الأسبوعية في الكاتدرائية المرقسية والتي رحب فيها بقرار الإفراج عن بعض المتظاهرين من الأقباط الذين أُلقي القبض عليهم خلال تفجير أزمة سيدة قبطية قيل أنها أشهرت إسلامها. مطالباً أيضاً بالإفراج عن بقية المعتقلين وسط احتفاء قبطي بعودة البابا شنودة من اعتكافه.

وتقدم نقيب المحامين سامح عاشور بالتماس إلى النائب العام المصري المستشار ماهر عبد الواحد للإفراج عن المجموعة الأخيرة من الأقباط المعتقلين خلال تظاهرة الكاتدرائية وهو ما حدث بعدها أيام .. لينغلق ملف القضية تماماً.

إلى هنا تنتهي حكاية وفاء قسطنطين ، أم تراها تبدأ ، أعتقد أنها طرحت قضايا كثيرة جدية بالناقشة لعل أهمها الحدود الفاصلة بين الدين والدولة ، بين الكنيسة والشارع .

هذه القصة أضيفها في طبعة الكتاب الثانية كملحق له وذلك للإشارة والتدليل على أن المشكلات حلها يبدأ أولاً بالاعتراف بها ، ثم وضع أسس علمية للحل ، نحن هنا نحتاج إلى تطبيق هذا المبدأ على الواقع الذي نعيشه والاعتراف بالمشكلات التي نواجهها . فهذا هو طريقة الحل .

الخاتمة

أخطر ما يصيب أي مجتمع بشري أن يصاب بنقص المناعة، هذا النقص يعرض المجتمع للعديد من الأمراض ويصاب المجتمع بفقدان المناعة إذا تفتتت أوصاله إلى جزر متباعدة، متصارعة أحيانا، بحيث تحكم المصلحة الذاتية قصيرة النظر توجهات أفراد وجماعاته. وقد عانى المجتمع المصري في الحقبة الأخيرة من نقص مناعته لأسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية- تعرضنا لبعضها- ولعل أبرز هذه الأسباب اختفاء المشروع القومي الذي يجمع كل المواطنين حوله، والتغيرات- أو الانقلابات- السياسية المتتالية والمفاجئة والأزمة الاقتصادية، وتراجعت عناصر قوية في بنية المجتمع، كل المجتمع، ومس التطرف- بمفهومه العام- كل الأطراف والفرد والجماعة والدولة كلا في موقعه. وحتى نحدد ما نقصد بالتطرف نورد معناه اللغوي الذي يعني حالة الوقوف على طرف، أي تجاوز الموقف الوسطي المتوازن، فاختلف التوازن لتطرف الجميع في مرحلة من المراحل، فغابت عناصر المناعة الاجتماعية والسياسية.

كانت السبعينيات في تاريخ مصر هي فترة جديدة لإعادة تعريف الهوية، وتحديد جديد للانتماءات، فبعد نكسة ١٩٦٧ وسقوط المشروع القومي واختفاء عبد الناصر وانفراد السادات بعد مايو ١٩٧١ بالحكم، وسلسلة القرارات الفجائية الفوقية، كل هذه العوامل كان لها تأثيرها الفعال في الاتجاه نحو البحث عن تعريف جديد للانتماء.

وفي ظل الظروف التي تحكم المجتمعات الشرقية بشكل عام- ومصر بشكل خاص- كان طبيعيا أن يندفع الاتجاه الجديد نحو الحل الديني، هذا بالإضافة إلى تعرض المجتمع لأزمة ثقة حادة سواء في الذات، أو في القيم التي كانت سائدة، وكان لطرح النظام السياسي في ذلك الوقت الدين

كنقطة ارتكاز له تمكنه من الاستمرار بعد سقوط المشروع القومي تأثيره أيضا في دفع الغالبية نحو الحل الديني.

وظهر تأثير هذا واضحا في تزايد المد الديني الإسلامي وتزامنه مع المصالحة التي تمت بين النظام السياسي في ذلك الوقت والإخوان المسلمين، وتطورت الأوضاع بعد ذلك إلى انتشار الجماعات الإسلامية باتجاهاتها المختلفة في كل أوساط المجتمع المصري.

علي الجانب القبطي تزامنت كل هذه التغيرات والانقلابات، مع صعود الجيل الجديد- من اصطلاح علي تسميتهم جيل الأربعينيات- وتزايد قوتهم داخل الكنيسة إلى أن تمكنوا من السيطرة عليها كاملة بتقلد أحد أبرز نجوم هذا الجيل- البابا شنودة- كرسي البطريركية. وكما سبق القول، فإن هذا الجيل جاء محملا بالكثير من الآمال والأهداف لخلق كنيسة قوية بمفهومهم، تتمكن من أن تكون الوعاء الطبيعي لكل أقباط مصر، وأن تتمكن من الانفراد بتمثيلهم والدفاع عنهم. ساعد علي تعميق هذه النظرة الإحساس الذي سيطر علي أقباط مصر في تلك الفترة من الإحساس بعدم الأمان، والتخوف من اختفاء تميزهم، وكما وصف أحد الباحثين الحالة القبطية في تلك الحالة بأنه عندما ينخفض دور الأقباط في المجتمع ويقل نسبيا عن الوضع السابق، يعتري الأقباط الشعور بالخوف والقلق علي وجودهم، ولهذا يظهر الميل إلى التقوقع والبعد عن العمل العام. وهنا يميل عامة الأقباط إلى الاحتماء في الكنيسة.

وقد لمست في حواراتي مع البابا شنودة أو غيره من رجال الدين القبطي أو الأقباط العاديين أن إحساسهم بالخطر قد سيطر عليهم لفترات طويلة، واتهامهم لأجهزة الدولة بالانحياز ضدهم في العديد من الحوادث يتخذونه دليلا علي أنهم يواجهون مشاكل تجبرهم علي أن يتخذوا حيالها موقفا. وقد دلل البابا شنودة عدة مرات في حواراته الطويل معي بحوادث

الاعتداءات علي الكنائس وعلي الأقباط من قبل بعض أفراد الجماعات الإسلامية. ويصل الأمر إلى حد اتهام أجهزة الشرطة بالتهاون في ردع هؤلاء المعتدين.

الأكيد أن هناك حالات يمكن أن يصدق فيها هذا الاتهام، ولكن الخطأ الأكيد أيضا أن يتشعب هذا الاتهام بحيث يعامل علي أنه قاعدة تحكم العلاقة بين الدولة والأقباط.

وللأستاذ فهمي هويدي وجهة نظر حول هذه النقطة، إذ أنه يعتقد أن أي ظلم اجتماعي وسياسي يشمل في العادة العديد من الفئات، ويحمل أحيانا علي أنه موقف طائفي، وهو بالتأكيد ليس كذلك، ولكنه خلل اجتماعي وسياسي عام. ويضيف هويدي أنه من الخطأ تقييم المسائل الكبرى بسلوك فردي، فليس معني أن ضابطا صغيرا في قسم شرطة، أو أستاذا في الجامعة اتخذ موقفا منحازا للمسلمين أن يؤخذ هذا علي أنه موقف الدولة، ولكنني أعتقد أنها مشاكل تقع في دائرة الإهمال العام.

حالة عدم الإحساس بأن الوطن نتيجة التغيرات السياسية والاجتماعية لا يكفل لهم الحماية الكافية أصبح إحساسا عاما، وليس مجرد إحساس يخص الأقباط وحدهم، ولكنه برز واضحا لديهم نتيجة كونهم أقلية ولطبيعة الكنيسة كمؤسسة دينية تملك سطوة خاصة علي رعاياها، بحيث تتمكن من أن تتحور لتكون هيكلا يجمع رعاياه حوله. وتزامن هذا مع القيادة الكنسية الجديدة. تجمعت كل هذه العناصر في مرحلة واحدة، تفسخ سياسي وغياب للمشروع الوطني، مع تنامي الحالة الإسلامية ودخول عناصر جديدة في إطار الحالة الإسلامية كونت الجماعات المتطرفة التي وصفها البعض بأنها لم تتوافر لها فرصة الرعاية الفكرية أو الترشيح الفكري التي بحثت لنفسها عن عدو فكان الدولة بأجهزتها والأقباط، ثم الجميع بعد ذلك، واستغلت الدولة هذه الحالة في مرحلة من المراحل لضرب أعداء

النظام من القوي السياسية الأخرى، أو لإضفاء الصبغة الدينية عليه. كل هذا مع قيادة كنيسة طموحة راغبة في لعب دور أكبر من المسموح به في لعبة السياسة والمجتمع، ورافضة لأن يقوم أحد غيرها بدور الراعي للأقباط، وتحاول منافسة الدولة في القيام بهذا الدور في رعاية المواطنين خاصة وأن الدولة تخلت نسبيا أو عجزت أحيانا عن القيام بهذا الدور. وهكذا ضعف دور الدولة وتأثيرها فنما دور الطائفية.

البابا شنودة يعترض علي وجود تناقض بين الانتماء للكنيسة والانتماء للوطن، عندما سألته عن رده علي الاتهام بأن الكنيسة تقوم بمنافسة الدولة في دورها برعاية المواطنين الأقباط، وكان التساؤل، الانتماء الأول لمن للدولة أم للكنيسة؟ قال " الانتماء من جهة الوطنية والقومية هو للدولة بلا شك، ومن جهة الدين للكنيسة لكن الانتماء للكنيسة لا يمنع إطلاقا الانتماء للدولة، فإذا انتمي لاعب إلى ناد من النوادي، فإن الانتماء للنادي لا يمنع من انتمائه للدولة. فالانتماء للدولة هو الانتماء العام الذي بداخله كل الانتماءات الأخرى، في البطاقة الشخصية يكتب مصري مسيحي، أي الدين والدولة معا. ما أود أن أقوله إنه ينبغي أن يخرج من نطاق الحساسيات، فلا تناقض بين الدولة والكنيسة، فالدولة ترعى الكنيسة، والكنيسة مفروض أنها منتمية للدولة، نحن نعتز تماما بأن الأقباط هم رعية الدولة، والدولة مسئولة عن الأقباط ولكن المشكلة تقوم حينما يعتدي على الأقباط ولا يجدون من يقف بجوارهم ونقول لهم: اسكتوا، الدولة مسئولة عنكم، ولا يحدث شيء ".

كما وضع من صفحات الكتاب، الآراء مازالت مختلفة، والمواقف متباعدة، والجزر مازالت طافية علي سطح المجتمع، كل جزيرة لها أفرادها ومصالحها، وإعادة تجميع هذه الجزر لتشكّل أرض الوطن من جديد تحتاج إلى جهد كبير، ورغبة صادقة، وأول هذه الجهود هي

المصارحة وعدم إخفاء الرؤوس في الرمال، فقد أثبتت كل التجارب الماضية أن كل الحلول الأمنية والسياسية قد فشلت حتى الآن في معالجة هذه الظواهر. والأكيد أيضا أن سياسة الهروب من مواجهة المشكلة، لم تنجح حتى في أن تؤجلها، لذلك لم يبق أماننا إلا المصارحة يقوم بها الجميع بديمقراطية حقيقية، وفي أن تعود الدولة لتحمل علي عاتقها مسئولياتها، ولتتراجع كل الكيانات الصغيرة التي ينبغي أن تشكل الكيان الأكبر وهو الوطن، وأن يعتقد الجميع أفرادا ومؤسسات أن لا تناقض بين أهداف الفرد وأهداف الوطن، ولكن هل يمكن أن يحدث كل ذلك؟ فإن كنا قد فقدنا الكثير إلا أننا لم نفقد بعد القدرة علي الحلم، بغد أفضل ومجتمع متآلف، وآمال واحدة، وأهداف مشتركة، ما يجب أن يجمع بيننا الآن هو الحلم والأمل في تحقيقه.

تطلب جميع أعمال الكاتب
من



أطلس

للنشر والإنتاج الإعلامي

٢٥ شارع وادي النيل - المهندسين - القاهرة

تليفون : ٣٠٣٩٥٣٩ - ٣٠٢٧٩٦٥ ف : ٣٠٢٨٣٢٨

E-mail: atlas@innovations-co.com

المراجع

- ١- أنور محمد- السادات والبابا: أسرار الصدام بين النظام والكنيسة، القاهرة، سينا للنشر، ١٩٨٩.
- ٢- ايريس حبيب المصري، قصة الكنيسة القبطية، القاهرة، مكتبة المحبة، (د.ت).
- ٣- رفيق حبيب، الاحتجاج الديني والصراع الطبقي في مصر، القاهرة، سينا للنشر، ١٩٩٠.
- ٤- رفيق حبيب، المسيحية السياسية في مصر، القاهرة، يافا للدراسات والنشر، ١٩٩٠.
- ٥- سميرة بحر، الأقباط في الحياة السياسية المصرية، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٩.
- ٦- طارق البشري، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، بيروت، دار الوحدة، ١٩٨٢.
- ٧- عادل حمودة، الهجرة إلى العنف- التطرف الديني من هزيمة يونيو إلى اغتيال أكتوبر، القاهرة، سينا للنشر، ١٩٨٧.
- ٨- غالي شكري، الأقباط في وطن متغير، القاهرة، كتاب الأهالي، ١٩٩٠.
- ٩- فهمي هويدي، مواطنون لا زمنيون، القاهرة، دار الشروق، ١٩٨٥.

- ١٠- ميلاد حنا، نعم أقباط.. لكن مصريون، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٠
- ١١- مصطفى الفقي، الأقباط في السياسة المصرية، القاهرة، دار الشروق، ١٩٨٥
- ١٢- محمد مورو، ملف الكنيسة المصرية، القاهرة، كتاب المختار، د.ت.
- ١٣- محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٣
- ١٤- نبيل عبد الفتاح، المصحف والسيف: صراع الدين والدولة في مصر، القاهرة، مدبولي، ١٩٨٤
- ١٥- وليم سليمان قلادة، الكنيسة المصرية تواجه الاستعمار والصهيونية، القاهرة، دار الكاتب العربي، ١٩٦٨
- ١٦- وليم سليمان قلادة، المسيحية والإسلام علي أرض مصر، القاهرة، دار الحرية، ١٩٨٦

الفهرس

* تقديم .. الحدث.. وظروفه ٣
 * مقدمة ٩
 * الفصل الأول : المسيحية ومصر ١١
 * الفصل الثاني : الجسر ٥٧
 * الفصل الثالث : مشروع بابا ٧٣
 * الفصل الرابع : موكب الكهنة ١٠١
 * الفصل الخامس : الخلط.. وسوء الفهم ١٣٧
 * الفصل السادس : الكنيسة تواجه ١٩٥
 * الفصل السابع : الانتماء.. ولعبة شد الحبل ٢١٩
 * الفصل الأخير : وفاء ٢٤٥
 * الخاتمة ٢٦١

حقوق الطبع محفوظة للناسر



أطلس

للنشر والإنتاج الإعلامي

يحظر نشر أو إقنباس أى جزء
من هذا الكتاب إلا بعد الرجوع
إلى الناسر